وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: مالية ومحاسبة

الرقم التسلسلي:..... /2024

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعـــــة: 2024

فرع: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية مؤسسة

دور الرقمنة المالية في الرفع من التحصيل الجبائي

دراسة حالة: مديرية الضرائب لولاية تبسة-

من إعداد الطالبتين:

- أحلام غريب
- جيهان صغير

تحت إشراف الأستاذة:

- حنان دريد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مكاحلية محي الدين	أستاذ محاضر-أ-	رئيســـــــا
دريد حنان	أستاذ	مشرفا ومقررا
عزالدين نادية	أستاذ محاضر-ب-	مناقشـــــــا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وعرفان

نتقدم بالشكر الجزيل إلى أبائنا وأمهاتنا، إلى من وكلهم الله بالهيبة

والوقار وكانوا حافزا لنا على مواصلة دراستنا لذا أطرز

من خيوط الشمس اللامعة حروف شكر وماء الذهب عرفان

لحرصكم الدائم على تشجيعنا والدعاء لنا

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة

الكريمة "**دريد حنان**" التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها

القيمة طيلة إشرافها على هذا العمل

كما تتسع دائرة شكرنا إلى جميع موظفي مديرية الضرائب ولاية تبسة

لمساعدتنا في جمع المعلومات وتزويدنا بآرائهم

و إلى كل أساتذتنا الذين زودونا بالمعلومات

و النصائح إلى جميع زملائنا وطلبة الثانية ماستر دفعة 2024

و إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في هذا العمل .

الفهرس العام

الفهرس العام

فهرس المحتويات	الصفحة
ملخص	/
شكر وعرفان	/
الإهداء	/
الفهرس المحتويات	**I-II**
الفهرس الجداول	**V-VI**
الفهرس الأشكال	**VII**
مقدمة	**ا-و**
الفصـــل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقمنة المالية والتحصـــيل الجبائي	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري للرقمنة المالية	3
المطلب الأول: ماهية رقمنة المالية العامة	3
أولا: مفهوم الرقمنة	3
ثانيا: مفهوم رقمنة المالية العامة	6
المطلب الثاني: مكاسب تبني الرقمنة المالية	8
أولا: مكاسب تبني الرقمنة على صعيد الإيرادات العامة	8
ثانيا: مكاسب تبني الرقمنة على صعيد النفقات العامة	8
المطلب الثالث: مكونات الرقمنة المالية	9
أولا: أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني	9
ثانيا: أنظمة المعلومات المالية والمحاسبية المعاصرة	11

ثالثا: أنظمة الأمن الالكتروني	14
المبحث الثاني: ماهية التحصيل الجبائي	17
المطلب الأول: مفهوم وقواعد التحصيل الجبائي	17
أولا: تعريف التحصيل الجبائي	17
ثانيا:قواعد التحصيل الجبائي	18
المطلب الثاني: طرق وضمانات التحصيل الجبائي	20
أولا: طرق التحصيل الجبائي	20
ثانيا: أساليب التحصيل المعتمدة من الإدارة الجبائية الجزائرية	24
ثالثا: الإجراءات الردعية المعتمدة في الادارة الجبائية	26
رابعا: ضمانات التحصيل الجبائي	27
المطلب الثالث: علاقة الرقمنة المالية بالتحصيل الجبائي	28
أولا: الإدارة الجبائية الالكترونية لترسيخ عصرنة التحصيل الجبائي	28
ثانيا: المستندات المعتمدة في رقمنة المالية العامة لزيادة التحصيل الجبائي	30
ثالثا: مكاسب تطبيق الرقمنة المالية العامة على التحصيل الجبائي	35
المبحث الثالث: الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية	38
المطلب الأول: الدراسات السابقة المحلية	38
أولا: دراسة قوادري محمد، 2022، بعنوان	38
ثانيا: دراسة كماش حسين، بوخدوني لقمان، 2022، بعنوان	38
ثالثا: دراسة بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، 2021، بعنوان	39
رابعا: دراسة محمد لمين حساب، جمال الدين بكيري، 2020، بعنوان	40
خامسا: دراسة بن عزوق منير، سمسم مريم، 2020، بعنوان	41
سادسا: دراسة حراش إبراهيم، 2011-2012، بعنوان	41

سابعا: دراسة الدوادي محمد، 2006، بعنوان	42
المطلب الثاني: الدراسات السابقة الدولية	42
أولا: الدراسات السابقة الدولية باللغة العربية	42
ثانيا: الدراسات السابقة الدولية باللغة الأجنبية	43
المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة	44
أولا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات المحلية	44
ثانيا: مايميز الدراسة الحالية على الدراسات الاجنبية	45
خلاصة الفصل الأول	47
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لدور الرقمنة المالية في الرفع من التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب تبسة	
تمهيد	49
المبحث الأول: الإطار التنظيمي للمصـــالح الجبائية بالمديرية الولائية للضرائب تبسة	50
المطلب الأول: تعريف مديرية الضرائب لولاية تبسة	50
أولا: المديريات الفرعية	50
ثانيا :المديرية الفرعية للتحصيل	53
ثالثا:مصالح الوعاء (المفتيشيات)	54
رابعا: مصالح التحصيل(القباضات)	55
المطلب الثاني: مراحل وإجراءات التحصيل الضريبي لدى مصالح الضرائب	56
أولا: إخضاع المكلف لنظام جبائي معين	56
ثانيا: طريقة إعلام الخاضع للضريبة	59
المطلب الثالث: التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب	60

المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج الدراسة	63
المطلب الأول: منهجية الدراسة التطبيقية	63
أولا: مجتمع وعينة الدراسة	63
ثانيا: متغيرات الدراسة	63
ثالثا: مصادر جمع البيانات	64
رابعا: الأدوات المستخدمة في جمع البيانات	64
خامسا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	66
سادسا: اختبار صدق وثبات آداة الدراسة	66
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة	67
أولا: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة	67
ثانيا: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة نحو محاور الإستبيان	72
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج	83
أولا: اختبار التوزيع الطبيعي	83
ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى	84
ثالثا: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	87
رابعا : اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة	90
خلاصة الفصل الثاني	95
خاتمة	97
قائمة المصادر والمراجع	101
الملاحق	

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	فهرس الجداول	الصفحة
01	التحصيل السنوي	60
02	مؤشر الهدف السنوي للتحصيل R1	61
03	مؤشر الهدف السنوي للتحصيل R2	62
04	تداول الاستبانة	63
05	درجات مقياس ليكرت الخماسي والمتوسط المرجح	65
06	نتائج إختبار ألفا كرونباخ	67
07	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	68
08	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية	68
09	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	69
10	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	70
11	توزيع عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي	71
12	مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات بعد الأطر القانونية	72
13	مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات بعد إعادة هندسة الإجراءات الضريبية	74

14	مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات بعد بناء قدرات المورد البشري وتأهيله	75
15	مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات بعد تطوير النظم والمنصات الرقمية	77
16	مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات بعد عدم توفر الموارد المالية والتقنية	79
17	مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات بعد عدم توفر مستوى من الوعي والتثقيف الضريبي للمكلفين	80
18	مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات بعد عدم توفر الكفاءات المؤهلة الكافية والقدرات التقنية لدى الأعوان	82
19	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	83
20	نتائج اختبار t-test للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الأولى	84
21	نتائج اختبار t-test للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثانية	85
22	نتائج اختبار t-test للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة	86

23	نتائج اختبار t-test للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة	86
24	نتائج اختبار t-test للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى	87
25	نتائج اختبار t-test للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الأولى	88
26	نتائج اختبار t-test للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثانية	88
27	نتائج اختبار t-test للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة	89
28	نتائج اختبار t-test للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية	90
29	نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه لمتطلبات رقمنة التحصيل الجبائي تبعا للجنس	91
30	نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه لمتطلبات رقمنة التحصيل الجبائي تبعا للعمر	92
31	نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه لمتطلبات رقمنة التحصيل الجبائي تبعا المؤهل العلمي	92

32	نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه لمتطلبات رقمنة التحصيل الجبائي تبعا للخبرة المهنية	93
33	نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه لمتطلبات رقمنة التحصيل الجبائي تبعا للمنصب الوظيفي	94

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	فهرس الأشكال	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب تبسة	53
02	الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للتحصيل	54
03	الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب (الوعاء)	55
04	الهيكل التنظيمي لمصالح التحصيل	55
05	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	68
06	توزيع عينة الدراسة حسب الفئات العمرية	69
07	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	70
08	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	71
09	توزيع عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي	72

مقدمـــة

مقدمة:

في ظل التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا والمالية، أصبحت الرقمنة المالية من ضروريات الاقتصاد المتطور و تؤثر على الأنظمة المالية عامة والأنظمة الضريبية خاصة. يعد تبني التقنيات الرقمية في الإدارة الضريبية وتحصيل الضرائب خطوة حاسمة نحو تحقيق أهداف التنمية المالية والاقتصادية كل اقتصاد متطور او في طور النمو.

بالإضافة إلى ذلك، تمكن الرقمنة المالية الحكومات من تحسين إدارة الضرائب وتحسين الامتثال الضريبي، حيث يمكن للأنظمة الرقمية تتبع البيانات المالية بدقة ومقارنتها بالتشريعات الضريبية المحددة. ومن خلال تحليل البيانات الرقمية، يمكن تحديد الاتجاهات والأنماط في التجصيل الجبائي، مما يمكن الحكومات من اتخاذ قرارات أفضل مدعومة بالبيانات.

لا يقتصر دور الرقمنة المالية في تحسين عمليات الجباية على الجوانب الإدارية فقط، بل يمتد أيضا إلى توفير خدمات مالية أكثر شمولا وإمكانية الوصول إليها بسهولة للمواطنين والشركات. فباعتماد الرقمنة يمكن للأفراد دفع الضرائب وتقديم الإقرارات بسهولة عبر الإنترنت، مما يوفر الوقت والجهد للجميع.

بشكل عام فإن دور الرقمنة المالية في الرفع من التحصيل الجبائي يعتبر أساسيا، حيث تسهم التقنيات الرقمية في تحسين الكفاءة والشفافية في عمليات الجباية وتعزيز الامتثال الضريبي، مما يسهم في تعزيز النظام المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتماشيا مع هذه التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا والاتصال في العالم، سعت الجزائر إلى عصرنة الإدارات العمومية ومن بينها الإدارة الضريبية، حيث استحدثت نظم معلوماتية جبائية تساهم في رقمنة النظام الجبائي الجزائري، من أجل تسهيل عمليات التصريح والتحصيل الجبائي وتفعيل أداء الرقابة الجبائية والرفع من التحصيل الجبائي.

أولا: إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم الرقمنة المالية في الرفع من التحصيل الجبائي؟ وهل ساهمت الرقمنة في الرفع من التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب تبسة ؟

ثانيا: التساؤلات الفرعية

للإحاطة بموضوع الدراسة يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

– هل توفر مديريات الضرائب لولاية تبسة متطلبات التحول من التحصيل الجبائي التقليدي إلى التحصيل الجبائي الرقمي باعتماد الرقمنة المالية؟

– هل الأطر والتشريعات القانونية كافية لاعتماد الرقمنة المالية ودعم التحول من التحصيل الجبائي المادي إلى التحصيل الجبائي الرقمي؟

– هل تدرك مديرية الضرائب لولاية تبسة أهمية إعادة هندسة الإجراءات بهدف التحول للرقمنة المالية والرفع من التحصيل الجبائي، وما هي أهم هذه الاجراءات؟

– هل يستدعي اعتماد الرقمنة المالية في مديريات الضرائب بناء قدرات المورد البشري والأعوان لديها من خلال دورات تدريبية وتكوينية وذلك للرفع من التحصيل الضريبي؟

– ما هي أهم معوقات التحول من التحصيل الجبائي التقليدي إلى التحصيل الجبائي باعتماد الرقمنة المالية؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: توفر مديريات الضرائب ومنها مديرية الضرائب لولاية تبسة متطلبات التحول من التحصيل الجبائي التقليدي إلى التحصيل الجبائي الرقمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

وتندرج ضمن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

– تتوفر الأطر والتشريعات القانونية الداعمة للتحول من التحصيل الجبائي المادي إلى التحصيل الجبائي الرقمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

– تعتمد مديرية الضرائب لولاية تبسة إعادة هندسة الإجراءات بهدف التحول للرقمنة المالية والرفع من التحصيل الجبائي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

– تقوم مديرية الضرائب ببناء قدرات المورد البشري من خلال دورات تدريبية وتكوينية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

– توفر مديرية الضرائب لاولاية تبسة النظم والمنصات الرقمية لتسهيل التحول الجبائي الرقمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

– **الفرضية الرئيسية الثانية:** توجد معوقات للتحول من التحصيل الجبائي التقليدي إلى التحصيل الجبائي باعتماد الرقمنة المالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

وتندرج ضمنها الفرضيات الفرعية التالية:

– عدم توفر الموارد المالية والتقنية يعيق رقمنة التحصيل الجبائي وزيادة إيراداته من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

– عدم توفر مستوى من الوعي والتثقيف الضريبي للمكلفين يعيق رقمنة التحصيل الجبائي وزيادة إيراداته من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

– توفر الكفاءات المؤهلة الكافية والقدرات التقنية لدى الأعوان يعيق رقمنة التحصيل الجبائي وزيادة إيراداته من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

– **الفرضية الرئيسية الثالثة:** توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة في مدى إدراك أعوان مديرية الضرائب لولاية تبسة لأهمية اعتماد الرقمنة المالية للرفع من التحصيل الجبائي تعزى إلى المتغيرات المستقلة التالية: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة والمنصب الوظيفي.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أهمية متغيراتها، حيث تشكل الرقمنة المالية خطوة مهمة لتعزيز الشفافية في التعامل مع شركاء قطاع الضرائب من مواطنين، مؤسسات، وهيئات عامة وخاصة. فهي تعد شرطا أساسيا لكسب ثقة هؤلاء الشركاء، مما يساهم في رفع مستوى التحصيل الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية. وعلى هذا الأساس فإن هذه الدراسة ستعطي صورة على أهم المتطلبات التحول التي توفرها مديرية الضرائب بولاية تبسة كعينة لمعرفة أهم المعوقات التي حالت دون اعتماد الرقمنة في قطاع بالمستوى المطلوب.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة تحقيق ما يلي:

- تسليط الضوء على مفهوم الرقمنة المالية فوائدها ومعوقات استخدامها؛
- التعرف على الدور الذي تلعبه الرقمنة المالية في الرفع من التحصيل الجبائي لمديرية الضرائب تبسة؛
- التعرف على أهم العوامل التي قد تؤثر على استخدام الرقمنة المالية في مديرية الضرائب بولاية تبسة.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع منها الآتي:

- الرغبة في دراسة هذا الموضوع؛
- الموضوع ضمن التخصص؛
- دراسة موضوع يواكب التطورات الراهنة خاصة فيما يتعلق بإدماج الرقمنة في كل القطاعات خاصة القطاع المالي.

سابعا: حدود الدراسة

تنقسم حدود الدراسة إلى حدود مكانية وزمانية وكذا الموضوعية كما يلي:

- الحدود الموضوعية: ركزت هذه الدراسة على معرفة دور الرقمنة المالية في الرفع من التحصيل الضريبي للمؤسسة محل الدراسة.
- الحدود المكانية: تمت الدراسة في مديرية الضرائب – تبسة.

- الحدود الزمنية: تمت الدراسة خلال السداسي الثاني لسنة 2024/2023.

ثامنا: منهج البحث

لمعالجة هذا البحث سيتم اعتماد المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري للرقمنة المالية بالإضافة إلى التحصيل الضريبي، كما تم استخدام المنهج التحليلي وذلك باعتماد برنامج التحليل الإحصائي للحزم الإحصائيةSpss لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة واختبار الفرضيات، كما تم اعتماد دراسة الحالة من خلال رصد تطور إيرادات التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب بولاية تبسة قبل وبعد اعتماد الرقمنة، ومحاولة معرفة مدى تطبيق الرقمنة المالية في مختلف أنشطة المؤسسة.

تاسعا: صعوبات الدراسة

- قلة المراجع المتعلقة بالموضوع؛
- عدم تعاون مديرية الضرائب وتخوفها من تقديم الإحصائيات المتعلقة بالتحصيل الضريبي خاصة وأن التحول إلى الرقمنة مازال في مراحله الأولى.

عاشرا: هيكل الدراسة

سيتم تقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين كالتالي:

- الفصل الأول سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للرقمنة المالية والتحصيل الضريبي من خلال تسليط الضوء على ماهية الرقمنة المالية، أهميتها، أهدافها ومكوناتها، أما في المبحث الثاني سيتم التعرض إلى الإطار النظري للتحصيل الضريبي من خلال التطرق إلى ماهية التحصيل الضريبي قواعده، طرقه وعلاقته بالرقمنة المالية، أما المبحث الثالث فسيتم تناول الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية.

- الفصل الثاني سيتم فيه التعرف على المؤسسة محل الدراسة ونشاطها وأهم طرق وإجراءات التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب، أما في المبحث الثاني سيتم تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات ومناقشة نتائجها.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقمنة المالية والتجصيل الجبائي

. الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقمنة المالية والتجصيل الجبائي

تمهيد

أصبحت الرقمنة اتجاها مهما، لتأثيرها على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قصد تعزيز الجودة وتعزيز تقدم تطبيقات الذكاء الاصطناعي الذي هو هدف للعديد من الدول، بسبب نجاحه في مجالات مثل تعزيز النظام الجبائي، وامتدادا لهذه التحولات وما صاحبها من تقنيات تعمل الحكومات على تطوير الإدارة الجبائية وتقوية الموارد المالية التي تحتل مكانة بارزة في جميع النظم المالية لما لها من نتائج ايجابية لا يستهان بها في تمويل الموازنة العامة للدولة بالإيرادات الجبائية حتى تتمكن من القيام بمختلف وظائفها، فضلا عن أنها تعد مكسبا بات ينافس موارد المحروقات فمن الضروري المحافظة عليه وتقويته عن طريق رقمنة المالية العامة.

يرجع التوجه السريع نحو رقمنة المالية العامة إلى عدة أسباب من أبرزها التطلع إلى تحسين تحصيل الضرائب إلكترونيا، هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم مصادر تمويل الخزينة العمومية، وفي إطار التحولات الرقمية التي مست مختلف جوانب الإدارة الجبائية أصبح من الضروري تبني مختلف أنظمة التكنولوجيا في عملية التحصيل الجبائي، وبالتالي عدم ترك المجال لكل أشكال التهرب والغش الجبائي ومنه التأثير على زيادة الحصيلة الجبائية وتحقيق أهداف السياسة المالية للدولة.

وعليه ومن خلال ما تقدم، سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية للرقمنة المالية والتحصيل الجبائي من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كمايلي:

- **الإطار النظري للرقمنة المالية العامة؛**
- **ماهية التحصيل الجبائي؛**
- **الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية.**

المبحث الأول: الإطار النظري للرقمنة المالية

تعد الرقمنة المالية ثورة هائلة تجتاح عالم المعاملات المالية، وفي ظل هذه الثورة بات بالإمكان إجراء المعاملات المالية بكل سهولة ويسر من خلال الوسائل التي تتيحها الرقمنة، وعليه من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى الجانب النظري لمتغير الدراسة (الرقمنة المالية) في المطالب الآتية:

- **ماهية رقمنة المالية العامة؛**
- **مكاسب تبني الرقمنة المالية؛**
- **مكونات الرقمنة المالية.**

المطلب الأول: ماهية رقمنة المالية العامة

تتعلق رقمنة المالية العامة باستخدام التكنولوجيا الرقمية والتحول من العمليات التقليدية التي تعتمد على الأوراق والمعاملات اليدوية إلى عمليات تستخدم الحوسبة والإنترنت والتكنولوجيا الرقمية الأخرى لتبسيط وتحسين الإجراءات المالية.

أولا: مفهوم الرقمنة

يعتبر التحول الرقمي ذلك المفهوم المتعلق بتبني التكنولوجيا الرقمية واستخدامها في مختلف جوانب الحياة اليومية والعملية، ويشمل ذلك استخدام الأنظمة الحاسوبية والإنترنت والتطبيقات الذكية، الذكاء الاصطناعي، وغيرها من التقنيات الرقمية في تحسين العمليات وتسهيل الوصول إلى المعلومات وتحسين التواصل.

1- تعريف الرقمنة

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت للرقمنة منها الآتي:

تعرف الرقمنة على أنها تحويل البيانات إلى الشكل الرقمي وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني، وفي سياق نظم المعلومات عادة ما تشير الرقمنة إلى تحويل النصوص المطبوعة أو الصور إلى إشارات ثنائية باستخدام نوع ما من أجهزة المسح الضوئي، أما في سياق الاتصالات فتشير إلى تحويل الإشارات التناظرية المستمرة إلى إشارات رقمية ثنائية.[1]

أو هي عملية استنساخ تمكن من تحويل شيء مادي إلى سلسلة من الأرقام بغرض تمثيله في ملفات مقروءة بواسطة الحاسب، وهي كل عملية يتم بموجبها تحويل المعطيات إلى رموز ثنائية مفهومة من

[1]- عبد الرحمان مراج، **مفاهيم أساسية في المكتبات الرقمية**، مجلة المعلوماتية، الجزائر، 2005، ص: 38.

طرف الحاسب باستخدام آلات المسح، بمعنى آخر هي عملية تحويل أي شيء من الشكل المادي التناظري إلى شكل لا مادي.[1]

وتعرف الرقمنة أيضا على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي.[2]

كما يمكن القول أن رقمنة المالية العامة هي عملية تحويل العمليات المالية والمحاسبية التقليدية إلى عمليات رقمية باستخدام التكنولوجيا الرقمية في مجال إدارة المالية العامة والحكومية، وتهدف هذه العملية إلى تحسين كفاءة إدارة المالية العامة وتسهيل الوصول إلى البيانات المالية بشكل أسرع وأكثر دقة، ولتحسين عمليات التخطيط المالي والميزانية والتقارير المالية وإدارة الديون والإيرادات وغيرها من جوانب إدارة المالية العامة للجهات الحكومية والمؤسسات العامة.

مما سبق يمكن استنتاج أن الرقمنة عبارة عن عملية إلكترونية تقوم على معالجة أو تحويل البيانات المكتوبة، والمطبوعة بالاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة، كالحاسبات والماسحات الضوئية، للحصول على مخرجات رقمية، إضافة إلى ذلك يمكن الاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية في عمليات المالية العامة وتقريبها للمواطن وتسهيل تنفيذها ومراقبتها.

2- أهمية الرقمنة

تتجلى أهمية الرقمنة في قدرتها على مواكبة التطور النوعي والكمي الهائل في مجال تطبيق تقنيات ونظم المعلومات وما يرافقها من انبثاق ثورة المعلومات والاتصالات وهي تمثل استجابة قوية لتحديات القرن التي تشمل العولمة فانبثقت عنها الإدارة الإلكترونية واقتصاديات المعرفة وثورة الإنترنت بالإضافة إلى السرعة في إنجاز العمل باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات والمساعدة في اتخاذ القرار بالتوفير الدائم للمعلومات، كما تساهم في خفض تكاليف العمل الإداري مع رفع كفاءة العاملين وجودة الأداء بتطوير آلية العمل ومواكبة التطورات.[3]

ولذلك بدأت الدول تتسابق في تطبيق الرقمنة في مؤسساتها، لقدرتها على تبسيط الإجراءات داخل المؤسسات وهذا ينعكس إيجابيا على مستوى الخدمات التي تقدم إلى المواطنين، كما تكون الخدمات المقدمة

[1]- جمال يوسف بدير، **المكتبات الإلكترونية والرقمية**، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن،الطبعة الأولى، 2008، ص: 213.

[2]- أحمد فرج أحمد، **مفاهيم أساسية في المكتبات الرقمية**، مجلة المعلوماتية، الجزائر، 2005، ص:11.

[3]- فارس كريم، **متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية: مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية، قطر، 2008، ص: 38 .

أكثر جودة، واختصار وقت تنفيذ إنجاز المعاملات الإدارية المختلفة، إضافة إلى الدقة والموضوعية في العمليات المختلفة داخل المؤسسة، مع تسهيل إجراء الاتصال بين دوائرها المختلفة وكذلك مع المؤسسات الأخرى داخل وخارج البلد، وعلاوة على هذا فاستخدام الرقمنة بشكل صحيح سيقلل من استخدام الورق بشكل ملحوظ مما يؤثر إيجابيا على العمل، وهذا الأمر سوف يعالج مشكلة تعاني منها أغلب المؤسسات في عملية الحفظ والتوثيق مما يؤدي إلى الحاجة لأماكن تخزين، كما أن الرقمنة تؤدي إلى تحويل الأيدي العاملة الزائدة عن الحاجة إلى أيدي عاملة لها دور أساسي في تنفيذ هذه الإدارة عن طريق إعادة التأهيل لغرض مواكبة التطورات الجديدة.[1]

كما تساهم الرقمنة أيضا في تحسين فاعلية الأداء واتخاذ القرار من خلال إتاحة المعلومات والبيانات لمن أرادها، أي تسهيل الحصول عليها من خلال تواجدها على الشبكة الداخلية وإمكانية الحصول عليها بأقل مجهود بوسائل البحث الآلي، كما تساهم في توفير المرونة في عمل الموظف من حيث سهولة الدخول إلى الشبكة الداخلية من أي مكان قد يتواجد فيه، للقيام بالعمل في الوقت والمكان الذي يرغب فيه، وسهولة عقد الاجتماعات عن بعد بين الإدارات المتباعدة جغرافيا، إضافة إلى سرعة وصول التعليمات والمعاملات الإدارية للموظفين والزبائن والمراجعين، وكذا سهولة تخزين البيانات وحمايتها من الكوارث والعوامل الطبيعية من خلال الاحتفاظ بالنسخ الاحتياطي، وهو ما يعرف بنظام التحوط من الكوارث، كما أنها تؤثر بدرجات متفاوتة على جودة أداء المؤسسات وذلك يشمل مختلف الوظائف والأنشطة التي تمارسها كتطوير المنتجات، خدمات الصيانة، التسويق، التمويل وغيرها من العمليات.

3- أهداف الرقمنة

تسعى عملية الرقمنة إلى تحقيق عدة أهداف وعلى عدة مستويات وأصعدة، ومن جملة هذه الأهداف الآتي:[2]

- استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت محدود، وعدم الاضطرار للانتظار في صفوف طويلة، وإلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التحقق منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ.
- إلغاء نظام الأرشيف الورقي واستبداله بنظام أرشفة إلكتروني، والسعي إلى التواصل مع الموظفين من خلال الشبكة الإلكترونية للإدارة.

---

[1]- علاء عبد الرزاق السالمي، **الإدارة الإلكترونية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 37- 38.

[2]- فارس كريم، **مرجع سابق**، ص: 39.

– زيادة كفاءة وفعالية المؤسسة من جهة، وتخفيض التكاليف من جهة أخرى، وذلك من خلال تطوير الإدارة بشكل عامباستخدام التقنيات الرقمية الحديثة من حلول وأنظمة، والتي من شأنها تطوير العمل الإداري وبالتالي رفع كفاءة وإنتاجية الموظف وخلق جيل جديد من الكوادر القادرة على التعامل مع التقنيات.

– محاربة البيروقراطية والقضاء على تعقيدات العمل اليومية، وتوفير المعلومات والبيانات لأصحاب القرار بالسرعة وفي الوقتالمناسبين ورفع مستوى العملية الرقابية.

– تحقيق الانتعاش الاقتصادي وجذب الاستثمار من خلال الآليات المتطورة المتوفرة في المؤسسات ذات العلاقة.

– تقليل تكاليف التشغيل من خلال خفض كميات الملفات والخزائن لحفظها وكميات الأوراق المستخدمة والإنجاز السريع للمعاملات.

– السعي إلى تواصل أفضل وارتباط أكبر بين إدارات المؤسسة الواحدة، والذي من شأنه تقديم خدمات أحسن مع إدارة ومتابعة الفروع المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية.

– توفير البيانات للمستفيدين بصورة فورية التعلم المستمر وبناء المعرفة، وزيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا ومتابعة كافة الموارد.[1]

ثانيا: مفهوم رقمنة المالية العامة

أسفرت التحولات الرقمية السريعة التي يشهدها العالم عن عدة تحولات في سبيل تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاجية والتنافسية، حيث ساهمت في إعادة تشكيل طريقة عمل العديد من القطاعات الانتاجية والخدمية، وتأثرت آليات عمل وأداء السياسات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك السياسات المالية العامة.

1– تعريف المالية العامة

تعرف المالية العامة على أنها فن جمع الأموال وإنفاقها لتقديم الخدمات والمزايا، وإعادة توزيع الدخل، وتمهيد تقلبات الدورة الاقتصادية، وتعتمد كفاءة الحكومات في أداء هذه المهام اعتمادا كبيرا على قدرتها على جمع مجموعة كبيرة من المعلومات ومعالجتها واتخاذ القرارات على أساسها (قيمة دخل الشركات والعاملين، وعدد العاطلين عن العمل، ومستحقي المزايا الحكومية).

[1]– أبو بكر محمود الهوش، **الحكومة الإلكترونية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2006، ص: 418.

وقد بدأت الرقمنة في إعادة تشكيل هذا الجانب المعلوماتي الأساسي الذي يحدد كيفية تصميم سياسات الضرائب والإنفاق وتنفيذها، حيث تتيح أدوات لزيادة فعالية السياسات الحالية واستحداث سياسات جديدة تماما.

ومن خلال النظم الرقمية وصيغ الإبلاغ الموحدة والواجهات الإلكترونية، تكون السلطات الجبائية أقدر على الوصول إلى المخزون الثري من المعلومات التي جمعها القطاع الخاص عن الأنشطة مثل المعاملات والدخل من الفوائد في البنوك.[1]

2- تعريف رقمنة المالية العامة

تتطرق رقمنة المالية العامة للعديد من الجوانب من بينها التحول الرقمي على صعيد إدارة جانب الموازنة العامة (الايرادات والمصروفات العامة) لاسيما من خلال نظم التحصيل والدفع الإلكتروني، فعلى صعيد جانب الإيرادات العامة، ساعدت رقمنة الضرائب العديد من الدول على زيادة مستويات التحصيل الجبائي، وتوسيع القاعدة الجبائية من خلال التحول للنظم الالكترونية الإقرار والامتثال الجبائي والتحصيل والفوترة الالكترونية للإقرار والامتثال الجبائي، فيما ساهمت رقمنة الإنفاق العام في زيادة كفاءة نظم المشتريات الحكومية، ومكافحة الفساد، وتحسين فاعلية نظم التحويلات الاجتماعية عبر إنشاء قواعد بيانات أكثر دقة لمن هم مؤهلون للحصول على الدعم، وتوجيه التحويلات النقدية إليهم عبر قنوات الدفع الالكتروني بطريقة سهلة وآمنة، يمكن التحقق منها مثل الهواتف المحمولة باستخدام توقيع البصمة البيومترية، وبالتالي تمكين الحكومات من الوصول إل قاعدة واسعة من المستفيدين بأقل كلفة.

إضافة إلى ما سبق ترتبط رقمنة المالية العامة أيضا بتبني أحدث النظم التقنية فيما يتعلق بالجوانب الأخرى المرتبطة بالسياسة المالية ومن بينها نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ونظام إدارة الديون والتحليل الماليوغيرها من النظم التي ساعدت على زيادة مستويات شفافية وشمولية ودقة عمليات الموازنة العامة للدولة. في هذا السياق، تشير التقديرات إلى أن التحول إلى عمليات التحصيل والدفع الإلكتروني على جانبي الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات العامة) يمكن أن يساعد على تحقيق وفورات اقتصادية.[2]

المطلب الثاني: مكاسب تبني الرقمنة المالية

[1]- Sanjeev Gupta et al, **Public Finance Digitization**, IMF, March, 2018, P: 63.
[2]- Susan Lund et al, **The Value of Digitizing Government Payments in Developing Economies**, IMF library based on McKinsey Global Institute analysis, 2017.

تكتسب المالية العامة جراء الاتجاه إلى رقمنة العمليات على صعيد الإيرادات والنفقات عدة مكاسب أهمها الأتي:[1]

أولا: مكاسب تبني الرقمنة على صعيد الإيرادات العامة

- تساعد الحكومات على الحصول على كم هائل من المعلومات عن دافعي الضرائب، ومعلومات عن الدورات الاقتصادية، وتأثير السياسات الاقتصادية على الفاعلين الاقتصاديين.
- تقدم آليات أكثر كفاءة لتحصيل الضرائب والوصول إلى المستفيدين من التحويلات الحكومية.
- يُساعد الحكومات على زيادة كفاءة الضرائب من خلال توسيع القاعدة الجبائية.
- تحسين طرق جمع الضرائب والتغلب على التهرب الجبائي.
- بمقدور الحكومات جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب، ومبيعات الشركات وحركة المبيعات في منافذ بيع السلع والخدمات وتحصيل الضرائب بشكل فوري على هذه المعاملات إلكترونيا.
- تساعد تقنية البلوك تشين على سبيل المثال السلطات الجبائية على التحقق من امتثال الشركات لضريبة القيمة المضافة والتحصيل الآني الضريبة القيمة المضافة المفروضة على كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع مباشرة بما يمثل أحد أهم التحديات المرتبطة بهذا النوع من الضرائب غير المباشرة بما ساهم في زيادة الحصيلة الجبائية بما يصل إلى 20% في عدد من الدول.

ثانيا: مكاسب تبني الرقمنة على صعيد النفقات العامة

فيما يتعلق بالنفقات العامة، يمكن أن تسهم رقمنة الإنفاق العام فيما يلي:

- إنشاء قواعد بيانات أكثر دقة لمن هم مؤهلون للحصول على دعم حكومي.
- توجيه التحويلات النقدية إليهم عبر قنوات يسهل الوصول إليها مثل الهواتف المحمولة باستخدام البصمة البيومترية، وبالتالي تمكين الحكومات من الوصول إلى قاعدة واسعة من المستفيدين بأقل تكلفة.
- كذلك أثبتت رقمنة نظم المشتريات العامة نجاحها في تحقيق مكاسب ملموسة على صعيد خفض التكلفة بنسبة 20% والوقت بنسبة 80% وزيادة المنافسة حيث سمحت بزيادة مستويات مشاركة المزيد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يشمل تلك المملوكة للإناث والفئات المهمشة بما ساعد على تطويرها وتوفير المزيد من الوظائف، علاوة على دورها الكبير في مكافحة مستويات الفساد الحكومي.

[1]- International Chamber of Commerce, **Three ways digitalization is shaping the future of taxation**, July, 2018, P: 52.

- من ناحية أخرى سهلت أدوات رقمنة المالية العامة ونظم إدارة المالية العامة عملية بناء قواعد بيانات مفصلة وآنية وذات دورية تكرارية قصيرة (يومية) وهو ما يساعد على تحقيق ميزتين هامتين وهما:

➢ زيادة كفاءة عمليات الموازنة العامة للدولة بما يتوفر لدى وزارات المالية من إحصاءات شاملة عن المعاملات الحكومية اليومية بما يشمل الإيصالات الجبائية، ومدفوعات الأجور، وإصدار الديون وما إلى ذلك.

➢ استخدام هذه القواعد المعلوماتية كأداة جيدة للتخطيط الاقتصادي والمالي على المدى المتوسط من خلال تسهيل تقييم الأثر المتوقع للسياسات المالية على سلوك الفاعلين الاقتصاديين ومستويات الامتثال الجبائي وتأثير أي سياسات كلية مزمعة على المتغيرات المتضمنة على جانبي الإيرادات والنفقات.[1]

المطلب الثالث: مكونات الرقمنة المالية

تشمل عناصر الرقمنة المالية العديد من المفاهيم والأدوات التي تهدف إلى تحسين إدارة الموارد المالية وتحقيق الكفاءة في النفقات العامة، ومن بين هذه العناصر أنظمة الدفع والتحصيل الالكتروني، أنظمة إدارة المعلومات المالية وأنظمة الأمن.

أولا: أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني

تعد أنظمة الدفع الالكتروني من التقنيات المهمة في العالم الرقمي والتي تتيح للأفراد والمؤسسات إمكانية إجراء العمليات المالية والتحويلات النقدية بسهولة وسرعة عبر الأنترنيت.

1- تعريف أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني

تعرف أنظمة الدفع على أنها مجموعة البرمجيات والتقنيات المعاصرة التي تعمل عن بعد بواسطة شبكة الأنترنيت والتي تسمح بنقل وتحويل وكذا استقبال وتسوية الأموال بين الدافع والمستقبل سواء كانت أو أفراد حقيقيين.[2]

وهي نظم معقدة وشاملة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تهدف إلى تسهيل عملية الدفع الالكتروني للسلع والخدمات، كما تضمن النقل الفوري للأموال كما تعرف بالنقود الالكترونية كما يراها البعض.[3]

---

[1]- عامر طارق عبد الرؤوف، **الإدارة الإلكترونية**، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص: 35.

[2]- جميل صابوني، **دور منظومة الدفع الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الجبائي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية، المجلد 01، العدد 01، 2021، ص: 51.

[3]- محمد سعيد أحمد إسماعيل، **أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الالكترونية: دراسة مقارنة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى. 2009، ص ص: 327- 328.

مما سبق يظهر معنى نظم الدفع الإلكتروني في كونها برامج الكترونية، إجراءات وقواعد لتحويل أموال المشاركين فيها سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو شركات، أما بالنسبة لنظم التحصيل فهي تركز بشكل أساسي على عملية جمع الأموال أو الرسوم النقدية بواسطة وسائل إلكترونية.

2- مميزات أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني

لأنظمة الدفع الإلكتروني ميزات عديدة منها الأتي:

- السرعة، حيث يتم إتمام العملية بشكل سريع وفوري دون الحاجة للتنقل إلى المكان الفعلي وإهدار الوقت الثمين.
- البساطة والتسهيل حيث توفر للعملاء سهولة الولوج، الدفع والتحويل دون انتظار الدور، وكذا الوصول لتفاصيل العملية وتاريخها دون تعقيدات وتأخيرات.
- تكاليف منخفضة، وقد تميزت هذه النظم بتخفيض التكاليف التشغيلية والإدارية المرتبطة بالنقد.
- الدعم الفني من خلال توفير خدمات الدعم الفني على مدار اليوم لحل المشاكل المالية والمحاسبية التي تواجه المشتركين في عمليات الدفع أو التحويل.
- الأمن حيث تستخدم بروتوكولات وتقنيات متطورة لحماية أموال المستخدمين ومعلوماتهم المالية والشخصية من تشفيرات وكلمات سر وتوقيعات الكترونية وغيرها.

3- وسائل الدفع والتحصيل الإلكتروني

تعددت وسائل الدفع الإلكتروني والتحصيل ومنها الآتي:[1]

3-1- التحويل الإلكتروني للنقود

يمثل التحويل الإلكتروني للنقود اللبنة الأولى للمدفوعات الإلكترونية، كما يعتبر أحد اشكال التطور في مجال الدفع بالنقود وتتمثل هذه التقنية في استخدام الوسائل الإلكترونية عبر شبكة الانترنت في نقل وتحويل هذه النقود من حساب الى آخر تنفيذا لأوامر الدفع التي يتلقاها البنك من عملائه.

3-2- البطاقات

وهي عبارة عن بطاقات مزودة بشريحة الكترونية وشريط مغناطيسي قادرة على حفظ الكثير من المعلومات الشخصية. حيث تستخدم هذه البطاقات نقود الكترونية كوسيط للحصول على خدمة دفع الضرائب ويمكن بيعها كذلك، بالرغم من أنها ليست عملة ملموسة وحقيقية إلا أنها وحدة استثنائية للعملة، و التي

[1]- ربيعة بلطرش، فاطمة مشتر، **مدخل عام حول وسائل الدفع**، الملتقى الوطني الثامن حول: آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2017، ص ص:8- 9.

منها بطاقات الائتمان créditcard مثل بطاقة الفيزا Cardvisa بطاقة ماستر masterCard، بطاقة أمريكان إكسبرس Americanexpress، والبطاقات الدائنة والمدينة وغيرها.

3-3- تطبيقات وأنظمة الدفع الإلكتروني

3-3-1- الأنظمة الالكترونية الوطنية

- نظام البنك المركزي في الهند (NET).
- نظام دفع تابع للبنك المركزي في المملكة العربية السعودية (DNS).
- نظام الدفع (RTGS) يعمل على التحويل الفردي الفوري بين الدول المختلفة.

3-3-2- التطبيقات والأنظمة الالكترونية الدولية

منها (Fedwire) (NS) (FedACH) في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي أوروبا والعالم ككل؛ الدفع عن طريق رمز الاستجابة السريع (Qr) ويعمل عن طريق تحميل تطبيق محدد للدفع الالكتروني.

ثانيا: أنظمة المعلومات المالية والمحاسبية المعاصرة

تتزايد أهمية أنظمة إدارة المعلومات المالية والمحاسبية في مختلف المجالات الاقتصادية، حيث تلعب دورا أساسيا في تحليل ومعالجة وكذا مراقبة المعلومات المالية والمحاسبية لشركات والمؤسسات.

1- تعريف أنظمة المعلومات المالية والمحاسبية

يعرف نظام المعلومات المالية والمحاسبية بأنه نظام يعمل على جمع وتبويب البيانات المتعلقة بالنشاط المالي والمحاسبي حيث يقوم بمعالجتها وتحليلها للحصول على معلومات مالية ومحاسبية، لكي يتم إيصالها للأطراف التي تحتاجها سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، كما تساعد مدير المؤسسة على اتخاذ القرارات اللازمة وتفسير النتائج لعملية صنع القرار ويسمح للمشرفين بمقارنة عملياتهم بعمليات مماثلة.[1]

2- أهداف أنظمة المعلومات المالية والمحاسبية

تهدف أنظمة المعلومات المالية والمحاسبية تحقيق الأتي:[2]

[1]- أحمد السيد لبيب إبراهيم، **الدفع بالنقود الالكترونية الماهية والتنظيم القانوني: دراسة تحليلية مقارنة**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 4.

[2]- أحمد السيد لبيب إبراهيم، **مرجع سابق**، ص: 4.

- توفير البيانات والمعلومات المالية اللازمة لإعداد القوائم المالية المعبرة عن نتائج اعمال المنظمة خلال فترة زمنية معينة، فضلا عن التقارير المالية الخاصة بالموازنات والخطط المالية؛
- حماية أموال الوحدة ومراقبتها عن طريق اتباع الإجراءات والتعليمات التي تحكم تسجيل بيانات الوحدة ومعالجتها محاسبيا وماليا، أيضا المحافظة على المعلومات بشكل ثابت وواضح لتحقيق الشفافية؛
- متابعة أعمال الحسابات القابلة للاستلام وتحليل السندات والأوراق المالية والموازنة وتخطيط الأرباح، كما تساعد على توثيق العمليات والنشاطات المالية وإصدار تقارير دقيقة حتى يسهل الرقابة عليها.

3- أنواع تقنيات ونظم المعلومات المالية والمحاسبية

تعددت وتنوعت نظم المعلومات المالية والمحاسبية، فيما يأتي بعض أنواعها:

3-1- نظم معالجة العمليات

نظام TP هو نظام الكمبيوتر الذي يجمع بين الأجهزة والبرامج التي تستضيف المعلومات والعمليات ليتم معالجتها من مكوناته الأساسية جهاز المستخدم النهائي.[1]

ويمكن تلخيص وظائف نظام معالجة العمليات فيما يلي:[2]

- وظيفة الإدخال
- تسجيل المعاملات وجمع البيانات المالية والإدارية التي تحدث بين المنظمة والدوائر الأخرى وتحويلها إلى بيانات منسقة.
- وظيفة المعالجة
- تعديل وتخزين البيانات والمعلومات لتتناسب والمستخدم النهائي بعد القيام بالتحليلات والعمليات الحسابية اللازمة.
- وظيفة الإخراج
- إصدار الوثائق والمستندات المالية وتقارير الرقابة لمعاينتها وإتمام عملية الرقابة.

3-2- النظم الخبيرة

[1]- خضر مصباح الطيطي، **التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية من منظور تقني وتجاري وإداري**، دار الحامد عمان، الأردن، 2008، ص: 136- 137.

[2]- سوسن زهير المهتدي، **تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص ص: 242- 246.

النظام الخبير هو نظام معلومات مبني على الحاسب الآلي، يتكون من أجزاء تعتبر أداة التفاعل مع المستخدم وأداة الاستدلال والخيرات المحترفة، والغرض من النظام الخبير هو تقديم النصائح والحلول بشأن المشاكل الخاصة بمجال معين تماثل هذه النصائح تلك التي يمكن أن يقدمها الخبير في هذا المجال، والنظام الخبير يكون كذلك قادرا على حل المشاكل أو توضيح كيفية الوصول لهذا الحل وتوفير الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها في حل المشاكل المماثلة.[1]

3-2-1- مكونات النظام الخبير

يتكون النظام الخبير من خمسة عناصر رئيسية هي نظام تسهيل استقطاب المعرفة، قاعدة المعرفة، نظام إدارة قاعدة المعرفة، أداة الاستدلال، أداة التفاعل مع المستخدم وهي الآتية:[2]

- نظام تسهيل استقطاب المعرفة: الذي بمثابة الوسيلة التي يمكن من خلالها تجميع وتحويل المعرفة من مصدر معين إلى برامج داخل النظام الخبير لبناء قاعدة المعرفة.
- قاعدة المعرفة: وهي تشبه قاعدة البيانات بنظام دعم القرار تحتوي على معرفة متخصصة في مجال محدد والتي تم تجميعها واشتقاقها من خبير، يقوم مهندس المعرفة بتشفيرها في برنامج وخزنها في قاعدة معرفة النظام، كما أنها تتضمن سلسلة من القواعد والتفسيرات المرتبطة بهذه المعرفة وبالتالي فهي تتضمن نوعين من المعرفة، المعرفة بالحقائق وهي مجموعة من الحقائق المتعلقة بمجال معين من مجالات المعرفة أو بالمشكلة التي تم تصميم نظام الخبرة من أجلها والمعرفة بالقواعد والإرشادات التي تسمح لمستخدم النظام باستخدام المعرفة لحل المشكلة.
- نظام إدارة قاعدة المعرفة: وهو نظام يشبه بنظام إدارة قاعدة البيانات في نظام دعم القرار يعمل على تحديث قاعدة المعرفة بحقائق ومؤشرات وقواعد جديدة.
- آلة الاستدلال: وهي شبيهة بقاعدة النماذج في نظام دعم القرار تعمل على مزج ومقاربة الحقائق والمعرفة المتخصصة الموجودة في قاعدة المعرفة باستخدام قواعد الاشتقاق، أو استنباط استنتاجات وحلول متعلقة بالمشكلة موضوع البحث.

[1]- محمد عبد العليم محمد أحمد حسان، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص:236.

[2]- ياسين مرباح طه، وآخرون، **وسائل الدفع الإلكتروني بين متطلبات التغيير ومواكبة العصرنة**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص ص: 124- 125.

– أداة التفاعل مع المستخدم: تعتبر مماثلة لنظام إدارة الحوار في نظام دعم القرار وهي برنامج يمكن مستخدم النظام من التعامل مع النظام بسهولة من خلال اللغة الطبيعية، بالإضافة إلى استخدام جداول، رسوم بيانية، قوائم وصور.

3-2-2- أهمية النظام الخبير

تظهر أهمية النظام الخبير في المنافع التي يوفرها وتتمثل فيما يلي:[1]

– توفير مستوى عالي من الموضوعية والموثوقية عند اتخاذ القرار.

– يتم استخدام النظام الخبير عند الحاجة إليه في أي وقت أو مكان.

– دعم القرارات الغير روتينية.

– التخلص من مشكلة فقدان المعرفة المتراكمة لدى الخبير الإنساني، بسبب التقاعد، والمرض، وترك العمل.

– لا يحتاج النظام الخبير لكي يؤدي عمله بكفاءة وفعالية إلى توفير بيئة مادية واجتماعية ونفسية ملائمة.

– ضمان الحيادية والعقلانية والتجرد عن المشاعر والعواطف والميل والأحوال النفسية عند اتخاذ القرارات المهمة.

ثالثا: أنظمة الأمن الالكتروني

إن أنظمة الأمن الالكتروني عبارة عن مجموعة من التقنيات والأساليب التي تستخدم لحماية الأنظمة والبيانات الالكترونية من الاختراق والاستخدام غير المصرح به.

1- تعريف أنظمة الأمن الالكتروني

يتسع مفهوم أمن المعلومات ليشمل الإجراءات والتدابير المستخدمة في المجالين الإداري والفني ولحماية المصادر البيانية من أجهزة وبرمجيات وبيانات وأفراد من التجاوزات والتداخلات غير المشروعة التي تقع عن طريق الصدفة أو عمدا عن طريق التسلل والهاكر أو كنتيجة لإجراءات خاطئة أو غير الوافية المستخدمة من إدارة هذه المصادر.

وبمفهوم آخر عرف الأمن المعلوماتي بانه الحفاظ على المعلومات المتواجدة في أي نظام معلوماتي من مخاطر الضياع والتلف أو من مخاطر الاستعمال غير الصحيح المتعمد أو العفوي أو من مخاطر الكوارث الطبيعية.

2- أنواع التهديدات التي تستهدف الأنظمة الالكترونية

[1]– ياسين سعد غالب، **نظم مساندة القرارات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 187.

تواجه الأنظمة الالكترونية العديد من المخاطر التي تهدد أمنها الآتي:[1]

2-1- البرامج الضارة

- الفيروسات وهي برامج ضارة ذاتية النسخ تتسلل إلى الأنظمة وتلحق بها الضرر.
- الديدان وهي برامج ضارة تتكاثر ذاتيًا عبر الشبكات وتستهلك موارد النظام.
- أحصنة طروادة وهي برامج ضارة تتخفى على هيئة برامج مفيدة لخداع المستخدمين وتثبيت برامج ضارة أخرى.
- برامج الفدية وهي برامج تشفّر بيانات المستخدم وتطالب بفدية مقابل فك تشفيرها.
- برامج التجسس وهي برامج تراقب وتجمع بيانات المستخدم دون علمه أو موافقته.

2-2- هجمات الشبكات

- هجمات رفض الخدمة وتهدف إلى إغراق النظام بالطلبات لمنعه من تلبية الطلبات الشرعية.
- هجمات رفض الخدمة الموزعة وتستخدم شبكة واسعة من الأجهزة المصابة لشن هجوم كبير.
- هجمات الاختراق وتهدف إلى سرقة البيانات أو الوصول غير المصرح به إلى النظام.
- هجمات استغلال الثغرات الأمنية وتستغل نقاط الضعف في البرامج أو الأنظمة للوصول غير المصرح به.

2-3- التهديدات الداخلية

وتتم من طرف الموظفين وقد تكون على الشكل الآتي:[2]

- الأخطاء البشرية والتي قد تؤدي إلى الكشف عن معلومات حساسة أو تثبيت برامج ضارة.
- التجسس الداخلي مثل سرقة البيانات من قبل موظف أو متعاقد لديه حق الوصول إلى النظام.
- السلوك الضار الذي قد يقوم الموظفون الساخطون أو غير المخلصين بإلحاق الضرر بالنظام عن عمد.

2-4- التهديدات المادية

وهي تلك التهديدات الخارجة عن قدرة المنظمة ولا تستطيع التحكم فيها وتضم الآتي:

[1]- نبيل حليمي، **تنظم المعلومات المالية ودورها في عملية صناعة القرارات المالية: دراسة حالة**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2020-2021، ص: 14.

[2]- John Wisdom, **Agents intelligents de l'internet: enjeux économiques et sociétaux**, Thèse, de l'École Nationale Supérieure des Télécommunications. Paris, 2005, P:.63

- الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات أو الحرائق أو الزلازل، يمكن أن تُلحق الضرر بالأجهزة والبنية التحتية.
- القطع الكهربائي الذي يمكن أن يؤدي إلى فقدان البيانات وتعطيل العمليات.
- السرقة مثل سرقة الأجهزة أو البيانات من قبل مجرمين.

وقد اختلفت مصادر هذه التهديدات واختلف تصنيفها ممن مصادر طبيعية وبشرية وكذا بيئية، ويذكر أن التهديدات البشرية هي الأكثر شيوعا وحدوثا، كما تم تصنيف المصادر إلى مصادر داخلية أي من داخل المؤسسة ومصادر أو تهديد خارجي أي من خارج المؤسسة.[1]

3- أشكال أنظمة الحماية الالكترونية

3-1- جدار الحماية

هو نظام يستخدم لمنع الخارجين من الوصول الى الشبكة الأمنية، وهو عبارة عن دمج البرمجيات والأجهزة، ينفذ هذا البرنامج او الجهاز طرق شاملة او قواعد لعزل العناوين المطلوبة عن غير المطلوبة؛

3-2- التوقيع الالكتروني

هو عبارة عن ملف رقمي صغير مكون من بعض الحروف والأرقام والرموز تصدر عن احدى الجهات المتخصصة والمعترف بها حكوميا ودوليا ويطلق عليها Digital Certificate وتخزن فيها جميع معلومات الشخص وتاريخ ورقم الشهادة ومصدرها، عادة ما يسلم مع الشهادة مفتاحان عام وخاص والأخير هو توقيعك، ومن أهم التطبيقات الخاصة بهذا النظام التطبيق في المعاملات التجارية الإلكترونية المعاملات المدنية الإلكترونية، المعاملات الحكومية الإلكترونية جمارك وضرائب ومعاملات إدارية والكروت الذكية.

3-3- الأمن السيبراني

يشير إلى التدابير المتخذة لحماية الأجهزة والشبكات وكذا البيانات المتصلة بالأنترنت من الوصول غير المصرح به والاستخدام الإجرامي، كما يضمن سرية البيانات وسلامتها وتوفرها على مدار دورة حياتها.[2]

المبحث الثاني: ماهية التحصيل الجبائي

[1]- علاء الحمامي، غصون السعدون، **تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الأعمال الالكترونية المتطورة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص :121.

[2]- أحمد المشد، **القرصنة الالكترونية وأمن المعلومات**، مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2017، ص: 3.

يعتبر التحصيل الجبائي من أهم العمليات التي تضمن تمويل النفقات العامة وتحقيق أهداف الحكومة في توفير الخدمات العامة ودعم الاقتصاد، حيث يتم جمع الإيرادات الجبائية من المواطنين والمقيمين والشركات بمختلف أنواعها وصورها.

وسيتم التطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بالتحصيل الجبائي في المطالب الآتية:

- **مفهوم وقواعد التحصيل الجبائي؛**
- **طرق وضمانات التحصيل الجبائي؛**
- **علاقة الرقمنة المالية بالتحصيل الجبائي.**

المطلب الأول: مفهوم وقواعد التحصيل الجبائي

لقد تعددت تعاريف التحصيل الجبائي على مر الأزمنة وعلى اختلاف الاقتصادات ورغم كل الظروف التي طرأت على العالم من حروب وأزمات اقتصادية لكن بقي التحصيل الجبائي والالتزام بقواعده لزاما ومحل تدعيم وأولوية لدى الحكومات، وهو ما سوف يتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: تعريف التحصيل الجبائي

يمكن تعريف التحصيل الجبائي على أنه مجموع العمليات التي ترمي الى نقل مبلغ الضريبة من ذمة الممول إلى الخزانة العامة، أي استيفاء الدولة لدين الضريبة.[1]

كما عرف على أنه مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الجبائية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب الى خزينة الدولة.[2]

وعرف بأنه كل العمليات التي تؤدي الى نقل قيمة الضريبة المستحقة من المكلف الى خزينة الدولة، حيث تتبع إدارة الضرائب طرقا لتحصيل الضرائب عن طريق أجهزة مختصة وكذلك في تحديد المواعيد الملائمة لأداء الضريبة وذلك للتسهيل على المكلف دفع القيمة المستحقة.[3]

وهو عملية جمع الحقوق الجبائية المدفوعة للخزينة العمومية، وهذا من طرف قابض الضرائب، وبعد أن يحرر المكلف بالضريبة نفسه من دينه الجبائي الواقع على عاتقه في المواعيد المحددة له من طرف الإدارة الجبائية.[4]

[1]– منصور ميلاد يونس، **مبادئ المالية العامة**، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، مصر، 2004، ص:173.

[2]– علي زعدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص:190.

[3]– فوزي عبد المنعم، **المالية العامة والسياسات المالية**، دار النهضة العربية، لبنان، 1982، ص:38.

[4]- Michel BOUVIER, **Introduction au droit fiscal général et à la théorie de l'impôt**, LGDJ L'extenso éditions, 10 édition, paris, France, 2010, p: 84.

وعرف كذلك على أنه جملة من الإجراءات سواء كانت إدارية أو تقنية والتي يتم من خلالها نقل دين الضريبة من المكلف الى الخزينة العمومية.[1]

ثانيا: قواعد التحصيل الجبائي

يقصد بقواعد التحصيل الجبائي تلك القواعد التي حددها المشرع الجبائي لتحصيل الدين الجبائي من وتحويله من على عاتق المكلف الى خزينة الدولة، والتي يمكن اختصارها في ثلاثة قواعد مهمة الواقعة المنشأة للضريبة، الملائمة في التحصيل، وكذلك الاقتصاد في نفقات التحصيل.

1- قاعدة الواقعة المنشئة للضريبة

يلزم لتحصيل الضريبة تحقق الواقعة المنشئة للضريبة أي نشوء الدين في ذمة المكلف، فالحصول على الربح التجاري أو الصناعي أو توزيع أرباح الأسهم وفوائد السندات أو الحصول على الراتب كلها تشكل الوقائع المنشئة للضريبة، أما الإجراءات التي تتخذها الإدارة الجبائية فيقتصر دورها على تحديد قيمة المبلغ الواجب دفعه من طرف المكلف، وعليه يجب هنا التفرقة بين تحقق الواقعة المنشئة للضريبة اللازمة لتحصيلها وبين تحديد مقدار الضريبة الذي هو اجراء لا ينشئ أي حق بالضريبة ولتحديد الواقعة المنشئة للضريبة أهمية كبيرة من حيث المحاسبة على السعر الذي كان ساريا وقت تحقق الواقعة المنشئة، فان جرى تغيير في سعر الضريبة مثلا فلا يسري السعر الجديد مبدئيا، اذ كانت الواقعة المنشئة قد توفرت قبل تغير السعر وذلك ما لم يتضمن القانون نصوص تغير ذلك.[2]

2- قاعدة الملائمة في التحصيل الجبائي

حتى يكون التحصيل الجبائي فعال وناجع، لابد أن تتميز إجراءاته بالبساطة، ومواعيده وأساليبه تتلاءم مع الظروف التي يعيشها المكلف بدفع الضريبة، حيث لا يتضرر هذا الأخير عند دفع الضريبة، فلابد أن تكون محصلة في الأوقات والظروف وبالطرق الأكثر ملائمة، يجب أن يكون التحصيل الجبائي في وقت مناسب يخدم كلا الطرفين، فلا يضر المكلف بالضريبة ولا يترتب عنه اضرار بالخزينة العمومية، ولتحقق ذلك يستدعي توفر بعض الشروط نذكر منها الاتي :[3]

- يجب أن يتصف النظام الجبائي بالشفافية، مما يسمح للمكلف بالضريبة بالتعرف على الضريبة التي هو مطالب بدفعها وتحديد قيمتها إذا لم يمكن حسابها معقدا بالطبع.

- بالنسبة للضرائب غير المباشرة تتميز باندماجها في سعر السلعة، لهذا يعتبر وقت شراء أحسن الأوقات ملائمة للمكلف بالضريبة، بحيث يكون قاد ار على الدفع لأنه سيختار وقت الشراء الذي يناسبه.

---

[1]- Pierre Beltrame**, La fiscalité en France**, Hachette supérieur, 5emeedition, 1997, P: 45.

[2]- علي زعدود، **مرجع سابق**، ص:231.

[3]- عدنان أدري، **التحصيل الجبائي والإدارة الجبائية في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص:07.

– أما بالنسبة للضرائب المباشرة لابد من اتباع طريقة الدفع بالتقسيط على فترات تتلاءم مع فترات السيولة النقدية التي يتوفر عليها المكلف بالضريبة.

–يجب أن تنظر مصالح الإدارة الجبائية إلى المكلفين بالضريبة وخاصة منهم الذين يعانون مشاكل مالية تمويلية باهتمام، ومحاولة تسوية وضعيتهم في الآجال الممكنة.

فيما يخص النظام الجبائي الجزائري وعلى مستوى الإدارة الجبائية الجزائرية، يبقى مبدأ الملائمة في التحصيل الجبائي يبقى محترما نسبيا، فاذا نظرنا الى الضرائب على المرتبات والأجور فإنها تقتطع من المنبع أي من الأجر وقت دفع المرتب، أي عند نهاية كل شهر، فهو أفضل وقت بالنسبة للموظفين والأجراء، و "الاقتطاع من المنبع" يعفيهم من إجراءات الدفع حيث تتكفل بذلك المؤسسة التي توظفهم.

أما إذا نظرنا الى الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات(IBS) فان تلك الضرائب تدفع على أقساط تسبيقية من مبلغ الضريبة الكلي والقابل للاستحقاق مما يخفف من وقعها على خزينة المؤسسة أو الشركة.

3– قاعدة الاقتصاد في نفقات التحصيل الجبائي

يبقى تخفيض نفقات التحصيل الجبائي ضرورة ملحة ولازمة على الإدارة الجبائية، بحيث يكون الفرق ما بين ما يدفعه المكلف بالضريبة وما تحصله الإدارة الجبائية أقل ما يمكن، لأن أي زيادة في نفقات الضريبة سيؤثر سلبا على التحصيل الجبائي وبالتالي إيرادات الخزينة العمومية، أو بتعبير أخر كلما قلت نفقات التحصيل الجبائي كلما كانت المردودية الجبائية أحسن وأهم.[1]

– وعلى هذا الأساس يهدف مبدأ الاقتصاد في نفقات التحصيل الجبائي إلى زيادة ووفرة حصيلة الضرائب، إلا أن هذا المبدأ يبقى تطبيقا نسبيا وهذا راجع الى التنظيم التقني للضرائب يتطلب عدة عمليات وتقنيات جد معقدة في بعض الأحيان، اذ يشتمل على تحديد وعاء الضريبة تصفية الضريبة لتتبعها بعد ذلك عملية التحصيل، بالإضافة الى عملية المراقبة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة إلى مصالح الإدارة الجبائية.

– كل هذا يتطلب وجود جهاز إداري معتبر، وتوسع الجهاز الإداري سيؤدي بدون شك الى ارتفاع نفقات الإدارة الجبائية، نفقات التسيير ونفقات التجهيز على حد سواء، إذا هذا التوسع وارتفاع النفقات يؤثر سلبا على المردودية الجبائية وبالتالي على التحصيل الجبائي.

[1]– عدنان أدري، **مرجع سابق**، ص:7.

المطلب الثاني: طرق وضمانات التحصيل الجبائي

لضمان تحصيل الضرائب بشكل فعال وسليم، يتطلب الأمر تبني طرق وضمانات فعالة تحقق الشفافية وتقلل من التهرب الجبائي، وهو ما سوف يتم التطرق إليه من خلال مضمون هذا المطلب.

أولا: طرق التحصيل الجبائي

يمكن أن يكون فعلا يقوم به سواء المكلف بدفع الضريبة بنفسه أو بواسطة جهة أخرى، فلما يكون الدفع من طرف المكلف بالضريبة بنفسه، يمكن أن يكون منظما أو عفويا، في الحالة الأولى المكلف بدفع الضريبة يستلم إشعار بالدفع الذي يحدد له قيمة الدفع والمدة الزمنية اللازمة الإخضاع (ROL) كالضريبة على الدخل الإجمالي وغيرها، كما يمكن أن يكون هناك إشعار بالدفع لما يتناسى المكلف بالضريبة دفع ما عليه من ضرائب.

أما الحالة الثانية أي يتم دفعها عفويا أي دون تذكير أو إشعار من طرف مصالح الإدارة الجبائية كالضريبة على أرباح الشركات والرسوم على رقم الأعمال.[1]

ويمكن أن يكون الدفع من طرف جهة أخرى غير المكلف بالضريبة شخصيا، وهي حالة شائعة الاستعمال في معظم الدول الصناعية باستثناء فرنسا، أين يكون تحصيل الضريبة على الدخل انطلاقا من الدفع الذي تقوم بها المؤسسات والشركات باقتطاع مباشر من الأجور وهذه التقنية تعرف "بالاقتطاع من المنبع أو المصدر" التي تسهل إلى حد كبير من الإدارة الجبائية، كما تحسن سيولة الخزينة العمومية لما تحدثه من مداخيل لها وهي تقنية في غاية الفعالية حيث أنها تخدر المكلف بالضريبة وتجعله أقل حساسية للوقع أو العبء الجبائي عليه، كذلك تقوي من ظاهرة الخضوع المطبقة من طرف الدولة على المؤسسات.

أما فيما يخص الضرائب على الإنتاج والاستهلاك، فالضريبة تحصل من المنتج أو التاجر أو المستورد الذي يقوم بتحصيلها بدوره من المستهلك عن طريق إدماج قيمة الضريبة في سعر السلعة الذي سيبيع به. أما بالنسبة لضرائب الطابع، فيتم المكلف بدفع الضريبة بنفسه بهذه العملية، وذلك من خلالدفع قيمة هذه الطوابع ويقوم بائعوها بتوريد حصيلتها إلى مصالح الضرائب.[2]

ويجب أن نشير هنا إلى عدم إمكانية القيام بعملية المقاصة بالنسبة لدين (القيمة المستحقة) الضريبة مع أي دين للمكلف بالضريبة على الحكومة. ويرجع ذلك إلى أن الضريبة تعد من موارد السيادة لدى الدولة

[1]- Bernard Brachet, **le système fiscal français**, 7eme édition LGDJ, 1997, p: 102.

[2]– سناء محمد سدخان، **نظام الدفع والتحصيل الالكتروني لنفقات الدولة وإيراداتها**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأغواط، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص ص: 94– 125.

ولذلك فإنه من الأحسن أن يكون لها كيان خاص بها بعيدا عن العلاقات التي يمكن أن تنشأ بين الدولة والأفراد.

بالإضافة إلى أن مصلحة الدولة تقتضي حصولها على كافة الإيرادات المقررة في الميزانية لتتمكن من تغطية التزاماتها من النفقات العامة وأخيرا فإن إجراء المقاصة يستلزم إجراءات طويلة ومعقدة يؤدي إلى عدم استقرار المراكز المالية لكل من المكلفين بالضريبة والدولة.

فيما يرتبط بمواعيد التحصيل الجبائي، فإن التشريع الجبائي يحدد موعدا معينا معروفا لكل ضريبة، مراعيا في ذلك مصلحة الخزينة العمومية من جهة ومصلحة المكلفين بالضريبة من جهة أخرى من حيث الملائمة وإمكانية تقسيط قيمة الضريبة. فبالنسبة للضرائب المباشرة، يحدد المشرع لها فترة معينة من السنة تحصل فيها، كما هو الحال بالنسبة للضرائب على الأجور والمرتبات فهي تحصل بصورة شهرية، والضريبة على أرباح الشركات تدفع سنويا مرة واحدة خلال الأشهر الثلاثة لانتهاء السنة المالية للمكلف بالضريبة، أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فإن حصيلتها توزع على مدار السنة وليس لها وقت محدد. وفي هذا المسار جعلت في إطار التنفيذ طريقتين متفاوتتين في الأهمية، طريقة التحصيل الفوري وطريقة التحصيل الزمني أو المدد.[1]

1- التحصيل الفوري

إن مدة 03 أشهر التي تمثل الزمن العادي للاستحقاق الممنوح للمكلف تشكل على ضمان التحصيل العادي للضريبة، كما تسهل التهرب في أدائها كما تتحتم على المشرع في بعض الظروف إسقاط هذه المدة واعتبارها مستحقة ابتداء من تاريخ بداية تحصيلها، وغالبيتها ينتج عن ممارسة حق خاص لمراقبة المكلف لارتكابه أي مخالفة.

2- التحصيل الزمني المدد

في أغلب الحالات التحصيل الجبائي يأخذ مدة زمنية معينة بعد الفعل المولد للضريبة حتى يشرع في تنفيذه، النقطة الحساسة التي يتميز بها هذا النوع من التحصيل تلك المدة الزمنية الفاصلة ما بين الفعل المولد للضريبة والتحصيل النقدي لهذه الضريبة، فيما يخص طولها وقصرها ويبقى التحصيل والاقتطاع من المنبع أو من المصدر يؤمن للخزينة العمومية أموالا معتبرة دون أن يحدث انزلاقات أو اختلالات في مدة التحصيل، كما أن الضرائب على الاستهلاك تضمن لخزينة الدولة استقرار وانتظاما في الإيرادات، فالدفع والتحصيل الجبائي لهذا النوع من الضرائب يأخذ مدة زمنية قصيرة جدا من الفعل المولد لها ومثال على

[1]- سناء محمد سدخان، **مرجع سابق**، ص: 125.

ذلك الرسوم المطبقة على استهلاك السجائر، فالضريبة مدمجة في السعر مباشرة أي تدخل في تكوينه، كما أن الفترة الزمنية المحددة لتحصيل الرسم على القيمة المضافة TVA تبقى قصيرة ومقبولة جدا كذلك.

3- الوعاء الجبائي

يقصد بوعاء الضريبة المادة أو العنصر الذي تفرض عليه الضريبة، واختيار وعاء الضريبة يحظى بأهمية بالغة في سياسة الدولة الجبائية إذ تتوقف عدالة الضريبة ووفرة حصيلتها على حسن اختيار وعائها، وعرف الوعاء الجبائي بأنه المادة الخاضعة للضريبة وهذا الوعاء قد يكون إيراد شخص أو المال بحد ذاته، وقد يكون واحدا أو متعددا.[1]

3-1- خصائص الوعاء الجبائي

يشمل الوعاء الجبائي الجوانب الآتية:[2]

- اختيار أساس فرض الضريبة أي الشيء الذي يتم إخضاعه للضريبة كالأفراد الثروة الدخل، النشاط أو المنتج ومن ثم يعبر عن العنصر الاقتصادي الذي يخضع للضريبة.
- تحديد الواقعة المنشئة للضريبةالتي تعبر عن الحدث الذي بموجبه يتم إنشاء الدين الجبائي، أي الوقت الذي يمكن فيه للسلطة المالية إلزام الأفراد على التنازل على جزء من المادة التي تم اختيارها أساسا لفرض الضريبة وفق مبدأ الملائمة في التحصيل.

3-2- طرق تقدير الوعاء الجبائي

يعتبر الوعاء الجبائي المادة أو المال أو الشخص الخاضع للضريبة، حيث تقوم إدارة الضرائب بالتقدير الجبائي من خلال تحديد وعاء الجبائية التي يمكن عن طريقه الوصول إلى المادة الخاضعة للضريبية وتتمثل هذه الطرق الآتي:

3-2-1- طريقة التقدير المباشرة

[1]- سوزي عدلي، المالية العامة، **مدرسة الاقتصاد والعلوم المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، 2000، ص: 33.

[2]- عفيف عبد الحميد، **فعالية السياسة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامةدراسة حالة الجزائر خلال 2001-2012**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014، ص: 12.

– إقرار المكلف: أي أن المكلف ذاته هو الذي يقدم تصريحا عن نشاطه مهما كان نوعه، وتكون هذه الطريقة فعالة في حال كون المكلفين يملكون مستندات قانونية يتم الرجوع إليها في حالة التحقيق والمراجعة طالما أن الأشخاص يحاولون التهرب من الجبائية بكل الطرق.[1]

– الإقرار المقدم من الغير: وهنا يكون التصريح من طرف شخص آخر غير المكلف، هذا الشخص تربطه علاقة قانونية بالمكلف، يستطيع من خلال هذه العلاقة موافاة السلطات الجبائية بالمعلومات الكافية عن وعاء المكلف مثل تقديم صاحب العمل إقرارا عن الرواتب والأجور التي يدفعها للعمال وإقرار المستأجر عن قيمة الإيجار التي يدفعها للمالك.

– إن استعمال هذه الطريقة قد يؤدي إلى التقليل من التهرب الجبائي طالما أن هذا الشخص مقدم الإقرار ليس لديه أي مصلحة في تقديم معلومات مغلوطة، وتزداد مصداقية هذه الطريقة في حال تقديم تحفيزات من طرف الإدارة الجبائية إلى هؤلاء الأشخاص.

3-2-2- التقدير غير المباشر

ويكون هذا التقدير تقريبي مبني على دلائل وقرائن لا تمتاز بالدقة التامة ويأخذ الصور إحدى الصور التالية:[2]

– التقدير على أساس المظاهر الخارجية: في هذه الطريقة تلجأ الإدارة الجبائية إلى تقدير المادة الخاضعة للضريبية عن طريق الاستناد إلى بعض المظاهر الخارجية، كأن تعتمد في تقدير دخل الممول أو ثروته على أساس القيمة التجارية لمنزله أو عدد النوافذ والأبواب بمنزله... إلخ، فكلما زاد هذا العدد اعتبر ذلك قرينة على ارتفاع دخول الممول وتتميز هذه الطريقة بالسهولة والبساطة والاقتصاد في نفقات الجباية وعدم تدخلها في شؤون الممول ومضايقته بالاطلاع على دفاتره وسجلاته، وكما أن هذه الطريقة لا تتطلب من الممول أي اقرارات أو مستندات، مما يجعلها صالحة في للمجتمعات التي ترتفع فيها نسبة الأمية، فضلا عن انخفاض احتمالات التهرب الجبائي، خاصة إذا ما أحسن اختيار المظاهر الخارجية التي يعتمد عليها في التقدير، مما يجعلها صالحة أيضا للدول التي تنخفض فيها درجة الوعي الجبائي، إلا أن أهم عيوب هذا الأسلوب هو انخفاض درجة الدقة في التقدير، فلا يخفى أن هذه المظاهر الخارجية

[1]– عفيف عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص:12.

[2]– رحمة ثابتي، **النظام الجبائي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014، ص39.

كثيرا ما تتناقض مع الحقيقة، فهناك الشخص الذي يحب الظهور وحياة الترف والشخص المقتر البخيل والشخص المتواضع، كل ألنك لا تتناسب مظاهرهم الخارجية مع إيراداتهم.

3-2-3- التقدير الجزافي

وفقا لهذا الأسلوب تقدر المادة الخاضعة للضريبة تقديرا جزافيا على أساس بعض القرائن، مثل تقدير الأرباح على أساس النشاط التجاري من طرف المشرع الجبائي، والذي يعرف بالجزاف القانوني، وقد يحدث ألا يحدد المشرع الجبائي القرائن ويترك المجال للإدارة الجبائية في تقدير ذلك والتي يتم قد تقوم بمناقشة مع المكلف بالضربية والاتفاق معه على رقم معين يمثل مقدار دخله، والذي يعرف بالجزاف الاتفاقي، وما يميز هذا الاسلوب هو السهولة وبعده التعقيد، خاصة في الحالات التي يصعب فيها على المكلفين تقدير أعمالهم، وما يعيب هذا الأسلوب هو الصراعات التي تنشأ بين المكلف بالجبائية والإدارة الجبائية التي تفرض الجبائية على الدخل الافتراضي، والذي لا يعطي تطابقا صحيحا مع الدخل الحقيقي للمكلف، لذلك تبتعد التشريعات الجبائية الحديثة عن استخدام هذه الطريقة.

3-2-4- التقدير الإداري

في ظل هذه الطريقة يقوم المشرع بإعطاء كافة الصلاحيات للإدارة الجبائية من أجل اللجوء إلى كل الأدلة التي تكشف عن مقدار الوعاء ومن هذه الصلاحيات فحص دفاتر وسجلات المكلف المحاسبية وعادة ما تلجأ الإدارة إلى هذا النوع في حالة امتناع المكلف عن تقديم التصريح أو أنه قام بالغش والتدليس في تصريحاته، وعادة لا تتوسع النظم الجبائية في الاعتماد عل هذه الطريقة لأنها تؤدي إلى حدوث العديد من المشاكل بين المكلفين بالجبائية والإدارة الجبائية.[1]

ثانيا: أساليب التحصيل المعتمدة من الإدارة الجبائية الجزائرية

تتمثل هذه الأساليب فيما يلي:

1- التحصيل عن طريق الضريبة الوحيدة الجزافية IFU

يتم دفع الضريبة المستحقة على الدورة الجبائية كل ثلاثة أشهر، حيث يتم تطبيق غرامة التأخير في اليوم الأخير من كل فترة ثلاثية بعد مرور ستة عشر يوما على هذا التاريخ، كما يشمل هذا النظام الأشخاص الذين تكون قيمة أعمالهم أقل من 5000000 دج.

[1]- رحمة ثابتي، **مرجع سابق**، ص: 40.

- تحدد قيمة كل دفعة بتطبيق النسب المعتمدة، ويُطالب الأشخاص الذين يخضعون لهذا النظام بالاحتفاظ بفواتير مدفوعاتهم وسجل يومي مرقم من قبل الإدارة الجبائية يوضح رقم الأعمال المحقق.
- يُعطى تقدير جزافي للفترة الممتدة من بداية النشاط إلى نهاية 31 ديسمبر من السنة التالية لسنة بداية النشاط، وترسل الإدارة الجبائية إشعارًا إلى المستثمر الذي يخضع للضريبة الوحيدة الإجمالية، يحدد فيه قيمة الضريبة الجزافية الوحيدة والمعدل المطبق لحساب الضريبة لكل سنة من فترة السنتين.[1]
- 5% بالنسبة للمكلفين بالضريبة الذين يمارسون نشاط الشراء والبيع.
- 12% بالنسبة للمكلفين بالضريبة الدين يمارسون نشاط أداء الخدمات أو الإنتاج.
- ترسل إدارة الضرائب اقتراح رقم الأعمال للمكلف بالضريبة C08 عن طريق البريد المضمون وللمكلف بالضريبة مدة 30 يوم للرد على هذا التبليغ بالموافقة أو الرفض ابتداء من تاريخ استلام الإشعار بالتبليغ.

2- التحصيل على طريق الأقساط الشهرية

يطبق هذا النظام على المكلفين بالضريبة الذين يتوفرون على مؤسسة دائمة ويمارسون نشاطهم منذ سنة على الأقل وبناء على طلب منهم تدفع الضريبة حسب الأقساط الوقتية، ويتم دفع الرسم على النشاط المهني TAP شهريا أو فصليا، يكون الرسم الواجب دفعه بنسبة 02% 3 أما الدفع فيكون في الفاتح من شهر أفريل، وتحصيل الرسم على القيمة المضافة يبقى كذلك شهريا.[2]

3- التحصيل عن طريق الاقتطاع من المنبع

يقتطع من المنبع الحساب الخزينة العمومية الضرائب والرسوم القابلة الاستحقاق على العمليات التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون أو المعنيون الذين لا يتوفرون على محلات في الجزائر من قبل الأشخاص أو الشركات أو الهيئات أو الجمعيات.

4- التحصيل عن طريق التسبيقات على الحساب

يطبق هذا النظام على المكلفين بالضريبة غير الأجراء حيث يتم تحصيل الضريبة على ثلاثة تسبيقات على التوالي:

- 15 فيفري إلى 15 مارس.
- 15 ماي إلى 15 جوان.

[1]- المادة 355 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، والمادة 9-10 من قانون المالية لسنة 2000.

[2]- المادة 94 من قانون الرسم على القيمة المضافة.

– أما بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات فتدفع طوعيا ضمن ثلاثة تسبيقات، قبل 15/03، قبل 15/06، قبل 15/11.

5- التحصيل عن طريق الجداول

تصبح الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المصدرة عن طريق الجداول واجهة التحصيل في اليوم الأول من الشهر، ثالث للشهر ذلك الذي يدرج فيه الجدول في التحصيل، وزيادة عن ذلك عندما تنطبق جداول أولية للضريبة الواحدة عن سنتين متتاليتين لا يجوز إصدار الواحد منها قبل ستة أشهر بعد الآخر.

6- التحصيل الإلزامي[1]

إن تحسين المردودية الجبائية ومواجهة كل التلاعبات في تأدية الحقوق الجبائية من طرف المكلفين بالضريبة لا يقاس بعدد الأعوان المحققون أو بعدد العمليات المبرمجة، ولا التعديلات المثبتة أو بمعدلات انجازها وتطورها، بقدر ما تقاس بمبلغ التعديلات المحصلة وبمعدل انجاز أهداف التحصيل وتطوره، كما أن عمليات التحقيق والمراقبة , سوف لن تحدث الأثر المنتظر أن تحدثه في نفوس المتقاعسين عن تأدية حقوقهم الجبائية اتجاه الإدارة الجبائية، مما يدفع بها إلى استعمال هذا النوع من التحصيل الجبائي لاسترجاع حقوقها ولو استدعى استعمال القوة والسلطة. فالهدف ليس فقط تحديد الحقوق المخفية وإنما بإرغام وإجبار المكلفين بتأديتها لصالح الخزينة العمومية.

ثالثا: الإجراءات الردعية المعتمدة في الادارة الجبائية

ولهذا فقد اعتمدت الإدارة الجبائية لتحقيق هذا الهدف مجموعة من التدابير الردعية نذكر منها ما يلي:

1- الإجراءات الجبرية أو القهرية

من المهم جدا التأكيد على اللجوء إلى هذا النوع من الإجراءات ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة فعالة لإجبار المتهاونين في تأدية حقوقهم على دفع ما عليهم من مبالغ واسترجاع أموال الدولة أي تحصيلها، وهذا بعدما لم تنجح الإجراءات العادية والودية لتحصيل هذه الحقوق.

ومن بين الأساليب المتبعة في هذه الإجراءات الحجز التنفيذي وتخص الحجز على الممتلكات التي تخص المكلف بالضريبة من بضائع ومعدات نقل وغيرها من الممتلكات، فإذا لم يتم استرجاع الحقوق

[1]– المادة رقم 354 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

الجبائية تلجأ مصالح الإدارة الجبائية إلى بيع المحجوزات من ممتلكات المكلف بالضريبة حتى تستوفي الإدارة كل حقوقها الواجبة الدفع من طرف هذا المكلف بالضريبة.

2- القلق المؤقت للمحلات المهنية

هذا الإجراء يدخل أيضا ضمن الإجراءات الردعية لتفعيل وإنعاش التحصيل الجبائي، فاعتبارا من قانون المالية لسنة 1997 أصبح من صلاحية المدير الولائي للضرائب اللجوء إلى الغلق المؤقت (مدة لا تتجاوز ستة أشهر) للمحلات المهنية.

3- سحب التوطين البنكي واشتراط الوضعية الجبائية

لقد انصبت تدخلات العديد من مدراء الضرائب للولايات في كثير من المرات خلال اجتماعاتهم الدورية بالإدارة المركزية حول جانب هام ومعقد من التلاعبات الجبائية، مثل ظهور المؤسسات الوهمية وسيطرتها الشبه الكامل على عمليات الاستيراد وتنظيمها المحكم لشبكات توزيع خفية، التعامل بينها يكون بدون فواتير مما يصعب من مراقبتها ، ولمواجهتها تم اعتماد نوعين من الأساليب، سحب التوطين البنكي للمستوردين الذين ليس لديهم محل مهني مصرح به، أما بالنسبة لغير المستوردين فيتم اشتراط على كل مكلف جديد إرفاق بطلب القيد في السجل التجاري شهادة الوضعية الجبائية ، التي يشترط للحصول عليها تقديم عقد ملكية أو عقد إيجار وذلك لإثبات الوجود الفعلي للمحل المهني.[1]

4- اشتراط جدول الضرائب مصفى عند كل تشطيب أو تعديل في السجل التجاري

من أجل تحسين التحصيل الجبائي أصبح من الضروري إرفاق مستخرج من جدول الضرائب مصفى عند كل طلب شطب أو تعديل في السجل التجاري.

رابعا: ضمانات التحصيل الجبائي

كما هو معلوم أن التحصيل الجبائي يعني جباية المحصول الجبائي وإدخال الإيرادات الجبائية إلى خزينة الدولة، هذه الأخيرة لديها التزامات تتمثل في تغطية نفقاتها العامة، وحتى تضمن الدولة الحصول على مستحقاتها من الضرائب، فقد حدد التشريع الجبائي للخزينة العمومية العديد من الضمانات، ومن أهمها تذكر ما يلي:[2]

- النص على حق الامتياز لدين الضريبة على معظم الديون الأخرى، حيث يستوفي دين الضريبة قبل غيره من الديون، ويكون للإدارة الجبائية حق المتابعة للحصول على المبالغ المستحقة ضمانا للتحصيل الجبائي.

[1]- سالم عبد المنعم حشيش، **ضمانات تحصيل ضريبة الدخل في مصر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة دكتوراه، جامعة طنطا، مصر، 2004/2003، ص:55.

[2]- علاء الدين وحمودة وحيدة، **إجراءات تحلي الضرائب المباشرة ومنازعاتها**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص منازعات إدارية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015- 2016، ص: 05.

- تقرير حق إصدار أمر بالحجز الإداري على الممتلكات ضد المكلفين بالضريبة الذين يتأخرون ويرفضون دفع دين الضريبة ويعتبر هذا الحجز حجزا تحفظيا ولا يجوز التصرف في هذه الممتلكات إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام للضرائب.
- منح المشرع للموظفين المختصين على مستوى المصالح الجبائية حق الاطلاع على الوثائق والأوراق والدفاتر المحاسبية التي يتعامل بها المكلف بالضريبة، من أجل تمكينهم من تحديد دين الضريبة بل يجوز للنيابة العامة أن تطلعهم على ملفات أي دعوة مدنية أو جنائية تساعدهم في تحديد مبلغ الدين وقد وضع المشرع سلسلة من العقوبات على من يعرقل استخدام هذا الحق سواء بالامتناع أو الإتلاف قبل انقضاء مدة التقادم التي يسقط بعضها حق الإدارة الجبائية.
- تفرض قاعدة " الدفع تم الاسترداد"، وهي قاعدة مقررة في التشريع الجبائي حيث يلتزم المكلف بدفع دين الضريبة إلى الجهة المختصة ثم يستطيع أن يطعن في فرضها أساسا أو في مقدارها أو حتى استردادها والغرض من ذلك استقرار المعاملات الجبائية ومراعاة مصلحة خزينة الدولة، وحتى لا يستغل المكلفون حقهم في الطعن ويتأخرون بذلك عن دفع دين الضريبة.[1]

المطلب الثالث: علاقة الرقمنة المالية بالتحصيل الجبائي

من خلال مضمون هذا المطلب سيتم التطرق إلى الإدارة الإلكترونية ودورها في ترسيخ عصرنة التحصيل الجبائي إضافة إلى مختلف المستندات المعتمدة في رقمنة المالية العامة قصد زيادة التحصيل الجبائي، ومن ثم إلى مكاسب تطبيق الرقمنة المالية على التحصيل الجبائي.

أولا: الإدارة الجبائية الالكترونية لترسيخ عصرنة التحصيل الجبائي

في القطاع الجبائي تعددت وكثرت الإجراءات والمعاملات والوثائق الجبائية التي تضفي نوعا من الملل لدى الإدارة أو المكلفين بدفع الضرائب، وتولدت معها الممارسات البيروقراطية من طرف بعض الإداريين وتعطلت مصالح مختلف المؤسسات وتأجلت من خلالها عملية تحصيل مختلف إيرادات الدولة من الضرائب، ولهذا جاء مشروع الإدارة الجبائية الالكترونية لترسيخ العصرنة لتحقيق الفعالية المثلى في التحصيل الجبائي بمختلف مراحله.

[1]– علاء الدين وحمودة وحيدة، **مرجع سابق**، ص: 6.

1- مفهوم الإدارة الالكترونية الجبائية

هي عملية السماح للمكلف بالضريبة والإدارة الجبائية باستخدام وسائل تكنولوجية متطورة لنقل البيانات والمعلومات الضرورية وتبادلها فيما بينهم بطريقة عصرية وباستعمال جهاز الحاسوب والإنترنت، من خلال استخدامها لتطبيق تضعه الإدارة الجبائية يكون كوسيط بينهم وتحت تصرف مكلفيها وإداريها، بحيث يقوم هذان الأخيران بتحميل وتسجيل البيانات والمعطيات واستخراج الملفات والنماذج الجبائية الضرورية الخاصة بهما ومعاينتها وتعبئتها ودراستها وحتى رقابتها، بحيث يقوم المكلف بتتبع ملفه بالقبول أو الرفض من قبل الإدارة الجبائية سواء عن طريق شاشة التنبيهات أو بحساب المكلف أو بالحساب الالكتروني[1]، ونفس الشيء بالنسبة للإدارة تتبع عملية التحصيل والتصريح وتقوم برقابتها وتنظيم تواريخ دفعها على مستوى مصالحها وهذا من خلال المستجدات والتغيرات اليومية التي تصلها في قاعدة البيانات الخاصة بالتطبيق.

2- التحصيل الإلكتروني الحديث

يمنح القانون الجبائي الإدارة الجبائية سلطات قوية لتحصيل مستحقات الدولة الجبائية، من خلال مطالبة الممول بالدفع الطوعي لما عليه من ديون ضريبية، أو بإجباره على الدفع من خلال الحجز الإداري أو القضائي على أمواله التي تكون تحت يده أو تحت يد غيره. وإذا تزاحمت ديون الإدارة الجبائية مع الديون التي تكون في ذمة الممول لآخرين، ولقد ظهرت مع التجارة الالكترونية وسائل جديدة لدفع مقابل التعاملات تعرف بالدفع الإلكتروني E-payment، الذي يتم من خلاله تحويل الأموال بوسائل الكترونية مختلفة، أو عن طريق مجموعة أدوات أو تحويلات، والتي تتمثل في تصدرها البنوك والية كوسيلة للدفع البطاقات البنكية والنقود الالكترونية والشيكات الالكترونية والبطاقات الذكية.[2]

ويمكن الاستفادة من رقمنة الإدارة الجبائية في تطبيق نظام الدفع نقل الأموال من الحسابات المصرفية الإلكتروني payment، من خلال للشخص إلى الحسابات المصرفية للإدارة الجبائية عبر وسائل الاتصال التكنولوجية كالإنترنت.

ولضمان نجاح هذا النقل يتحصل الممول على ما يفيد ذلك من كل من الإدارة الجبائية والبنك الذي تم النقل من خلاله، ويحقق هذا النظام سرعة سداد الممول للضرائب المستحقة عليه دون حاجة لأن يحملها إلى الإدارة الجبائية، كما يمكنه أن يسترد ما أداه منها بغير وجه حق، أو زائداً عما هو مقرر عليه، بالوسائل الالكترونية، دون حاجة لتقديم أوراق أو مستندات، اعتماداً على ما لدى الإدارات الجبائية من بيانات مخزنة رقميا، وبذلك تقل تكاليف وأعباء الالتزام الجبائي، ومراقبته، على كل من الممول والإدارات الجبائية وتنخفض

[1]- عامر ابراهيم قنديلجي، **الحكومة الالكترونية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2015، ص: 122.

[2]- رمضان صديق، **الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2020، ص ص: 369- 473.

مخاطر ضياع الأموال أو تبديدها، أو بذل مزيد من الوقت لمراجعتها وتأمينها، ولكن نجاح هذا النظام يتطلب تعميم استخدام رقم هوية الفرد في كافة تعاملاته، وربط معلومات الجهات المختلفة، ومنها البنوك ومؤسسات التأمين والمعاشات مع الإدارة الجبائية بجانب توفير التكنولوجيا المناسبة والتشريع الذي يبسط إجراءات ربط الضريبة وتحصيلها، ويتفادى التعقيدات التي تعطي الفرصة للجدل والخلاف بين الإدارة الجبائية والممول كما يلزم لنجاح نظام الدفع الإلكتروني توافر مقوماته، وأهمها أن يكون لدى الممول حساب بنكي يتمكن من خلاله تسوية ديونه مع الإدارة الجبائية، وهو من صغار الممولين، أو ممن اعتادوا على أمر قد لا يتوافر لدى بعض الممولين الاحتفاظ بالنقود السائلة لإنجاز أعمالهم، أو ممن لا يجيدون التعامل مع البنوك أو لا يرغبون في ذلك.[1]

ويمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال توفير خدمة الدفع النقدي عن طريق الوسائل الوسيطة كشركات التليفون المحمول، أو شركات الوساطة والتي تقوم نيابة عن الممول دفع المبالغ المستحقة عليه إلى حساب الإدارة الجبائية المصرفي إلكترونياً، لتنتقل من عملية وتتجه الدول إلى تطوير نظام التحصيل الإلكتروني التحصيل الجزئي، حيث يكون طرف ثالث كالبنوك وسيطا بين الممول والإدارة الجبائية لإتمام عملية دفع الضريبة إلى عملية التحصيل الإلكتروني الكامل، حيث يقوم الممول بدفع الضريبة مباشرة إلى الإدارة الجبائية عبر الإنترنت، أو تكليف البنك التابع له للقيام بهذه العملية مباشرة، مما يزيد من فعالية التحصيل ويوفر الوقت والمال.

ثانيا: المستندات المعتمدة في رقمنة المالية العامة لزيادة التحصيل الجبائي

تتمثل المستندات المعتمد عليها من طرف الادارة الجبائية والمكلفين بالضرائب اثناء فرض الضرائب الالكترونية في الفاتورة الالكترونية رقمنة المدفوعات والأنظمة الالكترونية وهي كالتالي:

1- رقمنة المدفوعات

يمكن لرقمنة المدفوعات عند دمجها في أنظمة إدارة الشؤون المالية العامة أن تساعد في تحقيق المكاسب المحتملة الكاملة في الفعالية والوظائف التي يمكن أن تقدمها هذه الأنظمة ما يلي:[2]

- تعمل الرقمنة على تقوية وظائف المدفوعات الأساسية بشكل كبير وجعلها منتظمة وفي الوقت المناسب، وتحسين المحاسبة وإعداد التقارير وتعزيز المساءلة من خلال توفير مسار تدقيق أكثر موثوقية، كما تعمل على تعزيز جودة المعلومات حول التطورات المالية؛

[1]- مريم خالص حسين، **الحكومة الالكترونية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص: 40 .

[2]- Marco cangiano, And other ،**public financial management and the digitalization of payments**، center for global development ،June 2019 ،p: 5

– تسريع تقارير تنفيذ الميزانية خلال العام وتوفير المزيد من المعلومات في الوقت المناسب عن الموقف النقدي للحكومة، وبالتالي تعزيز وظائف إدارة النقد بشكل أفضل والتسوية بين المعاملات المالية، مثل التحويلات والتسجيل المقابل في الحسابات المصرفية الحكومية ذات الصلة؛

– كما توفر رقمنة المدفوعات مزايا أخرى غير مباشرة من إدارة الشؤون المالية العامة تتمثل في دعم البنية التحتية المالية الرقمية للمعاملات الخاصة التي تقلل من استخدام السيولة النقدية، وهذا يمكن من تقليل حجم اقتصاديات الظل وبالتالي يمكن أن تساعد نفسها في تحويل التحويلات المالية بعيدا عن فرص التهرب الجبائي وآليات تحويل الأموال غير الرسمية، مما يساعد ذلك على معالجة التسرب في ميزان المدفوعات للمعاملات، وبالتالي إغلاق وسيلة أخرى للتهرب الجبائي.

2- الفاتورة الجبائية الإلكترونية

يعتبر اعتماد " نظام الفاتورة الإلكترونية " أحد الركائز الأساسية لرقمنة التحصيل الجبائي لاسيما فيما يتعلق بضرائب الاستهلاك ضرائب المبيعات والقيمة المضافة، حيث تعد الفاتورة الإلكترونية بمثابة مستند إلكتروني يسجل فيه أية عمليات توريد للسلع والخدمات خاضعة للضريبة وتفاصيلها بما يساعد الجهات الجبائية على فرض وتحصيل ورد الضريبة في المراحل المختلفة لتوريد السلعة أو الخدمة.[1]

– كما تعرف الفاتورة الإلكترونية بأنها نظام مركزي يعمل على تحويل عمليات الفاتورة اليدوية أو الورقية إلى نسخة رقمية من خلال التحول الرقمي لجميع التعاملات التجارية بأحدث الأساليب التقنية، بما يمكن مصلحة الضرائب من المتابعة والتحقق والمراجعة اللحظية لكافة التعاملات التجارية بين الشركات بعضها البعض وتبادل بيانات كافة الفواتير لحظيا بصيغة رقمية دون وجود أي تعاملات ورقية، مؤكدا أن هذه المنظومة ستساعد على التحقق من صحة بيانات مصدر الفاتورة ومتلقيها ومحتوياتها شكليا، وموضوعيا. حيث أن تطبيق هذه الفاتورة الإلكترونية له مجموعة من الفوائد والمزايا تفيد إدارة الضراب من تحسين التحصيل ومحاربة كل أشكال التهرب الجبائي يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

– يتيح نظام الفاتورة الإلكترونية حق تعديل الفواتير بإصدار اشعارات الخصم أو الإضافة على الفاتورة أو إلغاء الفاتورة كليا وإصدار فاتورة أخرى وذلك خلال الفترة المحددة قانونيا؛

– يعمل نظام الفاتورة الإلكترونية على التوقيع الالكتروني لكل فاتورة مصدرة ويعتبر التوقيع الإلكتروني تمثيلا قانونيا عن الشركة في جميع تعاملاتها؛

[1]– هبة عبد المنعم، صبري الفران، **رقمنة التحصيل الجبائي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2010، ص: 45.

[2]– هبة عبد المنعم، صبري الفران، **مرجع سابق**، ص: 46.

- يعمل نظام الفاتورة الإلكترونية على إنشاء ملف رقمي للممولين ليتم التعامل من خلاله مع المصلحة، ويتم ربط هذا الملف الرقمي ببيانات الممول المسجلة لدى المصلحة؛
- تسهيل وتسريع الإجراءات الجبائية وتسيير التعاملات للعملاء والممولين؛
- المتابعة اللحظية لكافة التعاملات التجارية بين المؤسسات؛
- سرعة ودقة عمليات الفحص والتحقق والمراجعة والحد من استخراج الفواتير الوهمية وكذلك الحد من التلاعب والغش في بيانات الفواتير المقدمة لمصلحة الضرائب؛
- توفر معلومات عن الممول ونشاطه وكافة تعاملاته مع الأطراف الأخرى سواء كانت أفراد أو شركات أو جهات حكومية؛
- توفر إمكانية الربط بين المعلومات المتبادلة والمتشابكة بين الممولين والشركات والجهات الحكومية وهو ما يمكن من حصر المجتمع الجبائي والحد من الممارسات التهرب الجبائي؛ القضاء على الأسواق الموازية والاقتصاديات غير الرسمية ودمجها في قطاعات الاقتصاد الرسمي الأمر الذي ينعكس بشكل ايجابي على الحد من ممارسات التهرب الجبائي وتقليل الفجوة الجبائية ودعم حصيلة الإيرادات الجبائية؛[1]
- كما يمكنها من تحقيق العديد من الفوائد لدافعي الضرائب، بما في ذلك توفير التكاليف، وتخزين معلومات أكثر أمانا كما يمكن أيضا الوصول إليه بسهولة، وتكامل إصدار الفاتورة مع العمليات الداخلية الأخرى (المحاسبة والدفع والفواتير) والعمليات الخارجية (كأنظمة الدفع والمشتريات للموردين والعملاء والقطاع العام) في نفس الوقت، من خلال تحسين الرقابة على عملية إصدار الفواتير والسماح بالمراقبة في الوقت الحقيقي للمعاملات الخاضعة للضريبة قد تكون الإيرادات الجبائية قادرة على تقليل اغفال المبيعات والإفراط في فواتير الشراء بما في ذلك الإبلاغ عن المشتريات الغير مرتبطة بالعمليات التجارية والمعاملات الاحتيالية وأخطاء تقديم الضرائب العامة، وبالتالي التقليل من التهرب والغش الجبائي؛
- تحتوي على بيانات الفوترة والدفع بتنسيق يمكن قراءته آليا ويمكن أن يكون استيرادها مباشرة الى أنظمة حسابات الدفع ومشاركتها تلقائيا مع مصلحة الضرائب مرسومة بواسطة القدرة على تعزيز الامتثال الجبائي وخفض تكاليف المعاملات والمراقبة كما سمحت بتكامل أفضل للفواتير مع المحاسبة والمشتريات وأنظمة الدفع مما يقلل من الأخطاء وفرص الاحتيال في ضريبة القيمة المضافة بما في ذلك المبيعات الغير مبلغ عنها في المعاملات أو تقديم نفس الفاتورة لأكثر من مشتر واحد أو الخصومات المبالغ فيها

[1]- Mathieu Bello, And other, **Digitalization to improve tax compliance: evidence from VAT e-invoicing in Peru**, international monetary fund, Washington, 2019, p: 6.

على سبيل المثال إصدار فواتير مزيفة لمحاكاة عمليات الشراء، أو الإبلاغ عن عمليات شراء لا علاقة لها بالعمليات التجارية.

3- الأنظمة الالكترونية

تعتبر الأنظمة الالكترونية أحد أهم الخيارات الاستراتيجية التي تتخذها الدولة لتطوير العمل الجبائي عن طريق استعمال تكنولوجيا المعلومات لزيادة الحصيلة الجبائية، مما يساهم ذلك في زيادة الإيرادات العامة، ومن بين هذه النظم الاتي:[1]

3-1- نظم الدفع والتحصيل الالكتروني

وتتمثل في وفاء المكلف بدفع ما بذمته من مستحقات ضريبية إلى الهيئة العامة للضرائب بإحدى الوسائل الالكترونية سواء كانت أوراقا تجارية الكترونية أو نقود الكترونية أو بطاقات الائتمان أو أي وسائل الكترونية أخرى يتم الوفاء بها عبر الأنترنيت، حيث أن أغلبية الدول تعتمد على الطرق والتقنيات الحديثة في تحصيل الإيرادات الجبائية بهدف تبسيط إجراءات تقديم الإقرارات الجبائية للمكلفين في الموعد المحدد لها، وتسديد مبالغ الضريبة من قبلهم، وأهم المزايا التي يتمتع بها السداد عبر الأنترنيت ما يلي:[2]

- الحد من النفقات الباهظة لاستخدام الورق الذي تعتمده العمليات التجارية العادية في إنشائها وتداولها؛ تأمين المبالغ النقدية من الضياع أو السرقة؛
- القدرة على المرور والتنقل بين الحدود بسرعة وشفافية عبر الأنترنيت لأنها لا تعود لدولة محددة وإنما يتم استخدام العملة بحسب الدولة التي يتم السداد بها؛
- سهولة وسلاسة تعامل المكلفين مع الدوائر الجبائية وتقليل الوقت الذي تحتاجه عملية التحاسب الجبائي مع المكلفين؛
- إمكانية إجراء كل عمليات الربط والفحص وتقديم الإقرارات الجبائية والسداد عن طريق الميكنةالكاملة؛
- تحقيق حالة الاتصال الدائم مع المكلفين مع القدرة على تأمين كافة الحاجات الاستعلامية والخدمية للمكلف؛

[1]- سناء محمد سدخان، **مرجع سابق**، ص: 100.

[2]- علي غانم شاكر، **دور نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الجبائي دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب، فرع الديوانية**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 04، 2017، ص: 172.

– تقليل التعامل الشخصي بين المكلفين والدوائر الجبائية الذي عادة ما يولد نوعين من التصرف وهما الحياد الى جانب المكلف والخضوع إلى الأهواء الشخصية، واتخاذ الموقف العدائي مع المكلف الذي ينتج عنه تباعد والجفاء بين الطرفي العملية، بالإضافة الى المزايا التالية:

– عدم قدرة موظف الإدارة الجبائية من التلاعب بمقدار الضريبة المحققة على المكلف، باعتبار أن كافة العمليات والمعطيات موثقة الكترونيا لدى عدة أجهزة الأمر الذي يساعد على المساءلة المالية للموظفين وجهات التحصيل الجبائي؛

– يحقق الشفافية الجبائية مما تؤدي إلى زيادة قدرة المكلفين على معرفة مقدار الضريبة المفروضة على دخولهم أو ثرواتهم أو انفاقهم؛ يؤدي إلى زيادة الوفرة في الحصيلة الجبائية وذلك أن عملية التحقق تكون من خلال أجهزة إلكترونية وأن عامل الخطأ مستبعد والمكلف على يقين من أن الضريبة مستحقة عليه، وأن المعاملة الجبائية واحدة بالنسبة لجميع المكلفين من دون تمييز أو محاباة أحد الأفراد على حساب الآخر، فإن ذلك سوف يؤدي إلى اقتناع المكلف بأداء الضريبة والابتعاد عن التهرب الجبائي.[1]

3-2- أنظمة الشراء الالكتروني

نظام الشراء الالكتروني هو في الأساس نظام معلومات متكامل ومركزي وممكن من الأنترنيت يقوم بأتمتة ودمج جميع أجزاء عملية الشراء من أجل تحسين الكفاءة والشفافية والمساءلة الشاملة، حيث يمكن تقسيم عمليات الشراء المختلفة هذه إلى طلب الكتروني، المعلومات الالكترونية المزاد الالكتروني... إلخ. كما أثبتت رقمنة وظائف الشراء أنها مفيدة لزيادة الشفافية والرقابة كما ساعدت أيضا على تقليل الاتصال غير الضروري بين أصحاب المصلحة على مراحل المعرضة بشدة لممارسات الفساد، بما في ذلك تضارب المصالح أثناء تقييم العطاءات ومنح العقد، فضلا عن إمكانية المحاسبة والفواتير والاحتيال في مرحلة ما بعد المنح ساعد ذلك في الحد من الاحتيال الجبائي.

3-3- نظام البلوك تشين Blockchain

يشير بلوك تشين إلى شكل من أشكال دفتر الأستاذ الموزع عبر الأنترنيت من نظير إلى نظير بين عقد الكمبيوتر، وهو يتكون من قائمة متزايدة باستمرار من السجلات (تسمى الكتل مرتبطة ومؤمنة ببعضها البعض باستخدام التشفير. يتم مشاركة دفتر الأستاذ اللامركزي هذا عبر جميع عقد الكمبيوتر التي تشير إلى المشاركين) في البلوك تشين حيث سيتمكن كل مشارك من عرض جميع السجلات على البلوك تشين

[1]– أحمد حشيش، **انعكاسات تطبيق الإدارة الالكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر**، مجلة دراسات جبائية المجلد 11، العدد 02، 2022، ص: 96.

ولا يستطيع أحد ذلك يغير البيانات بأثر رجعي يتم تحديث البلوك تشين باستمرار كل 10 دقائق تقريبا عبر العقد مما يضمن حصول كل مشارك على أحدث نسخة من دفتر الأستاذ.[1]

وهذا يمكن البلوك تشين من تحسين الامتثال للضرائب بشكل كبير من خلال ضمان مدفوعات الضرائب الآلية للضرائب في الوقت الفعلي، وهذا يتم من خلال استخدام العقود الذكية، كما يسمح بالتنفيذ للأطراف غير المرتبطة بالتعامل مع بعضها البعض في حالة غياب طرف ثالث موثوق به من أجل التحقق من صحة المعاملة على سبيل المثال يمكن اقتطاع الضريبة ودفعها تلقائيا إلى الخزينة وقت دفع الرواتب." كما يمكن أيضا استخدام البلوك تشين لمعالجة مخاوف الإدارة المالية العامة الأخرى مثل الحد من الفساد في المشتريات العامة، وتحسين الإنفاق العام وتقديم الخدمات ومنع الاحتيال والتهرب الجبائي، فيما يتعلق بالفساد في المشتريات العامة، يمكن استخدام العقود لضمان التحقق من صحة كل معاملة.

ثالثا: مكاسب تطبيق الرقمنة المالية العامة على التحصيل الجبائي

تساهم رقمنة المالية العامة في تحسين ودعم التحصيل الجبائي، حيث تحقق العديد من المكاسب بما يشمل توسيع القاعدة الجبائية ومكافحة التهرب الجبائي وزيادة الامتثال وتبسيط وتسهيل إجراءات التحصيل الجبائي ودمج القطاع غير رسمي في الاقتصاد الرسمي، ويتم تلخيصها فيما يلي:

1- توسيع القاعدة الجبائية

من أهم مكاسب رقمنة المالية للتحصيل الجبائي التي أدت إلى توسيع القاعدة الجبائية ما يلي:[2]

- زيادة التحصيل الجبائي ورفع كفاءة التحصيل وزيادة نسب الالتزام للمكلفين ورضا المكلفين بشكل عام على الخدمات المقدمة من قبل الهيئة بالأخص رضا المكلفين عن الخدمات الرقمية المقدمة؛ ه المساهمة في تبني أساليب أكثر كفاءة وفعالية في مراقبة الامتثال والمدفوعات فيما يتعلق بالضرائب وجمع البيانات ذات الصلة لتقييم مدى نجاح النظام الجبائي؛
- ساعدت الرقمنة على تبسيط مشاركة المستخدمين في النظام الجبائي من خلال منح دافعي الضرائب وسائل أيسر للامتثال الجبائي والدفع ومن ثم توسيع القاعدة الجبائية؛
- تقلل مستويات الاعتماد على العملات والمعاملات الورقية؛
- تزيد من سرعة تحصيل المدفوعات الجبائية ووصول المبالغ للهيئة الاتحادية للضرائب؛
- اختصار الوقت والجهد على كل من دافعي الضرائب والإدارة الجبائية؛ ه كما ساعدت رقمنة المالية العامة العديد من الدول على زيادة مستويات التحصيل الجبائي وتوسيع القاعدة الجبائية وذلك من خلال التحول للنظم الالكترونية للإقرار التصريح) الجبائي والامتثال والتحصيل والفوترة الإلكترونية مما ساعد

[1]- جميل صابوني، **مرجع سابق**، ص ص:71- 72.

[2]- هبة عبد المنعم، صبري عبد المنعم، **مرجع سابق**، ص ص: 26- 27.

على توليد المزيد من الإيرادات العامة، وتخفيف قيود المعلومات من خلال طرق أفضل للتحقق من النتائج الاقتصادية الحقيقية لدافعي الضرائب.

2- تحسين كفاءة طرق التحصيل الجبائي

ويتم ذلك عن طريق الآتي:[1]

- تساهم الرقمنة المالية للتحصيل الجبائي في رقمنة جميع إجراءات التحصيل ومتابعة جميع الأرصدة بصورة الكترونية؛
- عدم تدخل الموظفين في تحديد الملفات التي سيتم متابعتها؛
- تمكين المكلفين من سداد المستحقات بسهولة، إضافة إلى زيادة دقة بيانات التحصيل الجبائي؛
- تمكن المتعاملين من الوفاء بالتزاماتهم الجبائية، والالتزام بإجراءات التباعد الاجتماعي؛
- ساعدت على المحافظة على استقرار النظام الجبائي في الدولة؛
- تساهم الرقمنة المالية في الرفع من كفاءة عملية التحصيل الجبائي عبر اعتماد استراتيجية في مجال التحصيل قائمة على توفير المعلومات الدقيقة، تمكن من تقسيم المكلفين ضريبيا اعتماداعلى خصائص موضوعية، مثل: نوعية المكلف وحجم مديونياتهم بهدف وضع إجراءات وتدابير ملائمة من أجل تحصيل الضرائب؛
- كما تساهم في فحص الإيرادات الخاضعة للضريبة وتحصيل الضرائب المستحقة على تلك الإيرادات الصالح الموازنة العامة للدولة بطرق أكثر كفاءة.[2]

3- زيادة الامتثال وتقليل التهرب الجبائي

يمكن هنا تخفيض عمليات الغش والتهرب الجبائي وزيادة الامتثال عن طريق الاتي:[3]

- إنشاء البطاقة الالكترونية لإحصاء المكلفين المتهربين؛
- تجعل الأمر أسهل للحكومات لربط المعلومات الموجودة في أجزاء مختلفة من النظام الجبائي بكشف التهرب أو التجنب بشكل أفضل؛
- بالإضافة إلى تتبع المكلفين بالضريبة الغير ملتزمين بها والقيام بالإجراءات القانونية بحقهم.

---

[1]- فاطمة مفتاح، هوارية بن حليمة، **رقمنة التحصيل الجبائي في الدول العربية: الواقع والتحديات**، المجلة الجزائرية المالية العامة، المجلد 12، العدد 01، 2022، ص: 168.

[2]- فاطمة مفتاح، هوارية بن حليمة، **مرجع سابق**، ص: 168.

[3]- هبة عبد المنعم، صبري عبد المنعم، **مرجع سابق**، ص: 29.

- وفرت رقمنة المالية العامة للتحصيل الجبائي رؤية واضحة بشأن أنشطة دافعي الضرائب والتي لن تكون ممكنة في بيئة أقل استخداما للنظم الرقمية؛
- تبني نظم الفوترة الالكترونية يساعد على المزيد من دمج الانشطة في إطار الاقتصاد الرسمي؛
- تطبيق رقمنة المالية العامة للتحصيل الجبائي يعزز مستوى دقة البيانات التي يتم تحليلها من قبل الإدارة الجبائية لمتابعة التزام الأنشطة الاقتصادية كافة؛
- تساهم رقمنة مالية للتحصيل الجبائي في تسجيل بعض المكلفين ضريبيا العاملين في القطاع غير الرسمي وذلك عن طريق اكتشافهم من خلال تقاطع المعلومات التي تم استخراجها سواء من النظام المعلوماتي المدمج لإدارة الضرائب أو تلك التي تم تجميعها لدى الشركاء؛
- دمج المستوردين من الأفراد والأعمال غير الخاضعة التي لم تبلغ حد التسجيل والمستحقة على الاستيراد أو المعاملات العقارية عن طريق التحصيل الرقمي للضريبة في الاقتصاد الرسمي للدولة؛
- كما يعمل تطبيق رقمنة المالية العامة للتحصيل الجبائي على مراجعة الإقرارات الجبائية المقدمة ومقارنتها بالتعاملات المسجلة لدى المصلحة مما يساعد على استحالة إجراء تعامل بين جهة غير مسجلة لدى المصلحة وبين جهة أخرى مسجلة لديها.

بالإضافة إلى انعكاسات أخرى لرقمنة المالية على التحصيل الجبائي منها الآتي:

- تساعد على تطوير قدرات القوى العاملة؛
- تبسيط الامتثال والمساعدة على منع الأخطاء الجبائية والاحتيال؛
- يساعد في تحسين خدمات دافعي الضرائب من خلال تسهيل طرق الدفع وإصدار عمليات استرداد بشكل أسرع وتسهيل الوصول إلى المعلومات ذات الصلة للإدارات الجبائية؛
- تقليل من أوقات التشغيل وتخفيض التكاليف؛
- تحسين تقنيات إدارة المخاطر وكفاءة التدقيق وتحفيز الأولويات الوطنية بشكل أفضل.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى الدراسات السابقة المحلية والدولية باللغة العربية والأجنبية الخاصة بالرقمنة المالية والتحصيل الجبائي، ثم إلى ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة أو أحد جوانبه.

وسيتم تناول هذه الدراسات من خلال الآتي:

- **الدراسات السابقة المحلية؛**
- **الدراسات السابقة الدولية؛**
- **التعقيب على الدراسات السابقة.**

المطلب الأول: الدراسات السابقة المحلية

سيتم التطرق من خلال مضمون هذ المطلب إلى الدراسات المحلية التي تناولت موضوع الرقمنة المالية والتحصيل الجبائي.

أولا: دراسة قوادري محمد، 2022، بعنوان:[1]

رقمنة النظام الجبائي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على رقمنة النظام الجبائي ودوره تحسين أداء الرقابة الجبائية، حيث تطرقت إلى مفهوم الرقمنة ومدى استخدامه في النظام الجبائي الجزائري، كما تطرقت إلى الرقابة الجبائية ودور الرقمنة في الحد من ظاهرتي التهرب والغش الجبائي، ولأجل ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الرقمنة هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي وذلك من أجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني،
- تساهم الرقمنة في حفظ البيانات وتخزينها بأكبر قدر ممكن؛
- تمنح فرصة عرض نفس السندات والمعلومات لدى العديد من الأشخاص وفي نفس الوقت.

ثانيا: دراسة كماش حسين، بوخدوني لقمان، 2022، بعنوان: [2]

---

[1]– قوادري أحمد، **رقمنة النظام الجبائي و دوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد2، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة الجلفة، الجزائر، 2022. (دراسة سابقة)

[2]– كماش جسين، بوخدوني لقمان، **رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتجسين الخدمات في ظل الإصلاحات الجبائية في الجزائر**، مجلة المنتدى للأبحاث والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022. (دراسة سابقة)

رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الاصلاحات الجبائية في الجزائر 1992-2022

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مضمون الإصلاحات الجبائية التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 1992 عبر مراحل متعددة تماشيا مع الإصلاحات المالية العامة التي تسلكها الدولة من أجل مواكبة التطور والتنمية الاقتصادية، مع إبراز المفاهيم المتعلقة بالتصريحات الجبائية الالكترونية وإيضاح مدى مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في تطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين كما تعرضت إلى تجربة الإدارة الجبائية من خلال البوابتين الإلكترونيتين "جبايتك "و"مساهمتك "باعتبارهما أبرز الخدمات المتاحة للمكلفين بالضريبة للقيام بتصريحاتهم الجبائية الكترونيا وتصفية التزاماتهم عبر شبكة الانترنت، وتمكنت الدراسة من الخروج بجملة من النتائج موجزة في النقاط التالية:

- الإصلاحات التنظيمية لعصرنة الإدارة الجبائية متقدمة، حيث نجد هذا التقدم من حيث التشريعات والقوانين التي وضعتها بهدف فرض النظام والخروج من فوضى النظام التقليدي، كما أننا نجد أن الدولة بادرت في إنشاء مديرية كبريات المؤسسات ومراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، فوضع مثل هذه الهياكل عزز قدرتها على التسيير والرقابة وخدمة المكلف بالضريبة وتسهيل الخدمات؛
- التدابير الإلكترونية لرقمنة الإدارة الجبائية مشجعة للاستثمار، ونجد هذا التشجيع من حيث التسهيلات التي وضعتها الدولة أمام المستثمر المحلي والأجنبي فيما يخص تخفيض نسب بعض من أنواع الضريبة وتسهيل الوصول إلى الخدمات وطلبها ومحاولة مواكبة التطورات في مجال جباية الضرائب وتحصيلها بالطرق الرقمية من خلال البوابتين جبايتك ومساهمتك.

ثالثا: دراسة بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، 2021، بعنوان:[1]

عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم الهياكل الجبائية الجديدة التي تم استخدامها في إطار برنامج العصرنة، وأيضا الوقوف على الدور الذي تلعبه هذه الهياكل في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة وتطور العلاقة الجبائية بين الطرفين، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وكذلك بالاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية وتحليل بيانات الجدول.

[1]- بوزيان فيصل ,محي الدين محمود عمر، **عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة**، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2021. (دراسة سابقة)

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تحديث الإدارة الجبائية وعصرنتها يعد أمرا ضروريا ومهما وجب تطبيقه سواء من الناحية التشريعية او الناحية الهيكلية، كما أن مشروع العصرنة يسعى إلى سن مجموعة من التدابير والإجراءات التنظيمية مست المكلفين بالضريبة وهذا بإنشاء بطاقة إلكترونية لإحصائهم، ولرقمنة الإدارة قامت بإدخال تكنولوجيا المعلومات مثل نظام المعلومات الجبائي، وكذا إنشاء مواقع إلكترونية تحتوي على الوثائق والتشريعات الجبائية بالإضافة إلى تقنية التصريح الإلكتروني بغية تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة وتحسين علاقاتها بهم.

رابعا: دراسة محمد لمين حساب، جمال الدين بكيري، 2020، بعنوان :[1]

نموذج مقترح لتحسين عملية التحصيل الجبائي بتطبيق منهجية ستة سيجما دراسة حالة بإدارة الضرائب بولاية الأغواط

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إمكانية تطبيق منهج الإدارة الحديثة "six segma" وفقا لطريقة "DMAIC" في الإدارة الجبائية، وطبقا لهذا المنهج فقد تم وصف عملية التحصيل الجبائي كن خلال مخطط العمليات، وتحديد المشاكل التي تعاني منها وقياسها وتحليلها والتعرف على العوامل التي تؤدي إلى إرضاء المكلفين بالضريبة وذلك بالاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي في الإطار النظري، كما تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية من أجل معرفة الأسباب الكامنة وراء ضعف التحصيل الجبائي، بالاستناد على معطيات وأرقام تم الحصول عليها من مسؤولي مديرية الجبائية بالأغواط.

قد توصلت الدراسة إلى وجود ضعف كبير في عملية التحصيل الجبائي على مستوى المديريات الجبائية ويعود ذلك إلى عدة أسباب تم التوصل إليها في مرحلة التحليل وحسب تصريحات المسؤولين والإطارات، وإن ضعف التحصيل راجع بالأخص للعلاقة بين المكلف الجبائي والمصالح الجبائية، حيث أن هذه العلاقة لا تتسم بالثقة والشفافية، وعليه نجاح مناهج التحسين تحصيل حاصل بعد رجوع الثقة بين الطرفين، وكذلك القضاء والتقليل من ضعف التحصيل الجبائي يكون باتباع منهجية ستة سيجما وكذلك استنادا إلى تجارب دول ومصالح ضريبية قد قامت فعلا بتطبيق منهجية ستة سيجما.

[1]– محمد لمين حساب، جمال الدين بكيري، **نموذج مقترح لتحسين عملية التحصيل الجبائي بتطبيق منهجية ستة سيجما**، دراسة حالة بإدارة الضرائب بولاية الأغواط، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2020. (دراسة سابقة)

خامسا: دراسة بن عزوق منير، سمسم مريم، 2020، بعنوان:[1]

دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الجبائي

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى إمكانية اعتبار تبني فكرة الإدارة الإلكترونية في المجال الجبائي كونها أداة فعالة لتحسين في التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الجبائي، وقد تم الاعتماد في دراسة الموضوع على المنهج الوصفي من خلال العمل على وصف مختلف العناصر المتعلقة بطبيعة الدراسة، والمنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف التطبيقات الإدارة الإلكترونية في القطاع الجبائي في الجزائر.

وتوصلت هذه الدراسة إلى غياب وجود تعريف الإدارة الجبائية الإلكترونية من طرف المشرع الجزائري حيث أنه فقط سعى إلى تطبيقها دون العمل على سن قانون يوضحها سوآء كان ذلك بالنسبة لموظفي الإدارة الجبائية أو حتى بالنسبة للمكلف بالضريبة، وكذلك غياب البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ضف إلى ذلك غياب توسيع التعامل بالتصريحات الإلكترونية وهذا الأمر الذي حال دون تطبيق هذه الإدارة الإلكترونية في القطاع الجبائي ومنه غياب تحصيل ضريبي فعال وزيادة حالات التهرب.

سادسا: دراسة حراش إبراهيم، 2011-2012، بعنوان:[2]

عصرنة الإدارة الجبائية كمتغير من متغيرات الإصلاح الجبائي لزيادة فعالية التسيير دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002-2010

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية النظام الجبائي في ظل الإصلاح وتقديم وعرض برنامج عصرنة إدارة الضرائب الجزائرية لزيادة الفعالية في التسيير، مع التطرق إلى حالة إدارة الضرائب، وكذلك تقييم عملية عصرنة إدارة الضرائب الجزائرية خلال الفترة 2002- 2010 وتناول أثرها على مؤشرات سير الإدارة الجبائية وكذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي في إجراء البحث المتعلقة بدراسة الإصلاح الجبائي في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى أنه ينطبق برنامج عصرنة إدارة الضرائب الجزائرية في مضمونة مع استراتيجيتي الإصلاح الإداري اللتان تعتمدان على النواحي الهيكلية والتنظيمية، وكذا أسلوب الإدارة، كما توصلت الدراسة إلى أن أهداف برنامج العصرنة وزيادة فعالية التسيير، نظرا للتأخر الكبير الحاصل في

---

[1]- بن عزون منير، سمسم مريم، **دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الجبائي**، مجلة طينة للدراسات العلمية والأكاديمية، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2020. (دراسة سابقة).

[2]- جراش ابراهيم، **عصرنة الادارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعاليات التسيير، دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011- 2012. (دراسة سابقة)

إنجاز البرنامج بسبب المشاكل والمعوقات المختلفة، وكذا اعتماد الناتج الداخلي الخام وكأساس في حساب زيادة حصيلة الإيرادات الجبائية العادية بدلا من الناتج الخام.

سابعا: دراسة الدوادي محمد، 2006، بعنوان:[1]

الإدارة الجبائية والتحصيل الجبائي في الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان التصرف السليم والعقلاني لتحسين التحصيل الجبائي وأداء الضريبة المالي والاقتصادي والاجتماعي، وأداء الإدارة الجبائية وأداء المكلف بالضريبة وكذلك محاولة استعراض الأسباب الحقيقة لضعف التحصيل الجبائي في الجزائر وذلك من خلال دراسة تطبيقية للجزائر، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه يجب تبسيط الإجراءات الإدارية حيث تستطيع التعامل مع المكلفين بطريقة سليمة ورادعة وكذلك تقليل النفقات العمومية التي ليس لها فائدة، والعمل على الرفع من نسبة التحصيل الجبائي، ومراجعة التشريع الجبائي وإعادة تسير تنظيم الضرائب.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الدولية

بعد عرض الدراسات المحلية، سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى تناول بعض الدراسات الدولية باللغة العربية والأجنبية والتي كان لها علاقة بموضوع الدراسة الحالي.

أولا: الدراسات السابقة الدولية باللغة العربية

1- دراسة هبة عبد المنعم، صبري الفران، 2021، بعنوان:[2]

رقمنة التحصيل الجبائي في الدول العربية

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور التحول الرقمي في زيادة مستويات كفاءة السياسة المالية، وتستند إلى نتائج استبيان تم استيفاؤه من قبل وزارات المالية في ست دول عربية ثلاثة منها نفطية وهي الإمارات، والسعودية، والكويت، وثلاثة غير نفطية تشمل الأردن، ومصر والمغرب، بما يمكن من التعرف على جوانب ومقومات نجاح رقمنة التحصيل الجبائي في هذه الدول، والمكاسب الاقتصادية جراء هذا التحول.

وقد خلصت الدراسة إلى أن رقمنة التحصيل الجبائي تساهم في تحقيق العديد من المكاسب بما يشمل توسيع القاعدة الجبائية، ومكافحة التهرب الجبائي، وزيادة مستويات الامتثال الجبائي، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية للاقتصاد، وتسهيل وتبسيط إجراءات التحصيل الجبائي بما يقلل العبء

---

[1]- دوادي محمد، **الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2005- 2006. (دراسة سابقة)

[2]-هبة عبد المنعم , صبري الفران , رقمنة التحصيل الجبائي في الدول العربية , مجلة صندوق النقد العربي ,دولة الامارات العربية المتحدة –ابوظبي , يونيو 2021

على مؤسسات الأعمال ويدعم انتاجيتها، إضافة إلى أنه كان لرقمنة التحصيل الجبائي مكاسب أخرى تمثلت في الإمارات في زيادة مستويات الاندماج والتكامل ما بين نظم التحصيل الجبائي الإلكتروني مع الأنظمة الأخرى ذات الصلة على مستوى الدولة مثل إدارات الجمارك ونظم الهوية الرقمية.

2- دراسة إبراهيم ناصر جودة، 2016، بعنوان:[1]

التجربة الأردنية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الجبائي

هدفت إلى دراسة تجربة إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الجبائي في الأردن وأثر ذلك على مساعدة النظام الجبائي بتحقيق أهدافه، وأيضا التعرف على العوامل الداعمة والمساعدة للتجربة الأردنية وكذلك على الصعوبات والتحديات التي تواجهها، وتقييم التجربة الأردنية بالنسبة للمعا ببر الدولية في هذا المجال ومعرفة الخطوات التي تحققت والخطوات التي لم تتحقق بعد.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ساهم إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الجبائي في الأردن بالمساعدة بتحقيق أهداف الضريبة المتمثلة في:زيادة التحصيلات الجبائية، زيادة الالتزام الطوعي بالقوانين الجبائية، العمل على جذب الاستثمارات وتحقيق العدالة الجبائية بقدر المستطاع؛
- حققت التجربة الأردنية في إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الجبائي حققت خطوات الوجود والتفاعل والمعاملات ولم تبدأ بخطوة التكامل والدمج حسب ونموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ثانيا: الدراسات السابقة الدولية باللغة الأجنبية

1- دراسة EmmanouilKitsios, João Jalles, Genevieve Verdier، 2020، بعنوان:[2]

Tax Evasion from Cross-Border Fraud:DoesDigitalizationMake a Difference?

هدفت الدراسة إلى إبراز أثر الرقمنة في الحد من التهرب الجبائي عبر الحدود وهل تحدث الرقمنة فرقا؟ وتعطي إجابات نظرية وإحصائية إلى دراسة الرقمنة الحكومية والامتثال الجبائي انحدار الفجوة التجارية حجم الإيرادات الجبائية وهذا كله بعد إدخال الرقمنة للإدارة الجبائية، وكذا إيجاد حلول فعالة في الحد من التهرب التجاري عبر الحدود بين الدول.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن التهرب الجبائي عبر الحدود ذو أهمية بالغة الجبائي.

[1] – دراسة ابراهيم ناصر جودة، **التجربة الأردنية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الجبائي**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، جامعة الزرقاء، الأردن، 2016. (دراسة سابقة)

[2]- EmmanouilKitsios, João Jalles, Genevieve Verdier, **Tax Evasion from Cross-Border Fraud:DoesDigitalizationMake a Difference?**, 2020.

- أن التهرب الجبائي واسع الانتشار.
- أن الرقمنة تلعب دور كبيرا في التخفيف من التهرب الجبائي عبر الحدود.
- أن استخدام الرقمنة في الحد من هذا التهرب تزيد من احتمالية رفع الإيرادات.

2- دراسة Ibrahim Nasser، بعنوان:[1]

The quality of the Jordanianexperience in the application of information and communication technology in the tax system، Zarqa University، Jordan, researchpublished in the Journal of IndustrialEconomics, Issue 11, Décembre 11,

هدفت هذه الدراسة إلى تجربة إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الجبائي في الأردن وأثر ذلك على مساعدة النظام الجبائي بتحقيق أهدافه وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ساهم إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الجبائي.
- تحقيق أهداف الضريبة منها زيادة التحصيلات الجبائية.
- تحقيق العدالة الجبائية بقدر المستطاع.
- توصل أيضا هذا البحث إلى أن هناك مجموعة من العوامل المحفزة والمساعدة للتجربة الأردنية في إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الجبائي منها الموارد البشرية المؤهلة والمدربة.

المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال هذا المطلب سوف يتم توضيح ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات المحلية والأجنبية.من خلال العناصر الآتية:

أولا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات المحلية

يمكن توضيح ما يميز هذ الدراسة عن غيرها من الدراسات المحلية من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة المحلية

معطيات الدراسة	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية

[1]- ibrahim nasser . **The quality of the Jordanianexperience in the application of information and communication technology in the tax system**، Zarqa University، Jordan, researchpublished in the Journal of IndustrialEconomics, Issue 11, Décembre 11,

موضوع الدراسة	كان موضوع كل الدراسات المحلية حول دور الرقمنة في تحسين وزيادة التحصيل الجبائي ودعم الرقابة الجبائية متناولين متغيرات مختلفة كالإدارة الإلكترونية وعصرنة الإدارة الجبائية	موضوع دراستنا حول دور الرقمنة المالية في الرفع من التحصيل الجبائي
عينة الدراسة	الجزائر	الجزائر
فترة الدراسة	2022-2006	2024/2023
منهج الدراسة	عولجت جل الدراسات المحلية عن طريق المنهج الوصفي التحليلي	دراسة تحليلية وميدانية
الهدف من الدراسة	هدفت الدراسات المحلية إلى التعرف على مدى إمكانية اعتبار تبني فكرة الإدارة الإلكترونية في المجال الجبائي كونها أداة فعالة لتحسين في التحصيل الجبائي والتخلص من المشاكل التي طالما عانى منها النظام الجبائي في الجزائر.	
النتيجة المتوصل إليها	توصلت الدراسات إلى وجوب تبسيط الإجراءات الإدارية حيث تستطيع التعامل مع المكلفين بطريقة سليمة ورادعة، وكذا إلى وجود ضعف كبير في عملية التحصيل الجبائي على مستوى المديريات الجبائية ويعود ذلك إلى عدة أسباب راجعة بالأخص إلى العلاقة بين المكلف الجبائي والمصالح الجبائية	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الدراسات السابقة أعلاه.

ثانيا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات الأجنبية

يمكن توضيح ما يميز هذ الدراسة عن غيرها من الدراسات الدولية من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة الأجنبية

معطيات الدراسة	الدراسات الدولية	الدراسة الحالية
موضوع الدراسة	كان موضوع الدراسة الأولى حول رقمنة التحصيل الجبائي في الدول العربية، اما الدراسة الثانية كانت بعنوان "التجربة الأردنية في تطبيق	موضوع دراستنا عن دور الرقمنة المالية في الرفع من التحصيل الجبائي

	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الجبائي"	
عينة الدراسة	الامارات العربية المتحدة–الأردن	الجزائر
فترة الدراسة	2020–2016	2024–2023
منهج الدراسة	عولجت جل الدراسات المحلية عن طريق المنهج الوصفي التحليلي	دراسة تحليلية
الهدف من الدراسة	هدفت الدراسة الأولى إلى دراسة تحليل وتحليل دور التحول الرقمي في زيادة مستويات كفاءة السياسة المالية، بينما هدفت الدراسة الثانية إلى دراسة تجربة إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الجبائي في الأردن.	
النتيجة المتوصل إليها	توصلت الدراسة الأولى تساهم في زيادة رقمنة التحصيل الجبائي و تحقيق العديد من المكاسب بما يشمل توسيع القاعدة الجبائية، ومكافحة التهرب الجبائي، وزيادة مستويات الامتثال الجبائي. بينما توصلت الدراسة الثانية إلى أن التجربة الأردنية في إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الجبائي حققت خطوات الوجود والتفاعل والمعاملات ولم تبدأ بخطوة التكامل والدمج حسب ونموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الدراسات السابقة أعلاه.

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل في مبحثه الأول تم التطرق إلى كل ما يتعلق برقمنة المالية العامة، وذلك بتسليط الضوء بمصطلح الرقمنة التي تعتبر عملية تحويل البيانات إلى الشكل الرقمي وذلك لأجل معالجتها إلكترونيا،كما تم التعرف على مكونات الرقمنة المالية وما تشمله من التطبيقات والأنظمة الإلكترونية للدفع، إضافة إلى مكاسب تبني الرقمنة على صعيد النفقات العامة وما توفره من تسهيلات للأفراد والحكومات على حد سواء.

كما تم التطرق من خلال المبحث الثاني إلى ماهية التحصيل الجبائي مفهوم وقواعد التحصيل الجبائي الذي يعتبر مجموع العمليات التي ترمي الى نقل مبلغ الضريبة من ذمة الممول إلى الخزانة العامة واستيفاء الدولة لدين الضريبة، إضافة إلى قواعد وطرق وضمانات التحصيل الجبائي التي تختلف من التحصيل الفوري إلى التحصيل الزمني أو المدد، وكذا التعريف بالوعاء الجبائي وأهم خصائصه، وتوضيح العلاقة التي تربط بين الرقمنة المالية والتحصيل الجبائي.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الرقمنة المالية تسهم بشكل كبير في زيادة الشفافية والتتبع، وبالتالي تسهم الأنظمة الرقمية في إنشاء بنية تحتية للضرائب تزيد من شفافية العمليات المالية وتسهل التتبع والمراقبة، مما يزيد عملية التحصيل وكذا تقليل الفرص للتهرب الجبائي من خلال استخدام التقنيات الرقمية مثل تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وغيرها من الطرق والوسائل الرقمية المتطورة.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لدور الرقمنة المالية في الرفع من التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب تبسة

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لدور الرقمنة المالية في الرفع من التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب تبسة

تمهيد

بعد التعرف على الضريبة وطرق تحصيلها ومن أجل فهم الدور الذي تلعبه في تمويل الدولة سيتم تسليط الضوء على تحصيل الضرائب وأهم الإجراءات التي تقوم بها مديرية الضرائب لولاية تبسة، من أجل الإلمام بكيفية سير المصالح الجبائية في سبيل تسييرها لعملية التحصيل الضريبي والطرق التي تتبعها. ومحاولة معرفة مختلف التقنيات الرقمية التي تم اعتمادها للرفع من التحصيل الجبائي، ولهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- **الإطار التنظيمي للمصالح الجبائية بالمديرية الولائية للضرائب تبسة؛**
- **دراسة وتحليل نتائج الدراسة.**

المبحث الأول: الإطار التنظيمي للمصالح الجبائية بالمديرية الولائية للضرائب تبسة

تعتبر إدارة الضرائب من الهيئات العمومية التي لها طابع المرفق العام، حيث تكسب شخصية معنوية وذات مهام و وظائف سيادية متمثلة في العمل الجبائي، وهو تحديد الوعاء الضريبي و حساب الضريبة وتحصيلها و الرقابة على التصريحات وفق القوانين الجبائية السارية المفعول وهي قانون الضرائب المباشرة ،قانون الضرائب غير المباشرة ،قانون الطابع،قانون التسجيل، وقانون الرسم على حجم المعاملات وقانون الإجراءات الجبائية.

ولمعرفة كل ذلك تم تقسيم المبحث إلى المطالب الآتية:

- **تعريف مديرية الضرئب لولاية تبسة؛**
- **مراحل وإجراءات التحصيل الضريبي لدى مصالح الضرائب؛**
- **التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب؛**

المطلب الأول: تعريف مديرية الضرائب لولاية تبسة

تتفرع المديرية الولائية للضرائب إلى خمسة مديريات فرعية، والتي تنقسم بدورها إلى عدة مكاتب، لذا سيتم عرض مختلف هذه المديريات مع التركيز أكثر على المديرية الفرعية للتحصيل الجبائي.

أولا: المديريات الفرعية

تضم المديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة خمسة مديريات فرعية وكل مديرية فرعية تتكون من مجموعة مكاتب كما يلي:

1- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية (SDOF)

وتكلف بالعمليات التالية:[1]

- تنشيط المصالح و تجميعها،كما تكلف بإشغال الإصدار.
- التكفل بطلبات اعتماد خصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها.
- متابعة أنظمة الاعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.

وتتكون المديرية الفرعية للعمليات الجبائية من أربعة مكاتب هي الآتية:

- مكتب الجداول.
- مكتب الاحصائيات.
- مكتب التنظيم والعلاقات العامة.

[1]- القرار الوزاري المشترك المتعلق بهيكلة مديريات الضرائب، الجريدة الرسمية العدد 20، المؤرخ في 21 فيفري 2009، المادة 60، ص: 17.

- مكتب التنشيط و المساعدة.

2- المديرية الفرعية للتحصيل (SDR)

وتكلف بما يأتي:[1]

- التكفل بالجداول وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها، وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج أخر.
- متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل و تنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات، وكذا التحصيل الجبري للضريبة.
- التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص خاصة فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي.
- مراقبة القابضات ومساعدتها بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.

وتتكون المديرية الفرعية للتحصيل من ثلاثة مكاتب هي:

- مكتب مراقبة التحصيل.
- مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله.
- مكتب التصفية.

3- المديرية الفرعية للمنازعات (SDCX)

وتكلف بما يأتي:[2]

- معالجة الحاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية وتبليغ القرارات المتخذة والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة.
- معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة.
- تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات المختصة مصالح الإدارة الجبائية.

وتتكون المديرية الفرعية للمنازعات من ثلاثة مكاتب هي الآتية:

- مكتب الاحتجاجات.
- مكتب المنازعات القضائية و لجان الطعن.
- مكتب التبليغات و الأمر بالصرف.

[1]- القرار الوزاري المشترك المتعلق بهيكلة مديريات الضرائب، الجريدة الرسمية العدد 20، المؤرخ في 21 فيفري 2009، المادة 65، ص: 18.

[2]- القرار الوزاري المشترك المتعلق بهيكلة مديريات الضرائب، الجريدة الرسمية العدد 20، المؤرخ في 21 فيفري 2009، المادة 66، ص: 18.

4- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية(SDCF)[1]

وتكلف بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها.

وتتكون المديرية الفرعية للرقابة الجبائية من أربعة مكاتب هي:

- مكتب البحث عن المعلومة الجبائية.
- مكتب البطاقات و المقارنات.
- مكتب المراجعات الجبائية.
- مكتب مراقبة التقييمات.

5- المديرية الفرعية للوسائل(SDM)

وتكلف بما يأتي:[2]

- تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب.
- السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية و تنسيقها.
- السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل.

وتتكون المديرية الفرعية للوسائل من أربعة مكاتب هي الآتية:

- مكتب المستخدمين والتكوين.
- مكتب عمليات الميزانية .
- مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف.
- ومكتب الإعلام الآلي.

[1]- القرار الوزاري المشترك المتعلق بهيكلة مديريات الضرائب، الجريدة الرسمية العدد 20، المؤرخ في 21 فيفري 2009، المادة 74، ص: 19.

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص: 19.

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب تبسة

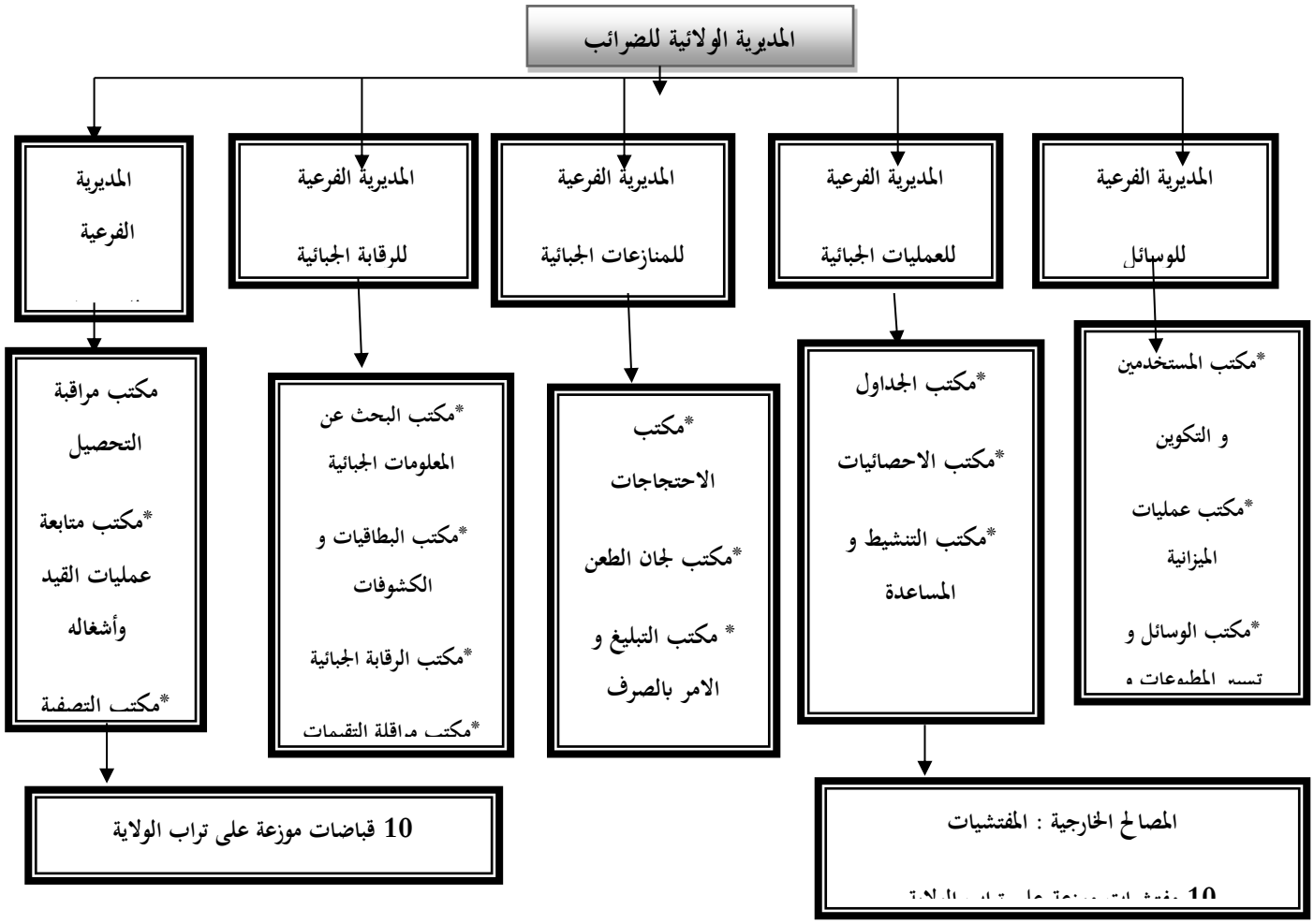

المصدر: القرار الوزاري المشترك المتعلق بهيكلة مديريات الضرائب، الجريدة الرسمية العدد 20، المؤرخ في 21 فيفري 2009، المادة 74، ص: 17.

ثانيا: المديرية الفرعية للتحصيل

تنقسم المديرية الفرعية للتحصيل إلى ثلاثة مكاتب وكل مكتب يكلف بمجموعة من المهام.

1- مكتب مراقبة التحصيل[1]

- دفع نشاطات التحصيل .
- المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات.
- إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية و كذا الهيئات المعنية .

2- مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله

ويكلف لاسيما بضمان ما يأتي :[2]

[1]- القرار الوزاري المشترك المتعلق بهيكلة مديريات الضرائب، الجريدة الرسمية العدد 20، المؤرخ في 21 فيفري 2009، المادة 66، ص: 18.

[2]- القرار الوزاري المشترك المتعلق بهيكلة مديريات الضرائب، الجريدة الرسمية العدد 20، المؤرخ في 21 فيفري 2009، المادة 67، ص: 19.

– متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها .

– المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة .

– التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير بخصوص مهام الرقابة وتنفيذها.

– إعداد وتأشير القيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

3– مكتب التصفية

ويكلف لاسيما بضمان ما يأتي :[1]

– مراقبة التكفل بالجداول العامة وبسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية.

– استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها.

– مركز حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة .

– التكفل بجداول القبول في الإرجاع للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل ومراقبة كل ذلك.

الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للتحصيل

المصدر: قرار وزاري مشترك، الجريدة الرسمية العدد9، المؤرخ في 23 فيفري1991، المرسوم التنفيذي60/91، ص:4.

ثالثا: مصالح الوعاء (المفتشيات)

إن الهيئة المسؤولة عن الوعاء " فرض الضريبة" تسمى بالمفتشية inspection وتضم أربعة مصالح وهي الآتية:

– مصلحة التدخل.

[1]– القرار الوزاري المشترك المتعلق بهيكلة مديريات الضرائب، الجريدة الرسمية العدد 20، المؤرخ في 21 فيفري 2009، المادة 68، ص: 19.

- مصلحة جباية الأشخاص الطبيعيين.
- مصلحة جباية الشركات و المهن الحرة .
- مصلحة جباية العقارات .

الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب (الوعاء)

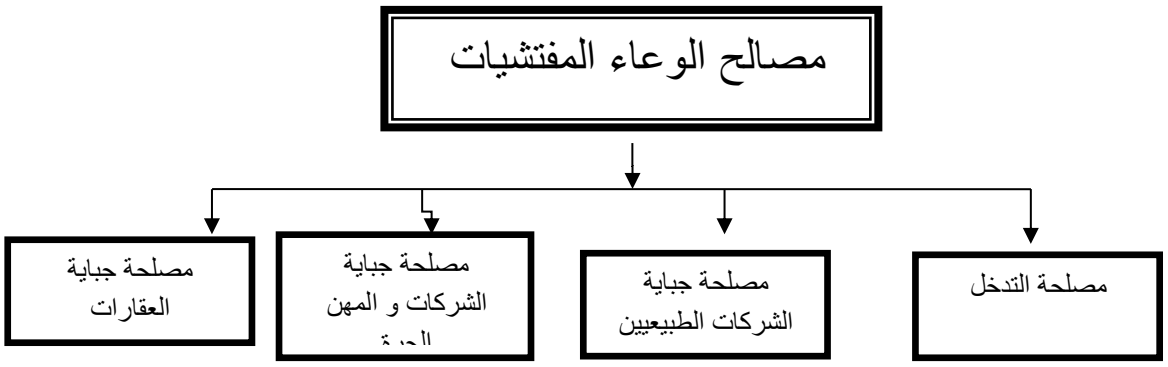

المصدر: نفس المرجع السابق، ص: 5.

رابعا: مصالح التحصيل (القباضات)

إن الهيئة المسؤولة عن عملية التحصيل تسمى قباضة الضرائبrecette، وهي هيئة قاعدية مهمتها الرئيسية تحصيل الضرائب وتضم ثلاثة أقسام وهي:

- قسم شباك التحصيل.
- قسم المحاسبة.
- قسم المتابعة.

الشكل رقم (4): الهيكل التنظيمي لمصالح التحصيل

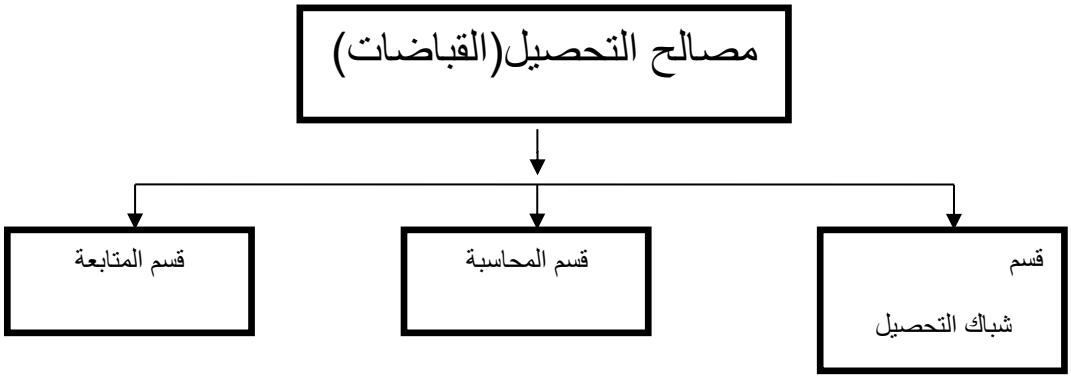

المصدر: نفس المرجع السابق، ص: 6.

وتتمثل مهام المديرية الولائية للضرائب فيما يلي:[1]

[1]– أسماء كرايمية، **مرجع سابق**، ص: 69.

- ضمان ممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب.
- السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها.
- تنظيم جميع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية.
- إصدار الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها وتقوم النتائج وتعد الحصيلة الدورية.
- مراقبة التكفل والتصفية ويقوم بهما كل مكتب القباضة ومتابعة تسوية ذلك .
- متابعة تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل .
- ضمان الرقابة القبلية و تصفية حسابات تسيير القابضين .
- تنظيم جميع المعلومات الجبائية واستغلالها.
- إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها .
- وضع الرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأمر بالزيادة.

المطلب الثاني: مراحل وإجراءات التحصيل الضريبي لدى مصالح الضرائب

يجب على المكلف قبل أي إجراء تحصيلي للضريبة أن يكون على استعداد وقابلية للدفع ولابد من أن يصرح بنوع النشاط التجاري الذي يخضع له للضريبة وتتولى مفتشية الضرائب هذه المهام.

أولا: إخضاع المكلف لنظام جبائي معين

هناك نوعان من الأنظمة الجبائية في الجزائر وهما النظام الحقيقي والنظام الجزافي ويتم اختيار النظام المناسب للمكلف حسب طبيعة النشاط التي يمارسها، إذا كان المكلف عبارة عن شخص معنوي أو مستورد أو بائع جملة فانه يخضع تلقائيا للنظام الحقيقي، إما بالنسبة للنشاطات الأخرى فيكون تحديد نظام الإخضاع حسب رقم الأعمال المحقق التي يكون وفقا لطبيعة النشاط.

1- النظام الجزافي

يخص المكلفين بالضريبة (التاجر) الدين لا يتجاوز مداخيلهم السنوية 8000.000 دج أي ثمانمئة مليون سنتيم. مع إمكانية اختيار لنظام الضريبي المبسط لأصحاب المهن غير التجارية. ويستثني نظام الضريبي الجزافي ما يلي:

- تجار الجملة.
- تجار بيع الأدوية والمنتوجات الصيدلانية والمخابر الطبية.

- عمليات التي يقوم بها الوكالات المعتمدون ترقية العقار.
- موزعو الوقود.
- عمليات التصدير وعمليات الاستراد الوجهة لإعادة البيع.
- تجار الأملاك وما شبههم و كذا منظموا الألعاب والتسلية بمختلف أنواعها.
- الأشغال العمومية.

أ- معدلات المطبقة في نظام الضريبي الجزافي

- 12% الأنشطة الأخرى لأصحاب المهن غير التجارية الخدماتية مثل المحامي، الطبيب ...الخ[1]
- 5% الأنشطة التجارية مثل تجار التجزئة.

ب- أوقات دفع الضريبة أو التصريح بالضريبة

- اكتتاب التصريح التقديري (سلسلة ج12) قبل 20 جوان في سنة النشاط وهو تصريح يقوم به المكلف بالضريبة.
- التصريح النهائي (ج12) قبل 20 جانفي في السنة الوالية للنشاط وهو تصريح تكميلي للنشاط ويكون فيه التصريح مشابه للأول أو يزيد عنه إذا زاد النشاط.
- دفع الضريبة على شكل دفعات 50%، 25%، 25%.
- المعفيون من الضريبة أو المخفض لهم هم: المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة، مبالغ الإيرادات من قبل الفرق المسرحية، الحرفيون التقليديون، وكذلك الذين يمارسون نشاط حرفي، الوكالات الوطنية لدعم القروض المصغ أو الصندوق الوطني لدعم الشباب، لمدة 03 سنوات الإعفاء من تاريخ النشاط ، وتمتد إلى 06 سنوات في المناطق المراد ترقيتها.

2- النظام الحقيقي

خاص بالمكلفين بالضريبة الذي يتعدى دخلهم السنوي 8 ملايين دينار جزائري، وتطبق هذه الضريبة على أرباح الشركات التي تحققت أرباحها في الجزائر خلال السنة المالية أو المحاسبية، وتكون هذه الضرائب مأخوذة من الربح الصافي أي بعد طرح جميع الأعباء القابلة للخصم أو التكاليف التي تتبع النشاط أو المصاريف التي تمس دورة الاستغلال. ماعدا ذلك فإن كل الأعباء الأخرى غير قابلة للخصم في تحديد النتيجة النهائية.

الربح الجبائي = الربح المحاسبي + الأعباء غير القابلة للخصم – الأعباء القابلة للخصم

[1]- أنظر الملحق رقم (03).

Bénéfice Fiscal = Bénéfice Comptable + Charges non déductibles – charges déductibles

تتمثل الأعباء القابلة للخصم في الآتي:

– خسائر المرحلة للخمس سنوات السابقة الأخيرة: حيث سمح المشرع الضريبي بخصم الخسارة التي تتحملها الشركة في سنة من السنوات من أرباح السنة أو السنوات التالية بحد أقصى 5 سنوات.

– الجزء غير الخاضع للضريبة من فائض القيمة الناتج عن التنازل عن الاستثمارات المهنية بمقابل، والمقدر بـ: 30% في حالة فائض ناتج عن استثمار متنازل عنه أكتسب منذ أقل من 3 سنوات (قصير الأجل) أو 65% في حالة الاستثمار المتنازل عنه اكتسب منذ أكثر من 3 سنوات (طويل الآجال).

– يمكن خصم المبالغ المخصصة للإشهار المالي والكفالة والرعاية الخاصة بالأنشطة الرياضية وترقية مبادرات الشباب، شريطة إثباتها في حدود 10% من رقم أعمال السنة المالية وفي حد أقصاه 10 ملايين دينار.

– تحدد قاعدة حساب سنوات الاهتلاك القابلة للخصم بالنسبة للسيارات السياحية بقيمة شراء موحدة قدرها 3.000.000 دج . ولا يطبق هذا السقف إلا إذا كانت تعتبر الأداة الرئيسية لنشاط المؤسسة .

– تستثنى من الخصم من أجل تحديد الربح الصافي الجبائي، الأعباء التالية :

– مختلف التكاليف والأعباء وأجور الكراء الخاصة بالمباني غير المخصصة مباشرة للاستغلال.

– الهدايا المختلفة باستثناء تلك التي لها طابع اشهاري ما لم تتجاوز قيمة كل واحدة منها مبلغ 500 دج.

– الاعانات والتبرعات، ماعدا تلك الممنوحة نقدا أو عينا لصالح المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الانساني، ما لم تتجاوز مبلغا سنويا قدره 4.000.000 دج.

– مصاريف حفلات الاستقبال بما فيها مصاريف الإطعام والفندقة والعروض، باستثناء المبالغ الملتزم بها والمثبتة قانونا والمرتبطة مباشرة باستغلال المؤسسة.

– المعاملات التجارية والغرامات والمصادرات أيا كانت طبيعتها.

– المنتجات الخاضعة للضريبة " ايرادات الاستغلال. "

3- المعدلات المطبقة

– 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع

– 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات ، باستثناء وكالات الأسفار.

– 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

–بالنسبة لكيفية دفع الضريبة على أرباح الشركات، فتدفع الضريبة من قبل المكلف الذي يدفعها دون سابق إنذار في الآجال المحددة قانونيا لقابض الضرائب التابع له إقليميا كما يلي:[1]

- التسبيق الأول: من 15 فيفري إلى 15 مارس
- التسبيق الثاني: من 15 ماي إلى 15 جوان
- التسبيق الثالث: من 15 أكتوبر إلى 15 نوفمبر
- رصيد التصفية: خلال أجل أقصاه 30 أفريل من السنة الموالية.

ملاحظة: يساوي كل تسبيق 30% من الضريبة المتعلقة بالربح للسنة الماضية.

ثانيا: طريقة إعلام الخاضع للضريبة

تقوم المفتشية بتحضير وإرسال الإشعار بالدفع إلى المكلف ثم يقوم بالتوجه لقباضة الضرائب على مستوى الولاية، بعد حصوله على هذا الإشعار والذي يخص الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على إرباح الشركات، حيث يتم إرسال هذا الإشعار سنويا في شهر جانفي في السنة الموالية للسنة التي سيقوم بملأ هذه الوثيقة والتي تسمى G50 واعادتها قبل أول ماي من السنة التي تتم فيها تحقق الدخل، وإذا تأخر المكلف على التسديد في الأجل القانوني تفرض عليه غرامة قدرها 10 بالمائة إذا كان:

– التأخر بشهر يمكن أن يصل مبلغ الغرامة إلى حد أقصى 25% بعد الشهر الأول ومهما طالت مدة التأخر.

وبعد إيداعها من طرف المكلف تقوم المفتشية بنقل المعلومات بوثيقة أخرى تسمى primatrice مدون عليها الاسم واللقب والرقم الجبائي، مبلغ الدخل والغرامة والعنوان.

– تبعث المفتشية ورقة الميكنوغرافي الذي يقوم بنقل المعلومات الموجودة عليه وحساب الضريبة على الدخل ثم يقوم بنقلها على وثيقة أخرى تسمى الإشعار بالدفع.

[1]– أنظر الملحق رقم (04).

المطلب الثالث: التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب

الجدول رقم 01 : التحصيل السنوي

1 – قراءة وتحليل النتائج

			الوحدة مليار
الوضعية	السنة	التقديرات السنوية	التحصيل السنوي
قبل الرقمنة	2018	1050	1152
	2019	1220	1208
	2020	1220	1237
بعد الرقمنة	2021	1220	1281
	2022	1130	1282
	2023	1220	1296

من خلال تمعن الجدول رقم 01 نلاحظ في اغلب التقديرات السنوية متساوية تقدر ب 1220 مليار سنتيم ماعدا سنة 2018 و 2022 ، حيث ان التقديرات تخضع لدراسة من طرف المديرية المركزية

أما في ما يخص التحصيل الفعلي فالملاحظ أنه في تزايد مستمر منذ سنة 2018 الى غاية 2023 و بنسب متفاوتة ، حيث كانت في سنة 2018 ما بقارب 1152 ثم تزايدت الى ان وصل التحصيل 1208 مليار سنة 2019 ، ثم بلغت 1237 ثم وفي سنة 2021 وهي بداية الرقمنة و في تلك الفترة مر العالم بصورة عامة و قطاع الجباسة بصورة خاصة بشلل إلا ان الاثر الايجابي للرقمة ادى ماعليه من تغطية للتحصيل رغم الاعفاءات الكثيرة و الشلل الاقتصادي بصورة عامة حيث وصلت 1281 مليار الى 1282 الى 1296 مليار سنة على التوالي .

1 – تحليل النتائج ودراسة المؤشرات

1 1 معدل تحقيق الأهداف مؤشر الهدف السنوي للتحصيل) R1

يعد أهم مؤشر لمعرفة مدى تحقيق الاهداف المسطرة، ومن خلاله نستطيع أن قراءة جزئية لتطور التحصيل

R1 التحصل 100 X

التفسرة

الجدول 02 : مؤشر الهدف السنوي للتحصيل R1

الوضعية	السنة	مؤشر R1
قبل الرقمنة	2018	109.52
	2019	99.02
	2020	101.39
بعد الرقمنة	2021	105.00
	2022	113.45
	2023	106.23

المتتبع من النتائج في المؤشرR1

-2-2- معدل تطور التحصيل R2

تطور مؤشر R2 خلال فترات التعديلات الضريبية الذي يمثل نسبة النمو في التحصيل لهذه السنة مقارنة بالسنة السابقة، ويمكن أن يأخذ الإشارة السالبة في حالة المبلغ المتحصل في السنة الماضية أكبر من المتحصل في السنة الحالية.

$$R^2 = \frac{\text{تحصيلات السنة (N)} - \text{تحصيلات السنة (N) - (1)}}{\text{تحصيلات السنة - (1)}} \times 100$$

نستنبط من خلال تحليل المؤشر R2 المتعلق بمعدل تطور التحصيل، أنه يسجل معدلات تطور مهمة من فترة تعديل ضريبي إلى أخرى حيث كانت في الفترات الأولى قبل الرقمنة (2018-2020)

من اعداد الطالبتين :اعتمادا على وثائق من المؤسسة.

الجدول رقم 03 : مؤشر الهدف السنوي للتحصيل R2

الوضعية	السنة	مؤشر R2
قبل الرقمنة	2018	/
	2019	98.02
	2020	100.39
بعد الرقمنة	2021	104.00
	2022	0.07
	2023	105.23

المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج الدراسة

سيتم في هذا المبحث توضيح الطرق والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة، ومناقشة نتائجها من خلال مقارنة المتحصل عليها مع الفرضيات بغية إثبات صحتها. وذلك من خلا المطالب الآتية:

- **منهجية الدراسة التطبيقية؛**
- **التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة؛**
- **اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج.**

المطلب الأول: منهجية الدراسة التطبيقية

سيتم في هذا المطلب تحديد مجتمع الدراسة باعتبار أن مشروع الدراسة يتوقف على مدى توفر متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب تبسة.

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

تم اختيار المديرية الولائية للضرائب تبسة كونها تعتمد على الرقمنة المالية والتي تشهد تفاعلا كبيرا من قبل موظفيها، والذي هو مجتمع الدراسة الذي يشتمل على 200 موظف بالمديرية الولائية للضرائب – تبسة من مختلف المستويات والأصناف والرتب، وقد تم اختيار عينة بشكل عشوائي، وبالنسبة للاستبيانات فقد تم توزيع 45 نسخة على موظفي المديرية الولائية للضرائب –تبسة، ليسترجع منها 40 نسخة وباقي الاستمارات غير صالحة للدراسة لعدم ملء جميع أفراد العينة للأسئلة الموجهة لهم، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04): تداول الاستبانة

البيان	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات غير المسترجعة
العدد	45	40	05
النسبة المئوية%	100	88.88	11.11

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ثانيا: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في الآتي:

متطلبات رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في الرفع من التحصيل الجبائي، كما سيتم تخصيص محور كامل لتحديد أهم التحديات والعوائق التي حالت دون تقدم رقمنة القطاع من خلال دراسة الحالة.

ثالثا: مصادر جمع البيانات

تم الاعتماد في جمع البيانات لهذه الدراسة على نوعين من المصادر وهي كمايلي:

1- المصادر الثانوية

تتمثل المصادر الثانوية لجمع البيانات في مجموع الكتب والدراسات المنشورة والملتقيات والرسائل والأطروحات الجامعية ذات علاقة بالدراسة، إضافة إلى الإستعانة بمصادر أجنبية لتدعيم هذه الدراسة وتنويع المراجع فيها، حيث تم من خلالها تغطية الجانب النظري من الدراسة والذي يعتبر جزءا أساسيا في إجراء الدراسات الميدانية وفهمها وتحليلها.

2- المصادر الأولية

تتمثل الصادر الأولية لجمع البيانات في الاستبيان قصد توضيح دور الرقمنة المالية في الرفع من التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب تبسة، حيث تم إعداد الاستبيان وتطويره بشكل يساعد في جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها إحصائيا والحصول على النتائج.

رابعا: الأدوات المستخدمة في جمع البيانات

تم في هذه الدراسة إعداد استبيان يساعد على جمع المعلومات، ويمكن توضيح محتويات الاستبيان، واختبار مدى ثباتها وصدقها من خلال العناصر الآتية:

1- محتوى أداة الدراسة (الاستبيان)

يعتبر الاستبيان الأداة الأساسية والمستعملة في الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية، حيث تضمن قائمة من الأسئلة المحددة مسبقا استنادا إلى التأطير النظري الذي تم وضعه واعتماده في الدراسة، وذلك من أجل اختبار صحة الفرضيات وتحقيق الهدف من الموضوع، حيث يعتبر الخيار الملائم لقياس درجة تطابق أراء ووجهات نظر موظفي مديرية الضرائب تبسة.

وعليه فقد تضمنت استمارة الاستبيان مجموعة من الأسئلة المتسلسلة صيغت بما يتلاءم وخصائص العينة المستهدفة للإجابة عليها، وقد تضمن الاستبيان ثلاث محاور تتعلق بمتغيرات الدراسة وقسمت إلى قسمين رئيسين كالآتي:

1-1- القسم الأول

يتضمن البيانات الشخصية لمعرفة الخصائص الاجتماعية والوظيفية لموظفي المديرية الولائية للضرائب، الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة والمنصب الوظيفي للعينة المدروسة، لغرض وصف العينة وتبيان مدى تأثيرها في متغيرات الدراسة.

1-2- القسم الثاني

يعبر القسم الثاني على متغيرات الدراسة وينقسم إلى المحاور الآتية:

- المحور الأول، يتضمن المحور الأول متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي ويهدف إلى معرفة مدى توفر متطلبات الرقمنة في مديرية الضرائب لولاية تبسة. وقد تم تقسيمه إلى الأبعاد الآتية:
  - البعد الأول: الأطر القانونية الداعمة للتحول من التحصيل الجبائي المادي إلى التحصيل الجبائي الرقمي
  - البعد الثاني: إعادة هندسة الإجراءات الضريبية
  - البعد الثالث: بناء قدرات المورد البشري وتأهيله
  - البعد الرابع: تطوير النظم والمنصات الرقمية
- المحور الثاني، وتضمن هذا المحور أهم تحديات رقمنة التحصيل الجبائي وذلك بهدف معرفة أهم التحديات التي حالت دون تقدم الرقمنة مديرية الضرائب بالولاية، وقسمت العبارات على الأبعاد الآتية:
  - البعد الأول: عدم توفر الموارد المالية والتقنية
  - البعد الثاني: عدم توفر مستوى من الوعي والتثقيف الضريبي للمكلفين
  - البعد الثالث: عدم توفر الكفاءات المؤهلة الكافية والقدرات التقنية لدى الأعوان

2- مقياس أداة الاستبيان

لتحويل إجابات عينة الدراسة إلى بيانات كمية، تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لكونه أكثر تغييرا وتنوعا وباعتباره يعطي مجالات أوسع للإجابة،حيث تمثل إجابة موافق بشدة الدرجة الأكبر أي 5، وموافق الدرجة 4، ومحايد الدرجة 3، وغير موافق الدرجة 2 وغير موافق بشدة الدرجة الأقل وهي 1، ويمكن توضيح الدرجات الخمس للموافقة في الجدول كالآتي:

الجدول رقم (05): درجات مقياس ليكرت الخماسي والمتوسط المرجح

الدرجة	الإجابة	المتوسط المرجح
01	لا أوافق بشدة	من 1,00 إلى 1,79
02	لا أوافق	من 1,80 إلى 2,59
03	محايد	من 2,60 إلى 3,39
04	أوافق	من 3,40 إلى 4,19
05	أوافق بشدة	من 4,20 إلى 5,00

المصدر: محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام Spss**، دار وائل، 2008، ص: 23. بتصرف

من خلال الجدول السابق يتضح طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي(الحدود الدنيا والعليا) حيث يتم حساب المدى (4=5-1) ومن طول الخلية أي (0,80=5/4)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى بداية المقياس وهي واحد(01)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية.

خامسا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

استخدم في هذه الدراسة البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية Spss في نسخته العشرون وذلك لمعالجة البيانات التي تم جمعها من استمارات الإستبيان في الحاسوب واستخراج النتائج، وقد تم توظيف الأساليب الإحصائية التي تناسب فرضيات الدراسة ومتغيراتها والمتمثلة في الآتي:

- تحليل معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان إضافة لمعامل الصدق.
- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
- المتوسط الحسابي وذلك لمعرفة اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة ودرجة موافقتهم على كل عبارة من عبارات الاستبيان ومحاوره، بالإضافة إلى تحديد الأهمية النسبية لكل عبارة ومحور.
- الانحراف المعياري لقياس درجة تشتت قيم إجابات أفراد العينة عن المتوسط الحسابي.
- معامل الاختلاف وذلك لحساب قيمة التشتت وللمقارنة بين التغير أو الاختلاف.
- معاملات الالتواء والتفلطح للتأكد من اعتدالية توزيع البيانات واتبعاها للتوزيع الطبيعي للتمكن من اختبار الفرضيات.
- معامل الارتباط وذلك للتعرف على درجة الارتباط بين المتغيرات التابعة والمستقلة.
- تحليل التباين لمعيار واحد للمقارنة بين المتوسطات والتوصل إلى قرار يتعلق بوجود أو عدم وجود فروقات بين المتوسطات.
- أسلوب الانحدار البسيط لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والتابعة، كما يساعد في تحديد مدى مساهمة المتغيرات المستقلة في التغير الحاصل في المتغير التابع، وتحديد أكثرها تأثيرا وبالتالي التنبؤ بقيم المتغير التابع نتيجة التغير الحاصل في المتغير المستقل.

سادسا: اختبار صدق وثبات آداة الدراسة

لتطبيق الأساليب الإحصائية واختبار الفرضيات كان لابد من اختبار صدق وثبات الاستبيان وقبل ذلك فقد قامت الباحثتان بعرض استمارة الاستبيان على الأستاذ المشرف أولا وعلى مجموعة من المحكمين لإبداء الرأي وتقديم الملاحظات بالتعديل، ليتم أخذها بعين الاعتبار لوضع الاستبيان في صيغته النهائية وهو ما يعرف بالصدق الظاهري للاستبيان (صدق المحكمين) وذلك بهدف معرفة مدى صلاحية استمارة الاستبيان كأداة للقياس قبل استخدامها في الدراسة وذلك للوصول إلى مستوى عال من تعميم النتائج.

ويقصد بثبات الاستبيان الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير فيما تم إعادة تطبيقها على نفس أفراد العينة عدة مرات وفي نفس الظروف والشروط خلال فترة زمنية معينة، ويمكن التحقق من

ثبات الاستبيان من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha وتتراوح قيمة هذا المعامل ما بين 0-1، لتكون أصغر قيمة مقبولة لمعامل ألفا كرونباخ هي 0,6.

ويمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها من إختبار ألفا كرونباخ في الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): نتائج إختبار ألفا كرونباخ

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي	18	0.903
تحديات رقمنة التحصيل الجبائي	13	0.901
كامل الاستمارة	31	0.902

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن معاملات الثبات لمتغيري الدراسة قد فاقت 0.6 النسبة المقبولة إحصائيا، وقد بلغ معامل الثبات لكافة فقرات الاستبيان 0.902، وهي نسبة عالية ومقبولة وتدل على ثبات الأداة المستخدمة في الدراسة.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة

يهتم التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة بتحديد درجة موافقة أفراد العينة على كل عبارة من عبارات الاستبيان لمعرفة أهميتها ودورها ووزنها النسبي وفقا لكل مؤشر من مؤشراته باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وبالتالي فهو تحليل إحصائي لنتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات، محاور وأجزاء الاستبيان، بالإضافة إلى التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة وهو ما جاء في الجزء التمهيدي للاستبيان، وهو ما سيتم تناوله من خلال الآتي:

أولا: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

فيما يلي سنتطرق إلى دراسة خصائص أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية كما هو موضح في الجدول التالي:

1- حسب متغير الجنس

ينقسم متغير الجنس إلى قسمين والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (07): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

المتغير	فئات العمر	التكرار	النسب المئوية
الجنس	أنثى	22	%55
	ذكر	18	%45
	المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (05): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

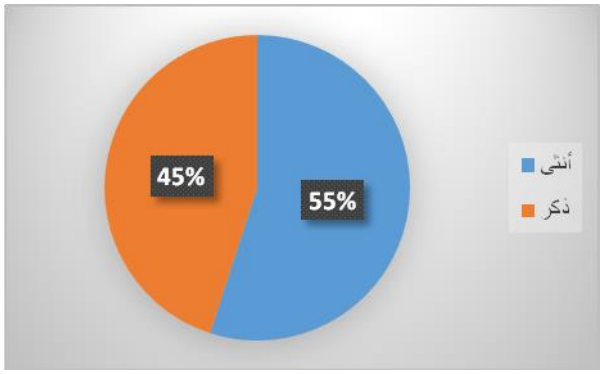

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(07)** والشكل الموضح أعلاه أن مفردات عينة الدراسة تتوزع حسب متغير الجنس، فقد كانت نسبة الإجابة على عبارات الاستبيان 55% إناث، في مقابل 45% ذكور.

2- حسب متغير الفئة العمرية

ينقسم متغير الفئة العمرية إلى أربعة مستويات والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (08): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية

المتغير	فئات العمر	التكرار	النسب المئوية
	أقل من 25 سنة	12	%30
	من 25 سنة إلى أقل 50 سنة	17	%42.50
	من 50 سنة فأكثر	11	%27.50
	المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (06) : توزيع عينة الدراسة حسب الفئات العمرية

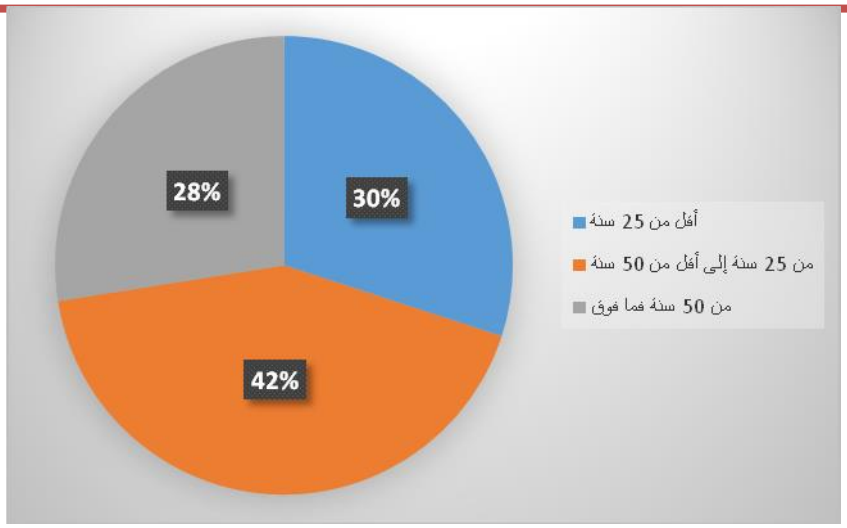

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) والشكل أعلاه توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئات العمرية أن النسبة الأعلى والمقدرة بـ 42% تعود للفئة العمرية 25-50 سنة ثم تليها الفئة أقل من 25 سنة بنسبة 30%، وأخيرا الفئة العمرية 50 سنة فما فوق، هذا يفسر بأن المؤسسة محل الدراسة تمتلك فئات عمرية شابة قادرة على استيعاب الاستبيان والإجابة عليه، وهذا ما يبين أيضا أن فئة الشباب أكثر إقبالا على متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي وتحديات رقمنة التحصيل الجبائي.

3- حسب متغير المؤهل العلمي

ينقسم متغير المستوى التعليمي إلى أربعة مستويات والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (09): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسب المئوية
المؤهل العلمي	ثانوي أو أقل	03	%07
	ليسانس	20	%50
	ماستر	12	%30
	أخرى	05	%13
	المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

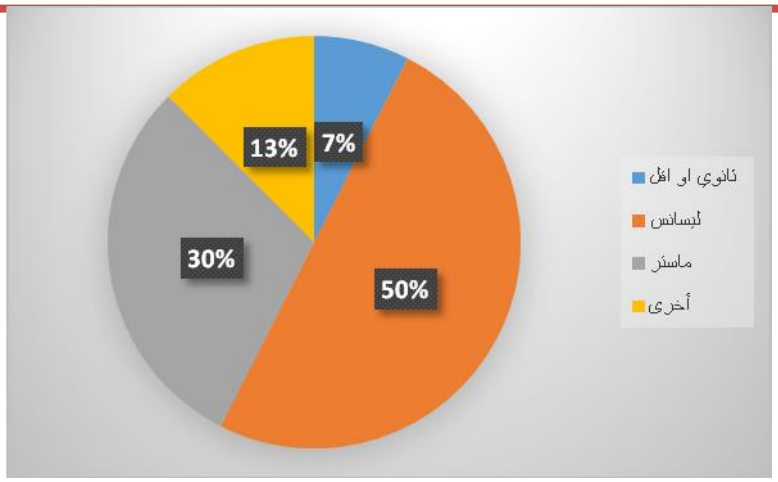

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(09)** والشكل أعلاه توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي، أن النسبة الأعلى المقدرة بـ 50% تعود للموظفين من مستوى ليسانس ثم تليها فئة ماستر بنسبة 30%، وفي الأخير تليها الفئتين ذات المستوى التعليمي ثانوي وشهادات أخرى بنسبتين ضعيفتين، وهذا ما يدل على أن اغلب الموظفين بمديرية الضرائب – تبسة– ذوو مستوى تعليمي عالي.

4- حسب متغير الفئة الخبرة المهنية

ينقسم متغير الخبرة المهنية إلى أربعة مستويات والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (10): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

	فئات العمر	التكرار	النسب المئوية
المتغير	أقل من 5 سنوات	10	%25
	من 5 سنوات إلى أقل 10 سنة	13	%32
	من 10 سنة فأكثر	17	%43
	المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

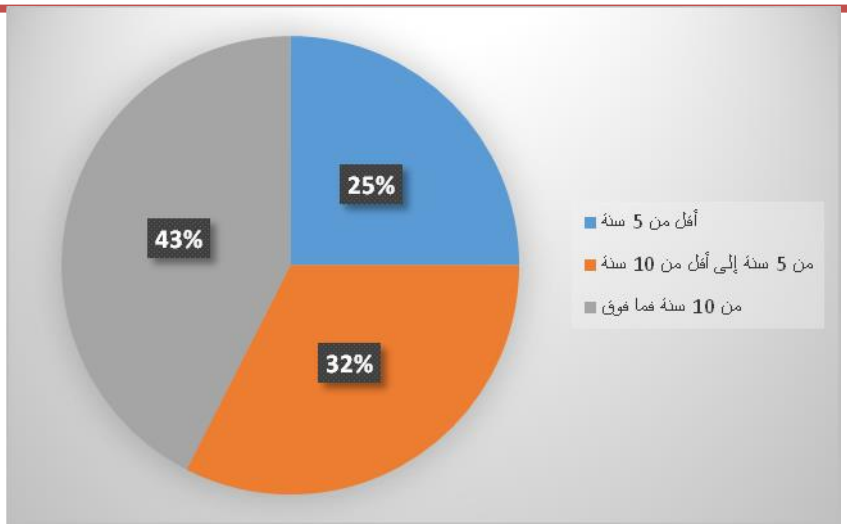

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) والشكل أعلاه توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية أن النسبة الأعلى المقدرة بـ 43% تعود للفئة العمرية 15 سنة فما فوق وتليها الفئة العمرية من 5-10 سنة بنسبة 32%، وأخيرها الفئة أقل من 5 سنوات بنسبة 25%، هذا يفسر بأن أغلب الموظفين بمديرية الضرائب -تبسة لهم أقدمية وخبرة مهنية.

5- حسب متغير المنصب الوظيفي

ينقسم متغير المنصب الوظيفي إلى ثلاثة مستويات والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (11): توزيع عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي

المتغير	الفئة	التكرار	النسب المئوية
المنصب الوظيفي	مدير فرعي	02	%05
	رئيس مصلحة	08	%20
	عون	30	%75
	المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (09): توزيع عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي

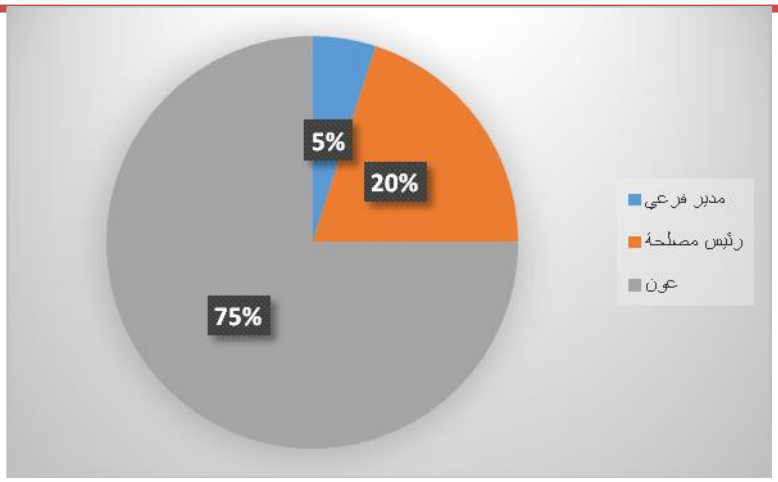

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(11)** والشكل أعلاه توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي أن النسبة الأعلى المقدرة بـ 75% تعود لموظفين فئة عون ثم تليها الفئة رئيس مصلحة بنسبة 20% وفي الأخير تليها الفئة مدير فرعي بنسبة 5%.

ثانيا: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة نحو محاور الإستبيان

1- اتجاهات أفراد الدراسة حول أبعاد متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي

سيتم حساب المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري ومن ثم درجة التحقق وذلك لتحليل إجابات أفراد العينة نحو محور متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي ومعرفة التوجه العام لإجاباتهم، وهو ما سيتم عرضه في الآتي:

1-1- الأطر القانونية الداعمة للتحول من التحصيل الجبائي المادي إلى التحصيل الجبائي الرقمي

الجدول رقم (12): مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات بعد الأطر القانونية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
1	توجد تشريعات قانونية ضريبية كافية وواضحة لتنظيم وتأطير عمليات رقمنة التحصيل الجبائي	4,53	0.811	3	موافق بشدة
2	تخضع كل معاملات التحصيل الجبائي الرقمي (بداية من عملية التسجيل إلى عملية الدفع) إلى القانون	4,70	870.0	2	موافق بشدة
3	يلزم القانون المكلفين بالضريبة بالتسجيل في النظم الرقمية لإتمام عملية التحصيل الجبائي	4,13	0.698	4	موافق

4	تم تغيير وتعديل التشريعات القانونية الضريبية بما يتماشى مع رقمنة الإدارة الضريبية وبالتالي زيادة التحصيل الجبائي	4,78	0.896	1	موافق بشدة
إجمالي البعد		**4.53**	/	/	**موافق بشدة**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(12)** ان المتوسط الحسابي إجمالي لهذا البعد (4.53) وقد حاز على درجة تقييم موافق بشدة، و تنوع تقييم اتجاه عبارات البعد بدرجة موافق أي تراوحت ما بين (4.13 –4.78) بانحراف معياري لم يتجاوز (0.896) وهذا يشير إلى تجانس في إجابات أفراد العينة المدروسة على عبارات هذا البعد، وقد حصلت العبارة رقم (4) على أعلى متوسط حسابي (4.78) وانحراف معياري (0.896) وسيتم توضيح ذلك وفقا لكل عبارة من عبارات هذا المحور:

- **العبارة رقم (01): توجد تشريعات قانونية ضريبية كافية وواضحة لتنظيم وتأطير عمليات رقمنة التحصيل الجبائي**، حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ :4.53 وانحراف معياري قدر بـ:1.811 واحتلت المرتبة (03) بدرجة موافق بشدة، حيث أن عينة الدراسة وجدت بأنه توجد تشريعات قانونية ضريبية كافية وواضحة لتنظيم وتأطير عمليات رقمنة التحصيل الجبائي.
- **العبارة رقم (02): تخضع كل معاملات التحصيل الجبائي الرقمي (بداية من عملية التسجيل إلى عملية الدفع) إلى القانون**، حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ: 4.70 وانحراف معياري قدر بـ: 0.870 واحتلت المرتبة (02) بدرجة موافق بشدة، حيث أن عينة الدراسة تعتقد أن كل معاملات تخضع التحصيل الجبائي الرقمي (بداية من عملية التسجيل إلى عملية الدفع) إلى القانون.
- **العبارة رقم (03): يلزم القانون المكلفين بالضريبة بالتسجيل في النظم الرقمية لإتمام عملية التحصيل الجبائي**، حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ:4.13 وانحراف معياري قدر بـ: 0.698 واحتلت المرتبة (4) بدرجة موافق، حيث أن عينة الدراسة وجدت القانون يلزم المكلفين بالضريبة بالتسجيل في النظم الرقمية لإتمام عملية التحصيل الجبائي.
- **العبارة رقم (04): تم تغيير وتعديل التشريعات القانونية الضريبية بما يتماشى مع رقمنة الإدارة الضريبية وبالتالي زيادة التحصيل الجبائي**، حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ: 4.78 وانحراف معياري قدر بـ: 0.896 واحتلت المرتبة (01) بدرجة موافق، حيث تم تغيير وتعديل التشريعات القانونية الضريبية بما يتماشى مع رقمنة الإدارة الضريبية وبالتالي زيادة التحصيل الجبائي.

1-2- إعادة هندسة الإجراءات الضريبية

الجدول رقم (13): مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات بعد إعادة هندسة الإجراءات الضريبية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
1	توفر نظم التحصيل الجبائي الرقمي إمكانية تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد وهو ما ساهم في زيادة التحصيل الجبائي	**4,43**	**0.783**	1	موافق بشدة
2	توفر المديرية العامة للضرائب أدوات لمراقبة وتدقيق مختلف عمليات التحصيل الجبائي لضمان الأمن الالكتروني	**3,85**	**625.0**	4	موافق
3	توفر نظم التحصيل الجبائي الرقمي خدمات الدعم والاستشارة اللتان يتم توفيرهما من خلال الفرق التقنية والقانونية التابعة للإدارةالضريبية	**4,15**	**0.687**	2	موافق
4	توفر النظم الرقمية كالموقع الالكتروني أو رسائل sms إمكانية التفاعل مع المكلفين بالضريبة كالرد على التساؤلات والشكاوى	**4,05**	**0.658**	3	موافق
	إجمالي البعد	**4.11**	**/**	**/**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن المتوسط الحسابي لإجمالي هذا البعد 4.11 وقد حاز على درجة تقييم موافق، كما تنوع تقييم اتجاه العبارات أي تراوحت ما بين 3.85 -4.43 بانحراف معياري لم يتجاوز 0.783 وهذا يشير إلى تجانس في إجابات أفراد العينة المدروسة على عبارات هذا البعد، وقد حصلت العبارة رقم (1) على أعلى متوسط حسابي 4.11 وانحراف معياري 0.783، وهو ما يمكن توضيحه وفقا لكل من عبارات هذا البعد من خلال مايلي:

- **العبارة رقم (01): توفر نظم التحصيل الجبائي الرقمي إمكانية تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد وهو ما ساهم في زيادة التحصيل الجبائي**، حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ 4,43 وانحراف معياري قدر بـ 0,783 واحتلت المرتبة (1) بدرجة موافق بشدة، حيث أن عينة الدراسة وجدت أن نظم التحصيل الجبائي الرقمي توفر إمكانية تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد وهو ما ساهم في زيادة التحصيل الجبائي.

- **العبارة رقم (02): توفر المديرية العامة للضرائب أدوات لمراقبة وتدقيق مختلف عمليات التحصيل الجبائي لضمان الأمن الالكتروني،** حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ 3,85 وانحراف معياري قدر بـ 0,625 واحتلت المرتبة (4) بدرجة موافق بشدة، حيث أن عينة الدراسة وجدت أن المديرية العامة للضرائب توفر أدوات لمراقبة وتدقيق مختلف عمليات التحصيل الجبائي لضمان الأمن الالكتروني.
- **العبارة رقم (03): توفر نظم التحصيل الجبائي الرقمي خدمات الدعم والاستشارة اللتان يتم توفيرهما من خلال الفرق التقنية والقانونية التابعة للإدارة الضريبية،** حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ 4,15 وانحراف معياري قدر بـ 0,687 واحتلت المرتبة (2) بدرجة موافق بشدة، حيث أن عينة الدراسة وجدت نظم التحصيل الجبائي الرقمي توفر خدمات الدعم والاستشارة اللتان يتم توفيرهم من خلال الفرق التقنية والقانونية التابعة للإدارة الضريبة.
- **العبارة رقم (04): توفر النظم الرقمية كالموقع الالكتروني أو رسائل sms إمكانية التفاعل مع المكلفين بالضريبة كالرد على التساؤلات والشكاوى،** حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ 4,05 وانحراف معياري قدر بـ 0,658 واحتلت المرتبة (3) بدرجة موافق بشدة، حيث أن عينة الدراسة وجدت أن النظم الرقمية كالموقع الالكتروني آو رسائل sms توفر إمكانية التفاعل مع المكلفين بالضريبة كالرد على التساؤلات والشكاوى.

1-3- بناء قدرات المورد البشري وتأهيله

الجدول رقم (14): مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات بعد بناء قدرات المورد البشري وتأهيله

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
1	توفر الإدارة دورات تدريبية وتكوينية للأعوان للاستخدام الأمثل للبرامج الرقمية	**4,00**	**0.664**	2	موافق
2	يستطيع الأعوان بمديرية الضرائب إيجاد حلول لكل الأعطال التي يمكن أن تواجههم والمكلفين أثناء القيام بأي عملية للتحصيل الجبائي	**4,00**	**648.0**	3	موافق

3	تستقطب مديرية الضرائب خريجي الإعلام والآلي والرقمنة أكثر من تخصصات أخرى كالمحاسبة والتسيير	**4,30**	**0.754**	1	موافق
4	يعتمد الأعوان على التعلم الذاتي عبر اليوتيوب مثلا لتعلم طرق مع نظم التحصيل الضريبي الرقمي التعامل	**3,63**	**0.542**	4	موافق
إجمالي البعد		**3.98**	**/**	**/**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(14)** أن المتوسط الحسابي لإجمالي هذا البعد هو 3.98 وقد حاز على درجة تقييم موافق بشدة، وتنوع تقييم اتجاه عبارات البعد بدرجة موافق أي تراوحت ما بين 3.63 – 4.30 بانحراف معياري لم يتجاوز 0.542، وهذا يشير إلى تجانس في إجابات أفراد العينة المدروسة على عبارات هذا البعد، وقد حصلت العبارة رقم (3) على أعلى متوسط حسابي قدره 4.30 وانحراف معياري قدره 0.542، وسيتم توضيح ذلك وفقا لكل عبارة من عبارات هذا المحور كالآتي:

- **العبارة رقم (01): توفر الإدارة دورات تدريبية وتكوينية للأعوان للاستخدام الأمثل للبرامج الرقمية،** حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ 4.00 وانحراف معياري قدر بـ 0.664 واحتلت المرتبة 2) (بدرجة موافق بشدة، حيث أن عينة الدراسة وجدت أن الإدارة توفر دورات تدريبية وتكوينية للأعوان للاستخدام الأمثل للبرامج الرقمية.
- **العبارة رقم (02): يستطيع الأعوان بمديرية الضرائب إيجاد حلول لكل الأعطال التي يمكن أن تواجههم والمكلفين أثناء القيام بأي عملية للتحصيل الجبائي،** حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ 4.00 وانحراف معياري قدر بـ: 0.648 احتلت المرتبة (3) بدرجة موافق حيث أن عينة الدراسة تعتقد أن الأعوان بمديرية الضرائب يمكنهم إيجاد الحلول لكل الأعطال التي يمكن أن تواجههم والمكلفين أثناء القيام بأي عملية للتحصيل الجبائي.
- **العبارة رقم (03): تستقطب مديرية الضرائب خريجي الإعلام والآلي والرقمنة أكثر من تخصصات أخرى كالمحاسبة والتسيير،** حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ: 4.30 وانحراف معياري قدر بـ 0.754 واحتلت المرتبة (1) بدرجة موافق حيث أن عينة الدراسة لمديرية الضرائب تستقطب خريجي الإعلام الآلي والرقمنة أكثر من تخصصات أخرى كالمحاسبة والتسيير، وذلك في الآونة الأخيرة كمحاولة لمواكبة التطورات.
- **العبارة رقم (04): يعتمد الأعوان على التعلم الذاتي عبر اليوتيوب مثلا لتعلم طرق مع نظم التحصيل الضريبي الرقمي التعامل،** سجلت متوسط حسابي قدر بـ : 3,63 وانحراف معياري قدر

بـ 0,542 واحتلت المرتبة (4) بدرجة موافق حيث أن عينة الدراسة للأعوان يعتمدون في بعض الأحيان على التعلم الذاتي عبر اليوتيوب مثلا للتعلم.

1-4- تطوير النظم والمنصات الرقمية

الجدول رقم (15): مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات بعد تطوير النظم والمنصات الرقمية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
1	تتوفر التقنيات الرقمية اللازمة كأجهزة الكمبيوتر والانترنت التي تسهل عمل أعوان الإدارة الجبائية لزيادة مستويات التحصيل الجبائي الرقمي	**3,65**	**567**	5	موافق
2	توفر المديرية العامة للضرائب موقع إلكتروني واضح يسهل على المكلف بالضريبة القيام بمختلف عمليات التحصيل الجبائي الرقمي	**4,00**	**648**	3	موافق
3	توفر المديرية العامة للضرائب تطبيقات يمكن تحميلها على الهاتف النقال لتسهيل مختلف عمليات التحصيل الضريبي الرقمي	**3,43**	**0.471**	6	موافق
4	تم إنشاء نظام معلومات محلي مركزي بكل ولاية وكل نوع ضريبة يغطي جميع المجالات كالوعاء الضريبي، التحصيل وغيرها	**4,25**	**712.0**	1	موافق
5	ترى أن النظم الرقمية كالموقع الالكتروني كافية لضمان التحول من التحصيل الجبائي التقليدي إلى الرقمي	**4,15**	**0.687**	2	موافق
6	تمكن النظم الرقمية إمكانية الاستفادة من شبكة من الشركاء كالبنوك لتسهيل عملية الدفع عن بعد	**3,73**	**0.569**	4	موافق
إجمالي البعد		**3.86**	**/**	**/**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن المتوسط الحسابي لإجمالي هذا البعد هو 3.86 وقد حاز على درجة تقييم موافق، وتنوع تقييم اتجاه العبارات درجة موافق بشدة أي تراوحت ما بين 3.43 -4.25 بانحراف معياري لم يتجاوز 0.712 وهذا يشير إلى تجانس في إجابات أفراد العينة المدروسة على عبارات

هذا البعد، وقد حصلت العبارة رقم (3) على أعلى متوسط حسابي قدره 4.25 وانحراف معياري قدره 0.712، و هو ما يمكن توضيحه وفقا لكل من عبارات هذا البعد من خلال مايلي:

- **العبارة رقم (01): تتوفر التقنيات الرقمية اللازمة كأجهزة الكمبيوتر والانترنت التي تسهل عمل أعوان الإدارة الجبائية لزيادة مستويات التحصيل الجبائي الرقمي،** حيث سجلت متوسط حسابي قدر ب 3.65 وانحراف معياري قدر بـ 567 واحتلت المرتبة (5) بدرجة موافق بشدة، حيث أن عينة الدراسة وجدت أن توفر التقنيات الرقمية اللازمة كأجهزة الكومبيوتر والانترنت ضروري والتي تسهل عمل أعوان الإدارة الجبائية لزيادة مستويات التحصيل الجبائي الرقمي.
- **العبارة رقم (02): توفر المديرية العامة للضرائب موقع إلكتروني واضح يسهل على المكلف بالضريبة القيام بمختلف عمليات التحصيل الجبائي الرقمي،** حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ 4,00 وانحراف معياري قدر بـ: 0.648 احتلت المرتبة (3) بدرجة موافق حيث أن عينة الدراسة تعتقد أن المديرية العامة للضرائب توفر موقع الكتروني واضح يسهل على المكلف بالضريبة القيام بمختلف عمليات التحصيل الجبائي الرقمي.
- **العبارة رقم (03): توفر المديرية العامة للضرائب تطبيقات يمكن تحميلها على الهاتف النقال لتسهيل مختلف عمليات التحصيل الضريبي الرقمي،** حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ: 3,43 وانحراف معياري قدر بـ 0,471 واحتلت المرتبة (6) بدرجة موافق حيث أن عينة الدراسة للمديرية العامة للضرائب توفر تطبيقات يمكن تحميلها على الهاتف النقال لتسهيل مختلف عمليات التحصيل الضريبي الرقمي.
- **العبارة رقم (04): تم إنشاء نظام معلومات محلي مركزي بكل ولاية وكل نوع ضريبة يغطي جميع المجالات كالوعاء الضريبي، التحصيل وغيرها،** حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ: 4,25 وانحراف معياري قدر بـ 0,712 واحتلت المرتبة (1) بدرجة موافق، حيث أن عينة الدراسة تؤكد على أنه تم إنشاء نظام المعلومات محلى مركزي بكل ولاية وكل نوع ضريبة يغطي جميع المجالات كالوعاء الضريبي والتحصيل وغيرها.
- **العبارة رقم (05): حيث ترى أن النظم الرقمية كالموقع الالكتروني كافية لضمان التحول من التحصيل الجبائي التقليدي إلى الرقمي،** حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ:4,15 وانحراف معياري قدر ب 0,687 واحتلت المرتبة (2) بدرجة موافق حيث أن عينة الدراسة ترى أن النظم الرقمية كالموقع الالكتروني كافية لضمان التحول من التحصيل الجبائي التقليدي إلى الرقمي.
- **العبارة رقم (06): حيث تمكن النظم الرقمية إمكانية الاستفادة من شبكة من الشركاء كالبنوك لتسهيل عملية الدفع عن بعد،** حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ: 3,73 وانحراف معياري قدر بـ 0,569 واحتلت المرتبة (4) بدرجة موافق حيث أن عينة الدراسة ترى أن النظم الرقمية توفر إمكانية الاستفادة من شبكة من الشركاء كالبنوك لتسهيل عملية الدفع عن بعد.

2- اتجاهات أفراد الدراسة حول أبعاد المتغير تحديات رقمنة التحصيل الجبائي

2-1- عدم توفر الموارد المالية والتقنية

الجدول رقم (16): مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات بعد عدم توفر الموارد المالية والتقنية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
1	لم تكتمل مرحلة رقمنة التحصيل الجبائي لأنها تتطلب تغطية مالية كبيرة	**4,13**	**0.688**	1	موافق
2	لم تكتمل مرحلة رقمنة التحصيل الجبائي لعدم توفر تقنيات وتجهيزات رقمية متطورة	**3,18**	**407.0**	3	محايد
3	لم تكتمل مرحلة رقمنة التحصيل الجبائي لعدم توفر الموارد اللازمة لتدريب كل الأعوان في مديريات الضرائب	**2,85**	**0.338**	5	محايد
4	تواجه مديريات الضرائب تحديات في تغيير الأنظمة القديمة إلى الأنظمة الجديدة لصعوبة نقل البيانات ومعالجة حسابات المكلفين	**3,05**	**0.387**	4	محايد
5	لم تكتمل مرحلة رقمنة التحصيل الجبائي لعدم توفر تدفق عالي للانترنيت	**3,83**	**0.608**	2	موافق
اجمالي البعد		**3.40**	**/**	**/**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(16)** أن المتوسط الحسابي لإجمالي هذا البعد هو 3.40 وقد حاز على درجة تقييم موافق، وتنوع تقييم اتجاه عبارات البعد بدرجة موافق أي تراوحت ما بين 2.85 -4.13 بانحراف معياري لم يتجاوز 0.688 وهذا يشير إلى تجانس في إجابات أفراد العينة المدروسة على عبارات هذا البعد، وقد حصلت العبارة رقم (1) على اعلي متوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (0.688) وسيتم توضيح ذلك وفقا لكل عبارة من عبارات هذا المحور من خلال الآتي:

- **العبارة رقم (01): لم تكتمل مرحلة رقمنة التحصيل الجبائي لأنها تتطلب تغطية مالية كبيرة،** حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ 4,13 وانحراف معياري قدر بـ 0,688 واحتلت المرتبة (1)

بدرجة موافق بشدة، حيث أن عينة الدراسة وجدت أن مرحلة رقمنة التحصيل الجبائي لم تكتمل لأنها تتطلب تغطية مالية كبيرة.

- **العبارة رقم (02): لم تكتمل مرحلة رقمنة التحصيل الجبائي لعدم توفر تقنيات وتجهيزات رقمية متطورة**، حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ 3,18 وانحراف معياري قدر بـ: 0,407 احتلت المرتبة (3) بدرجة محايد حيث أن عينة الدراسة تعتقد أن مرحلة التحصيل الجبائي لم تكتمل لعدم توفر تقنيات وتجهيزات رقمية متطورة.
- **العبارة رقم (03): لم تكتمل مرحلة رقمنة التحصيل الجبائي لعدم توفر الموارد اللازمة لتدريب كل الأعوان في مديريات الضرائب**، حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ :2,85 وانحراف معياري قدر بـ 0,338 واحتلت المرتبة (5) بدرجة محايد حيث لم تتوفر المعلومات لدى موظفي المديرية فيما يتعلق بتوفر الموارد للازمة لترتيب كل الأعوان في مديريات الضرائب، والتي قد تكون خاضعة للدولة.
- **العبارة رقم(04): تواجه مديريات الضرائب تحديات في تغيير الأنظمة القديمة إلى الأنظمة الجديدة لصعوبة نقل البيانات ومعالجة حسابات المكلفين**، سجلت متوسط حسابي قدر بـ:3,05 وانحراف معياري قدر بـ 0,387 واحتلت المرتبة (4) بدرجة محايد حيث لم يتمكن الموظفين من تحديد فيما إذا هناك صعوبات تواجه تغيير الأنظمة القديمة إلى الأنظمة الجديدة الراجع سببها لصعوبة نقل البيانات ومعالجة حسابات المكلفين.

2-2- عدم توفر مستوى من الوعي والتثقيف الضريبي للمكلفين:

الجدول رقم (17): مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات بعد عدم توفر مستوى من الوعي والتثقيف الضريبي للمكلفين

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
1	لم تكتمل مرحلة رقمنة التحصيل الجبائي لعدم تقبل المكلفين بالضريبة رقمنة إجراءات التحصيل الجبائي	**3,98**	**0.639**	1	موافق
2	لم تكتمل مرحلة رقمنة التحصيل الجبائي لعدم تمكن المكلفين بالضريبة من فهم ومعرفة طرق التعامل مع التقنيات الرقمية	**3,75**	**574.0**	2	موافق
3	ينقص نظم رقمنة التحصيل الجبائي كالموقع الالكتروني بعض الإجراءات كالسداد عن بعد ما جعل المكلف بالضريبة يفضل العمل بالطريقة التقليدية	**3,38**	**0.464**	3	موافق

4	غياب الوعي والتثقيف الضريبي لدى المكلف بالضريبة أثر سلبا على إكمال مرحلة رقمنة التحصيل الضريبي	**3,33**	**0.444**	4	موافق
إجمالي البعد		**3.60**	**/**	**/**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن المتوسط الحسابي لإجمالي هذا البعد هو 3.60 وقد حاز على درجة تقييم موافق، وتنوع تقييم اتجاه العبارات درجة موافق بشدة أي تراوحت ما بين 3.33 –3.98 بانحراف معياري لم يتجاوز 0.639 وهذا يشير إلى تجانس في إجابات أفراد العينة المدروسة على عبارات هذا البعد، وقد حصلت العبارة رقم (1) على أعلى متوسط حسابي 3.98 وانحراف معياري 0.639، و هو ما يمكن توضيحه وفقا لكل من عبارات هذا البعد من خلال مايلي:

- **العبارة رقم (01): لم تكتمل مرحلة رقمنة التحصيل الجبائي لعدم تقبل المكلفين بالضريبة رقمنة إجراءات التحصيل الجبائي**، حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ 3.98 وانحراف معياري قدر بـ 0.639 واحتلت المرتبة (1) بدرجة موافق بشدة، حيث أن عينة الدراسة وجدت أن مرحلة رقمنة التحصيل الجبائي لم تكتمل لعدم تقبل المكلفين بالضريبة رقمنة إجراءات التحصيل الجبائي.
- **العبارة رقم (02):** لم تكتمل مرحلة رقمنة التحصيل الجبائي لعدم تمكن المكلفين بالضريبة من فهم ومعرفة طرق التعامل مع التقنيات الرقمية
- ث سجلت متوسط حسابي قدر ب3,75وانحراف معياري قدر ب: 0,574احتلت المرتبة (2) بدرجة موافق حيث ان عينة الدراسة تعتقد أن مرحلة رقمنة التحصيل الجبائي لم تكتمل لعدم تمكن المكلفين بالضريبة من فهم ومعرفة طرق التعامل مع تقنيات الرقمنة .
- **العبارة رقم (03): ينقص نظم رقمنة التحصيل الجبائي كالموقع الالكتروني بعض الإجراءات كالتسديد عن بعد ما جعل المكلف بالضريبة يفضل العمل بالطريقة التقليدية**، حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ: 3.38 وانحراف معياري قدر بـ: 0.464 واحتلت المرتبة (.03) بدرجة موافق حيث ان عينة الدراسة ينقص نظام رقم التحصيل الجبائي كالموقع الالكتروني بعض الإجراءات كالسداد عن بعد ما جعل المكلف بالضريبة يفضل العمل بالطريقة التقليدية.
- **العبارة رقم(04): غياب الوعي والتثقيف الضريبي لدى المكلف بالضريبة اثر سلبا على إكمال مرحلة رقمنة التحصيل الضريبي**، حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ:3.33 وانحراف معياري قدر بـ: 0.444 واحتلت المرتبة (04) بدرجة موافق، حيث أن التثقيف الضريبي وغياب الوعي لدى المكلف للضريبة اثر سلبا على إكمال مرحلة رقمنة التحصيل الضريبي.

2-3- عدم توفر الكفاءات المؤهلة الكافية والقدرات التقنية لدى الأعوان

الجدول رقم (18): مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات بعد عدم توفر الكفاءات المؤهلة الكافية والقدرات التقنية لدى الأعوان

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
1	يفضل أعوان مديرية الضرائب التعامل مع الطريقة الورقية التقليدية للقيام بعملية التحصيل الجبائي بدلا من النظم الرقمية	**3,53**	**0.503**	4	موافق
2	يجد أعوان مديرية الضرائب صعوبة في التعامل مع نظم رقمنة التحصيل الجبائي	**3,60**	**547.0**	2	موافق
3	يجد الأعوان صعوبة في التعامل مع نظم التحصيل الجبائي لعدم معرفتهم بتقنيات الإعلام الآلي	**3,70**	**0.546**	1	موافق
4	عدد الدورات التدريبية التي يتحصل عليها الأعوان غير كافية للتعامل بطريقة جيدة وصحيحة بنظم التحصيل الجبائي الرقمي	**3,60**	**0.517**	3	موافق
إجمالي البعد		**3.60**	**/**	**/**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(18)** أن المتوسط الحسابي لإجمالي هذا البعد هو 3.60 وقد حاز على درجة تقييم موافق، وتنوع تقييم اتجاه عبارات البعد بدرجة موافق أي تراوحت ما بين 3.53 -3.70 بانحراف معياري لم يتجاوز 0.546 وهذا يشير إلى تجانس في إجابات أفراد العينة المدروسة على عبارات هذا البعد، وقد حصلت العبارة رقم (3) على أعلى متوسط حسابي قدره 3.70 وانحراف معياري قدره 0.546، وسيتم توضيح ذلك وفقا لكل عبارة من عبارات هذا المحور من خلال الآتي:

- **العبارة رقم (01): يفضل أعوان مديرية الضرائب التعامل مع الطريقة الورقية التقليدية للقيام بعملية التحصيل الجبائي بدلا من النظم الرقمية**، حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ 3,53 وانحراف معياري قدر بـ 0,503 واحتلت المرتبة (4) بدرجة موافق بشدة، حيث تفضل عينة الدراسة (أعوان مديرية الضرائب) التعامل مع الطريقة الورقية التقليدية للقيام بعملية التحصيل الجبائي بدلا من النظم الرقمية.
- **العبارة رقم (02): يجد أعوان مديرية الضرائب صعوبة في التعامل مع نظم رقمنة التحصيل الجبائي**، حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ 3,60 وانحراف معياري قدر بـ: 0,547 احتلت

المرتبة (2) بدرجة موافق حيث أن أعوان مديرية الضرائب يجدون صعوبة في التعامل مع نظم رقمنة التحصيل الجبائي.

- **العبارة رقم (03): حيث يجد الأعوان صعوبة في التعامل مع نظم التحصيل الجبائي لعدم معرفتهم بتقنيات الإعلام الآلي،** حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ: 3,70 وانحراف معياري قدر بـ 0,546 واحتلت المرتبة (1) بدرجة موافق حيث أن يجد الأعوان صعوبة في التعامل مع نظم التحصيل الجبائي لعدم معرفتهم بتقنيات الإعلام الآلي.
- **العبارة رقم(04): عدد الدورات التدريبية التي يتحصل عليها الأعوان غير كافية للتعامل بطريقة جيدة وصحيحة بنظم التحصيل الجبائي الرقمي،** حيث سجلت متوسط حسابي قدر بـ: 3,60 وانحراف معياري قدر بـ 0,715 واحتلت المرتبة (3) بدرجة موافق حيث أن الدورات التي يتحصل عليها الأعوان غير كافية للتعامل بطريقة جيدة وصحيحة بنظم التحصيل الجبائي الرقمي.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى اختبار فرضيات الدراسة، من الفرضية الرئيسة ثم الفرضيات الفرعية وصولا إلى تحليل النتائج وتفسيرها.

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي

اختبار (Kolmogorov – Smirnov) لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري من أجل اختبار الفرضيات، والجدول رقم () يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (19): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

محاور الاستبيان	محتوى المحور	K-S	Sigمستوى الدلالة
المحور الأول	متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي	0.081	0.157
المحور الثاني	تحديات رقمنة التحصيل الجبائي	0.117	0.111

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول رقم **(19)** الذي يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي، أن الدرجة المعنوية K-S لكلا متغيري الدراسة أكبر من (0.05) وبالتالي فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويمكن استخدام الاختبارات المعلمية.

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

سيتم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى التي مفادها: "**توفر مديريات الضرائب ومنها مديرية الضرائب لولاية تبسة متطلبات التحول من التحصيل الجبائي التقليدي إلى التحصيل الجبائي الرقمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية** ($\alpha \leq 0.05$)"

وللإجابة على هذه الفرضية لابد من اختبار الفرضيات الفرعية التي تندرج ضمنها والمتمثلة في الآتي:

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى

الفرضية العدمية: "**لا تتوفر الأطر القانونية والتشريعات القانونية الداعمة للتحول من التحصيل الجبائي المادي إلى التحصيل الجبائي الرقمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية** ($\alpha \leq 0.05$)"

الفرضية البديلة: "**تتوفر الاطر والتشريعات القانونية الداعمة للتحول من التحصيل الجبائي المادي الى التحصيل الجبائي الرقمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية** ($\alpha \leq 0.05$)"

الجدول رقم (20): نتائج اختبار t-test للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

البيان	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
الأطر القانونية الداعمة للتحول من التحصيل الجبائي المادي إلى التحصيل الجبائي الرقمي	4.53	39	5.174	0.001	**مقبولة**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة بلغت 5.174 عند مستوى دلالة sig= 0.001، وهي أقل من مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه تقبل الفرضية البديلة التي مفادها: "**تتوفر الأطر القانونية والتشريعات القانونية الداعمة للتحول من التحصيل الجبائي المادي إلى التحصيل الجبائي الرقمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة**"، ومن خلال المتوسط الحسابي يمكن القول أن مستوى توفر الأطر القانونية

والتشريعات القانونية الداعمة للتحول من التحصيل الجبائي المادي إلى التحصيل الجبائي الرقمي مقبول وذلك حسب آراء أفراد عينة الدراسة، والذي بلغت قيمته 4.53 ليقع في مجال الموافقة بدرجة عالية.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية العدمية: " **لا تعتمد مديرية الضرائب لولاية تبسة إعادة هندسة الإجراءات بهدف التحول للرقمنة المالية والرفع من التحصيل الجبائي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية (0.05 ≥α)**"

الفرضية البديلة: " **تعتمد مديرية الضرائب لولاية تبسة إعادة هندسة الإجراءات بهدف التحول للرقمنة المالية والرفع من التحصيل الجبائي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية (0.05 ≥α)**"

الجدول رقم (21): نتائج اختبار t-test للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

البيان	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
إعادة هندسة الإجراءات الضريبية	4.11	39	2.017	0.001	مقبولة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة بلغت 2.017 عند مستوى دلالة sig= 0.001، وهي أقل من مستوى معنوية (0.05 ≥α)، وعليه تقبل الفرضية البديلة التي مفادها: " **تعتمد مديرية الضرائب لولاية تبسة إعادة هندسة الإجراءات بهدف التحول للرقمنة المالية والرفع من التحصيل الجبائي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة**"، ومن خلال المتوسط الحسابي يمكن القول أن مستوى إعادة هندسة الإجراءات الضريبية مقبول وذلك حسب آراء أفراد عينة الدراسة، والذي بلغت قيمته 4.11 ليقع في مجال الموافقة بدرجة عالية.

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية العدمية: " **لا تقوم مديرية الضرائب ببناء قدرات المورد البشري من خلال دورات تدريبية وتكوينية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية (0.05 ≥α)**"

الفرضية البديلة: " **تقوم مديرية الضرائب ببناء قدرات المورد البشري من خلال دورات تدريبية وتكوينية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية (0.05 ≥α)**"

الجدول رقم (22): نتائج اختبار t-test للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

البيان	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
بناء قدرات المورد البشري وتأهيله	3.98	39	5.218	0.001	**مقبولة**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن النموذج صالح لاختبار الفرضية استنادا إلى قيمة t المحسوبة والمقدرة بـ 5.218 بقيمة احتمالية 0.001 وهي أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$، وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة وهي: **تقوم مديرية الضرائب لولاية تبسة ببناء قدرات المورد البشري من خلال دورات تدريبية وتكوينية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.** ومن خلال المتوسط الحسابي يمكن القول أن مستوى بناء قدرات المورد البشري وتأهيل مستواه مقبول وذلك حسب أراء أفراد عينة الدراسة والذي بلغت قيمته 3.98 ليقع في مجال الموافقة بدرجة مرتفعة.

4- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

الفرضية العدمية: " **لا توفر مديرية الضرائب لاولاية تبسة النظم والمنصات الرقمية لتسهيل التحول الجبائي الرقمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)**"

الفرضية البديلة: " **توفر مديرية الضرائب لاولاية تبسة النظم والمنصات الرقمية لتسهيل التحول الجبائي الرقمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)**"

الجدول رقم (23): نتائج اختبار t-test للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة

البيان	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
تطوير النظم والمنصات الرقمية	3.86	39	2.410	0.002	**مقبولة**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن النموذج صالح لاختبار الفرضية استنادا إلى قيمة t المحسوبة المقدرة بـ 2.410 بقيمة احتمالية 0.002 وهي أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$، وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة وهي: **توفر مديرية الضرائب لولاية تبسة النظم والمنصات الرقمية لتسهيل**

التحول الجبائي الرقمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. ومن خلال المتوسط الحسابي يمكن القول أن مستوى تطوير النظم والمنصات الرقمية مستواه مقبول وذلك حسب أراء أفراد عينة الدراسة والذي بلغت قيمته 3.98 ليقع في مجال الموافقة بدرجة مرتفعة.

مما سبق يمكن اختبار الفرضية الرئيسية الأولى التي مفادها: " **توفر مديريات الضرائب ومنها مديرية الضرائب لولاية تبسة متطلبات التحول من التحصيل الجبائي التقليدي إلى التحصيل الجبائي الرقمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية** ($\alpha \leq 0.05$)" والنتائج تظهر في الجدول الآتي:

الجدول رقم (24): نتائج اختبار t-test للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى

البيان	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي	4.12	39	5.905	0.000	**مقبولة**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن النموذج صالح لاختبار الفرضية استنادا إلى قيمة t المحسوبة المقدرة بـ 5.905 بقيمة احتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$، وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة وهي: **توفر مديريات الضرائب ومنها مديرية الضرائب لولاية تبسة متطلبات التحول من التحصيل الجبائي التقليدي إلى التحصيل الجبائي الرقمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.** ومن خلال المتوسط الحسابي يمكن القول أن مستوى متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي مستواه مقبول وذلك حسب أراء أفراد عينة الدراسة والذي بلغت قيمته 4.12 ليقع في مجال الموافقة بدرجة مرتفعة.

ثالثا: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

سيتم اختبار الفرضية الرئيسية الثانية التي مفادها: " **توجد معوقات للتحول من التحصيل الجبائي التقليدي إلى التحصيل الجبائي باعتماد الرقمنة المالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية** ($\alpha \leq 0.05$)"

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى

الفرضية العدمية: " **عدم توفر الموارد المالية والتقنية لا يعيق رقمنة التحصيل الجبائي وزيادة إيراداته من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية** ($\alpha \leq 0.05$)"

الفرضية البديلة: " **عدم توفر الموارد المالية والتقنية يعيق رقمنة التحصيل الجبائي وزيادة إيراداته من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية** ($\alpha \leq 0.05$)"

الجدول رقم (25): نتائج اختبار t-test للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

البيان	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
عدم توفر الموارد المالية والتقنية	3.40	39	13.786	0.000	**مقبولة**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن النموذج صالح لاختبار الفرضية استنادا إلى قيمة t المحسوبة المقدرة بـ 13.786 بقيمة احتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$، وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة وهي: **عدم توفر الموارد المالية والتقنية يعيق رقمنة التحصيل الجبائي وزيادة إيراداته من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة**". ومن خلال المتوسط الحسابي يمكن القول عدم توفر الموارد المالية والتقنية يعيق تقدم التحول من التحصيل الجبائي التقليدي إلى التحول الجبائي الرقمي وذلك حسب أراء أفراد عينة الدراسة والذي بلغت قيمته 3.40 ليقع في مجال الموافقة بدرجة مرتفعة.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية العدمية: " **عدم توفر مستوى من الوعي والتثقيف الضريبي للمكلفين لا يعيق رقمنة التحصيل الجبائي وزيادة إيراداته من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية** ($\alpha \leq 0.05$)"

الفرضية البديلة: " **عدم توفر مستوى من الوعي والتثقيف الضريبي للمكلفين يعيق رقمنة التحصيل الجبائي وزيادة إيراداته من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية** ($\alpha \leq 0.05$)"

الجدول رقم (26): نتائج اختبار t-test للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

البيان	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
عدم توفر مستوى من الوعي والتثقيف الضريبي للمكلفين	3.60	39	14.911	0.000	**مقبولة**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن النموذج صالح لاختبار الفرضية استنادا إلى قيمة t المحسوبة والمقدرة بـ 14.911 بقيمة احتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$، وعليه ترفض الفرضية

العدمية وتقبل الفرضية البديلة وهي: **عدم توفر مستوى من الوعي والتثقيف الضريبي للمكلفين يعيق رقمنة التحصيل الجبائي وزيادة ايراداته من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة**". ومن خلال المتوسط الحسابي يمكن القول أن عدم توفر مستوى من الوعي والتثقيف الضريبي للمكلفين يعيق عملية التحول واعتماد الرقمنة المالية وبالتالي سيكون له تأثير على إيرادات التحصيل بصفة عامة خاصة وأن الدولة قد سخرت أموال طائلة من أجل ذلك، وبالتالي فإن مستوى التأثير كان في المتوى المقبول، وذلك حسب أراء أفراد عينة الدراسة والذي بلغت قيمته 3.60 ليقع في مجال الموافقة بدرجة مرتفعة.

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية العدمية: " **عدم توفر الكفاءات المؤهلة الكافية والقدرات التقنية لدى الأعوان لا يعيق رقمنة التحصيل الجبائي وزيادة إيراداته من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية** ($\alpha \leq 0.05$)"

الفرضية البديلة: " **توفر الكفاءات المؤهلة الكافية والقدرات التقنية لدى الأعوان يعيق رقمنة التحصيل الجبائي وزيادة إيراداته من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية** ($\alpha \leq 0.05$)"

الجدول رقم (27): نتائج اختبار t-test للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

البيان	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
عدم توفر الكفاءات المؤهلة الكافية والقدرات التقنية لدى الأعوان	3.60	39	10.013	0.000	مقبولة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن النموذج صالح لاختبار الفرضية استنادا إلى قيمة t المحسوبة والمقدرة بـ 10.013 بقيمة احتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$، وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة وهي: عدم توفر الكفاءات المؤهلة الكافية والقدرات التقنية لدى الأعوان يعيق رقمنة التحصيل الجبائي وزيادة إيراداته من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة". ومن خلال المتوسط الحسابي يمكن القول أن عدم توفر الكفاءات المؤهلة الكافية والقدرات التقنية لدى الأعوان لا يعيق رقمنة التحصيل الجبائي وزيادة إيراداته وبالتالي سيكون له تأثير على إيرادات التحصيل بصفة عامة خاصة وأن الدولة قد

سخرت أموال طائلة من أجل ذلك، وبالتالي فإن مستوى التأثير كان في المتوى المقبول، وذلك حسب أراء أفراد عينة الدراسة والذي بلغت قيمته 3.60 ليقع في مجال الموافقة بدرجة مرتفعة.

مما سبق يمكن اختبار الفرضية الرئيسية الأولى التي مفادها: " **توجد معوقات للتحول من التحصيل الجبائي التقليدي إلى التحصيل الجبائي باعتماد الرقمنة المالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية** ($\alpha \leq 0.05$)" والنتائج تظهر في الجدول الآتي:

الجدول رقم (28): نتائج اختبار t-test للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية

البيان	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
توجد معوقات للتحول إلى الرقمنة المالية للرفع من التحصيل الجبائي	3.53	39	13.337	0.000	**مقبول**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن النموذج صالح لاختبار الفرضية استنادا إلى قيمة t المحسوبة المقدرة بـ 13.337 بقيمة احتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$، وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة وهي: توجد معوقات للتحول من التحصيل الجبائي التقليدي إلى التحصيل الجبائي باعتماد الرقمنة المالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. ومن خلال المتوسط الحسابي يمكن القول أن مستوى تطوير النظم والمنصات الرقمية مستواه مقبول وذلك حسب أراء أفراد عينة الدراسة والذي بلغت قيمته 3.53 ليقع في مجال الموافقة بدرجة مرتفعة.

رابعا: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة سوف يتم اعتماد تحليل التباين أحادي الاتجاه One-Way ANOVA، والتي مفادها:

" توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة في مدى إدراك أعوان مديرية الضرائب لولاية تبسة لأهمية اعتماد الرقمنة المالية للرفع من التحصيل الجبائي تعزى إلى المتغيرات المستقلة التالية: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة والمنصب الوظيفي".

ويمكن توضيح ذلك أولا باختبار تحليل تباين أحادي الاتجاه لمدى إدراك أعوان مديرية الضرائب لولاية تبسة لأهمية اعتماد الرقمنة المالية للرفع من التحصيل الجبائي تبعا للجنس والتي تظهر في الجدول الآتي:

الجدول رقم (29) : نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه لمتطلبات رقمنة التحصيل الجبائي تبعا للجنس

المتغير المستقل	المتغير التابع	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة sig
الجنس	متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي	بين المجموعات	4.132	1	0.301	5.756	0.000
		داخل المجموعات	9.376	38	0.509		
		المجموع	13.508	39			

المصدر: من إعداد الباحثتين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي Spss.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة مقدرة بـ 5.756 عند درجات الحرية (38، 1) ومستوى دلالة 0.000 = sig، وبما أنه أقل من مستوى المعنوية فهذا يدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لمتطلبات رقمنة التحصيل الجبائي تعزى إلى الجنس.

ويمكن توضيح اختبار تحليل تباين أحادي الاتجاه لمدى إدراك أعوان مديرية الضرائب لولاية تبسة لأهمية اعتماد الرقمنة المالية للرفع من التحصيل الجبائي تبعا للعمر والتي تظهر في الجدول الآتي:

الجدول رقم (30) : نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه لمتطلبات رقمنة التحصيل الجبائي تبعا للعمر

المتغير المستقل	المتغير التابع	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة sig
العمر	متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي	بين المجموعات	13.564	1	0.661	7.001	0.000
		داخل المجموعات	17.001	38	0.697		
		المجموع	30.565	39			

المصدر: من إعداد الباحثتين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي Spss.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة مقدرة بـ 7.001 عند درجات الحرية (38، 1) ومستوى دلالة 0.000 = sig، وبما أنه أقل من مستوى المعنوية فهذا يدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لمتطلبات رقمنة التحصيل الجبائي تعزى إلى العمر.

ويمكن توضيح اختبار تحليل تباين أحادي الاتجاه لمدى إدراك أعوان مديرية الضرائب لولاية تبسة لأهمية اعتماد الرقمنة المالية للرفع من التحصيل الجبائي تبعا للمؤهل العلمي والتي تظهر في الجدول الآتي:

الجدول رقم (31) : نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه لمتطلبات رقمنة التحصيل الجبائي تبعا المؤهل العلمي

المتغير المستقل	المتغير التابع	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة sig
المؤهل العلمي	متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي	بين المجموعات	29.125	01	1.650	8.317	0.000
		داخل المجموعات	20.713	38	1.702		
		المجموع	49.838	39			

المصدر: من إعداد الباحثتين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي Spss.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة مقدرة بـ 8.317 عند درجات الحرية (38، 1) ومستوى دلالة 0.000 = sig، وبما أنه أقل من مستوى المعنوية فهذا يدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لمتطلبات رقمنة التحصيل الجبائي تعزى إلى المؤهل العلمي.

ويمكن توضيح اختبار تحليل تباين أحادي الاتجاه لمدى إدراك أعوان مديرية الضرائب لولاية تبسة لأهمية اعتماد الرقمنة المالية للرفع من التحصيل الجبائي تبعا للخبرة المهنية والتي تظهر في الجدول الآتي:

الجدول رقم (32) : نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه لمتطلبات رقمنة التحصيل الجبائي تبعا للخبرة المهنية

المتغير المستقل	المتغير التابع	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة sig
الخبرة	متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي	بين المجموعات	5.333	01	1.957	0.921	0.093
		داخل المجموعات	33.259	38	0.911		
		المجموع	38.592	39			

المصدر: من إعداد الباحثتين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي Spss.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة مقدرة بـ 0.921 عند درجات الحرية (38، 1) ومستوى دلالة sig = 0.093، وبما أنه أكبر من مستوى المعنوية فهذا يدل على عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لمتطلبات رقمنة التحصيل الجبائي تعزى إلى الخبرة المهنية.

ويمكن توضيح ذلك أولا باختبار تحليل تباين أحادي الاتجاه لمدى إدراك أعوان مديرية الضرائب لولاية تبسة لأهمية اعتماد الرقمنة المالية للرفع من التحصيل الجبائي تبعا للمنصب الوظيفي والتي تظهر في الجدول الآتي:

الجدول رقم (33) : نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه لمتطلبات رقمنة التحصيل الجبائي تبعا للمنصب الوظيفي

المتغير المستقل	المتغير التابع	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة sig

المنصب الوظيفي	متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي	بين المجموعات	2.126	1		2.119	0.000
		داخل المجموعات	5.333	38			
		المجموع	7.459	39			

المصدر: من إعداد الباحثتين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي Spss.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة مقدرة بـ 2.119 عند درجات الحرية (38، 1) ومستوى دلالة sig = 0.000، وبما أنه أقل من مستوى المعنوية فهذا يدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لمتطلبات رقمنة التحصيل الجبائي تعزى إلى المنصب الوظيفي.

خلاصة الفصل الثاني

تم في هذا الفصل التطرق لنظرة عامة حول مديرية الضرائب بولاية تبسة وعلى أهم مهامها، كما تم تحليل ودراسة إيرادات التحصيل الجبائي قبل وبعد اعتماد الرقمنة. ولمعرفة دورها في زيادة التحصيل الجبائي تم تصميم استمارة استبيان باعتباره الأداة الأساسية لجمع البيانات. ليتم تحليله واختبار مدى صحته

وثباته، حيث تم توزيعه على عينة من الموظفين الاداريين لمديرية الضرائب تبسة للتعرف على وجهة نظر أفراد العينة حول متغيرات الدراسة والمتمثلة في الرقمنة المالية والتحصيل الجبائي مستعملين الأساليب الإحصائية المناسبة، ثم تم تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها التي تم تلخيصها ومعالجتها، وفي الأخير تم اختبار صحة الفرضيات.

توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي لاعتماد الرقمنة المالية على إيرادات التحصيل الجبائي وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال الدراسة اتضح أن الرقمنة تحتل أهمية كبيرة لما لها من دور في تحقيق نظام جبائي وضريبي ذو كفاءة وفعالية، حيث أصبحت رقمنة النظام الضريبي إحدى مؤشرات جذب المستثمر المحلي، وإحدى آليات الدول لجذب الاستثمارات إليها وتشجيعها، إضافة إلى زيادة إيرادات التحصيل الضريبي. وعليه فقد أصبح التوجه لاعتماد الرقمنة والتحسيس لأهميتها ضرورة لمواكبة التطورات العالمية والتوجه نحو التحول الرقمي.

أولا: اختبار الفرضيات

– من خلال الدراسة التطبيقية اتضح أن مديرية الضرائب بولاية تبسة توفر متطلبات التحول من التحصيل الجبائي التقليدي إلى التحصيل الجبائي الرقمي، وعليه تم قبول الفرضية الرئيسية الأولى.

– من خلال النتائج التي تم التوصل إليها تبين أن الأطر القانونية والتشريعات الداعمة تتوفر للتحول من التحصيل الجبائي المادي إلى التحصيل الجبائي الرقمي، وعليه تم قبول الفرضية الفرعية الأولى.

– من خلال النتائج التي تم التوصل إليها تبين أن مديرية الضرائب بولاية تبسة قد قامت بإعادة هندسة الإجراءات بهدف التحول للرقمنة المالية والرفع من التحصيل الجبائي، وعليه تم قبول الفرضية الفرعية الثانية.

– من خلال النتائج التي تم التوصل إليها تبين أن مديرية الضرائب بولاية تبسة تقوم ببرمجة دورات تدريبية وتكوينية لبناء قدرات المورد البشري، وعليه تم قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

– من خلال النتائج التي تم التوصل إليها تبين أن مديرية الضرائب تبسة توفر النظم والمنصات الرقمية لتسهيل التحول الجبائي الرقمي، وعليه تم قبول الفرضية الفرعية الرابعة.

– يرى أفراد عينة الدراسة أن اعتماد الرقمنة المالية مازال في بدايته نتيجة مجموعة من المعوقات للتحول من التحصيل الجبائي التقليدي إلى التحصيل الجبائي الرقمي والذي سيؤثر على التحصيل الجبائي عموما. وعليه تم قبول الفرضية الرئيسية الثانية.

– يتفق أفرد عينة الدراسة على أن عدم توفر الموارد المالية والتقنية يعيق رقمنة التحصيل الجبائي وزيادة إيراداتها، وعليه تم قبول الفرضية الفرعية الأولى.

– يعيق عدم توفر مستوى من الوعي والتثقيف الضريبي للمكلفين رقمنة التحصيل الجبائي وزيادة إيراداته، وعليه تم قبول الفرضية الفرعية الثانية.

– من خلال النتائج التي تم التوصل اليها من خلال الاستبيان احصائيا و مناقشة نتائجه تبين ان عدم توفر الكفاءات المؤهلة والقدرات التقنية لدى الاعوان لا يعيق رقمنة التحصيل الجبائي و زيادة ايراداته , وعليه تم قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة في مدى توفر متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي تعزى إلى المتغير المستقل التالي: الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، المنصب الوظيفي، وعليه تم قبول الفرضية الرئيسية الثالثة.

ثانيا: نتائج الدراسة

– تساهم الرقمنة في تحسين كفاءة عمليات التحصيل الجبائي وتعزيز الشفافية، مما يؤدي إلى زيادة الثقة بين المكلفين والإدارة المالية.

– من خلال استخدام نظم المعلومات الحديثة والأنظمة الالكترونية والتقنيات الرقمية، يمكن تحديد المخالفات والتهرب الضريبي بشكل أكثر فعالية، مما يزيد من حجم التحصيلات الجبائية.

– تحسين البنية التحتية الرقمية للإدارات الجبائية يؤدي إلى تقديم خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات، مثل تسهيل عمليات الدفع الالكتروني والتصريحات الضريبية عبر الانترنت.

– تساهم الرقمنة في تعزيز الرقابة الجبائية من خلال توفير أدوات تحليلية متقدمة تمكن من مراقبة العمليات الجبائية بفعالية أكبر، مما يحد من التهرب ويساهم في زيادة الإيرادات الضريبية.

– من خلال النتائج يرى أفراد عينة الدراسة أن الأطر القانونية المتعلقة باعتماد الرقمنة المالية كافية ومتوفرة لدعم وتأطير عملية التحول من التحصيل الجبائي المادي إلى التحصيل الجبائي الرقمي، حيث تتجه الغجابات إلى الموافقة بدرجة عالية.

– بالرغم من المجهودات التي تبذلها الدولة ومديريات الضرائب بصفة عامة ومديرية الضرائب لولاية تبسة بصفة خاصة إلا أنه تبقى بعض النقائص وهو ما يعيق عملية إدماج الرقمنة في القطاع الجبائي والضريبي.

– بامكان المكلف بالضريبة سحب العديد من الوثائق من المواقع والنظم الرقمية التي توفرها المديرية مما سيسهل عملية التحصيل الجبائي الرقمي، إذا تم اعتماده بالطريقة الصحيحة وفي كل الأوقات.

– يعيق عدم توفر مستوى من الوعي والتثقيف الضريبي للمكلفين اعتماد الرقمنة المالية وهو ما سيؤثر على التحصيل الجبائي إيراداته من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث إذا لم يتقبل المكلف بالضريبة التقنيات الرقمية سيكون تحمل الدولة لأعباء مالية ووقت دون جدوى، وسيؤخر عملية التحول واعتماد الرقمنة المالية.

– يؤكد أفراد عينة الدراسة أن عدم توفر الكفاءات المؤهلة الكافية والقدرات التقنية لدى الأعوان يعيق رقمنة التحصيل الجبائي وزيادة إيراداته.

ثالثا: التوصيات

من خلال الدراسة يمكن عرض بعض التوصيات التي منها الآتي:

– يجب تحديث وتطوير الأنظمة الالكترونية المستخدمة في الإدارة الجبائية لضمان سهولة الاستخدام والسرعة في معالجة البيانات.

– تعزيز تدابير الأمن السيبراني لحماية البيانات الحساسة من الهجمات الالكترونية وضمان سرية المعلومات المالية.

– توفير برامج تدريبية مستمرة للموظفين في الإدارة الجبائية لتعريفهم بالتقنيات الحديثة وكيفية استخدامها بفعالية.

– توفير مجموعة متنوعة من طرق الدفع الالكتروني لتسهيل العملية على المكلفين بالضريبة.

– نشر تقارير دورية توضح نتائج التحصيل الضريبي واستخدام الأموال العامة لتعزيز الشفافية والثقة.

– إنشاء نظم إنذار مبكر للكشف عن المخالفات الضريبية وتحسين الرقابة الجبائية.

– العمل على إنشاء نظام معلومات جبائي قوي يقوم بجميع الوظائف والمهام الجبائية وربطها بمختلف الجهات الفاعلة خاصة البنوك.

رابعا: افاق الدراسة

من خلال دراسة الموضوع والإطلاع على العديد من المراجع المرتبطة به تم إيجاد إشكاليات قد تكون مواضيع بدراسات مستقبلية للمهتمين بهذا المجال والتي يمكن تناولها مستقبلا بالبحث باعتبارها إشكاليات تنتظر المعالجة وهي كالآتي:

– دور الرقمنة المالية في تحسين أداء الإدارة الجبائية.

– دو الرقمنة المالية في تحسين أداء الموظفين في الإدارة الجبائية.

– دور التحقيقات الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي.

– دور الرقمنة في تعزيز الالتزام المالي ودعم الرقابة الجبائية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا – المراجع باللغة العربية

1-الكتب

1. أبو بكر محمود الهوش، **الحكومة الإلكترونية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2006.
2. أحمد السيد لبيب إبراهيم، **الدفع بالنقود الالكترونية الماهية والتنظيم القانوني: دراسة تحليلية مقارنة**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر، 2009.
3. أحمد المشد، **القرصنة الالكترونية وأمن المعلومات**، مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2017.
4. جمال يوسف بدير، **المكتبات الإلكترونية والرقمية**، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن،الطبعة الأولى، 2008.
5. خضر مصباح الطيطي، **التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية من منظور تقني وتجاري وإداري**، دار الحامد عمان، الأردن، 2008.
6. سوزي عدلي، المالية العامة، **مدرسة الاقتصاد والعلوم المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، 2000.
7. سوسن زهير المهتدي، **تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
8. عامر ابراهيم قنديلجي، **الحكومة الالكترونية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2015.
9. عامر طارق عبد الرؤوف، **الإدارة الإلكترونية**، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
10. علاء الحمامي، غصون السعدون، **تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الأعمال الالكترونية المتطورة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
11. علاء عبد الرزاق السالمي، **الإدارة الإلكترونية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
12. فوزي عبد المنعم، **المالية العامة والسياسات المالية**، دار النهضة العربية، لبنان، 1982.
13. محمد سعيد أحمد إسماعيل، **أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الالكترونية: دراسة مقارنة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى. 2009.

14. محمد عبد العليم محمد أحمد حسان، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية، مصر، 2008.
15. منصور ميلاد يونس، **مبادئ المالية العامة**، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، مصر، 2004.
16. ياسين سعد غالب، **نظم مساندة القرارات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

2- الاطروحات والمذكرات :

1. أحمد فرج أحمد، مفاهيم أساسية في المكتبات الرقمية، مجلة المعلوماتية، الجزائر، 2005.
2. بن عزون منير، سمسم مريم، دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الجبائي، مجلة طينة للدراسات العلمية والأكاديمية، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2020.
3. جراش ابراهيم، **عصرنة الادارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعاليات التسيير، دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011- 2012.
4. دوادي محمد، **الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2005- 2006.
5. ربيعة بلطرش، فاطمة مشتر، مدخل عام حول وسائل الدفع، الملتقى الوطني الثامن حول: آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2017.
6. رحمة ثابتي، **النظام الجبائي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014.
7. رمضان صديق، الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2020.
8. سالم عبد المنعم حشيش، **ضمانات تحصيل ضريبة الدخل في مصر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة دكتوراه، جامعة طنطا، مصر، 2004/2003.

9. عدنان أدري، **التحصيل الجبائي والإدارة الجبائية في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010.

10. عفيف عبد الحميد، **فعالية السياسة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامةدراسة حالة الجزائر خلال 2001-2012**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014.

11. فارس كريم، **متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية: مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية، قطر، 2008.

12. مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.

13. نبيل حليمي، **تنظم المعلومات المالية ودورها في عملية صناعة القرارات المالية: دراسة حالة**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2020-2021.

14. هبة عبد المنعم، صبري الفران، **رقمنة التحصيل الجبائي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2010.

15. هبة عبد المنعم، صبري الفران، **رقمنة التحصيل الجبائي في الدول العربية**، مجلة صندوق النقد العربي، دولة الامارات العربية المتحدة – ابوظبي، يونيو 2021

3- المجالات:

1. ابراهيم ناصر جودة، **التجربة الأردنية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الجبائي**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، جامعة الزرقاء، الأردن، 2016.
2. أحمد حشيش، **انعكاسات تطبيق الإدارة الالكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر**، مجلة دراسات جبائية المجلد 11، العدد 02، 2022.
3. بوزيان فيصل ,محي الدين محمود عمر، **عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة**، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2021.

4. جميل صابوني، **دور منظومة الدفع الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الجبائي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية، المجلد 01، العدد 01، 2021.
5. سناء محمد سدخان، **نظام الدفع والتحصيل الالكتروني لنفقات الدولة وإيراداتها**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأغواط، المجلد 04، العدد 01، 2020.
6. عبد الرحمان مراج، **مفاهيم أساسية في المكتبات الرقمية**، مجلة المعلوماتية، الجزائر، 2005.
7. علي غانم شاكر، **دور نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الجبائي دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب**، فرع الديوانية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 04، 2017.
8. فاطمة مفتاح، هوارية بن حليمة، **رقمنة التحصيل الجبائي في الدول العربية: الواقع والتحديات**، المجلة الجزائرية المالية العامة، المجلد 12، العدد 01، 2022.
9. قوادري أحمد، **رقمنة النظام الجبائي و دوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد2، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة الجلفة، الجزائر، 2022.
10. كماش جسين، بوخدوني لقمان، **رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتجسين الخدمات في ظل الإصلاحات الجبائية في الجزائر**، مجلة المنتدى للأبحاث والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022.
11. ياسين مرباح طه، وآخرون، **وسائل الدفع الإلكتروني بين متطلبات التغيير ومواكبة العصرنة**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 02، 2020.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Bernard Brachet, le système fiscal français, 7eme édition LGDJ, 1997.
2. EmmanouilKitsios, João Jalles, Genevieve Verdier, Tax Evasion from Cross-Border Fraud:DoesDigitalizationMake a Difference?, 2020.
3. ibrahim nasser . The quality of the Jordanianexperience in the application of information and communication technology in the tax system ،Zarqa

University Jordan, researchpublished in the Journal of IndustrialEconomics, Issue 11, Décembre 11.

4. International Chamber of Commerce, Three ways digitalization is shaping the future of taxation, July, 2018.
5. John Wisdom, Agents intelligents de l'internet: enjeux économiques et sociétaux, Thèse, de l'École Nationale Supérieure des Télécommunications. Paris, 2005.
6. Marco cangiano, And other ،public financial management and the digitalization of payments ،center for global development ،June 2019.
7. Mathieu Bello, And other, Digitalization to improve tax compliance: evidence from VAT e-invoicing in Peru, international monetary fund, Washington, 2019.
8. Michel BOUVIER, Introduction au droit fiscal général et à la théorie de l'impôt, LGDJ L'extenso éditions, 10 édition, paris, France, 2010.
9. Pierre Beltrame, La fiscalité en France, Hachette supérieur, 5emeedition, 1997.
10. Sanjeev Gupta et al, Public Finance Digitization, IMF, March, 2018.
11. Sanjeev Gupta et al, Public Finance Digitization, IMF, March, 2018.
12. Susan Lund et al, The Value of Digitizing Government Payments in Developing Economies, IMF library based on McKinsey Global Institute analysis, 2017.

الملحق رقم 01: الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: ماستر مالية المؤسسة

الموضوع: استبيان الدراسة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية عطرة أما بعد:

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي صمم من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لاستكمال الدراسة التي نقوم بها، ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص مالية المؤسسة، والموسومة بعنوان: " **دور الرقمنة المالية في الرفع من التحصيل الجبائي: دراسة ميدانية بمديرية الضرائب لولاية تبسة**"، وعلى اعتبار أن الجانب التطبيقي يعتمد على خبراتكم الميدانية وأرائكم في المجال نأمل منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة وعناية، حيث أن صحة نتائج الدراسة تعتمد بشكل كبير على إجاباتكم، لذا نرجو منكم أن تولوا الاستبيان الاهتمام ونلمس مشاركتكم دراساتنا على اعتباركم أهم عامل لتصويب الدراسة التطبيقية بآرائكم وخبراتكم.

تقبلوا منا أسمى عبارات الشكر والامتنان على تعاونكم لإتمام الدراسة.

الطالبتين:

صغير جيهان

غريب أحلام

المشرفة الدكتورة:

دريد حنان

الجزء الأول: البيانات الشخصية

نهدف من خلال هذا الجزء إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والوظيفية لموظفي (أعوان) مديرية الضرائب لولاية تبسة، وذلك للتمكن من تحليل النتائج المتحصل عليها من هذا الاستبيان.

يرجو وضع علامة(×)في المربع المناسب للإجابة

1- الجنس

ذكر		أنثى	

2- الفئة العمرية

اقل من 25 سنة	من 25 إلى 50	أكثر من 50 سنة

3- المؤهل العلمي

ثانوي أو أقل	ليسانس	ماستر	أخرى

4- سنوات الخبرة

اقل من 05 سنوات	من 05 إلى 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات

5- المنصب الوظيفي

مدير فرعي	رئيس مصلحة	عون

الجزء الثاني: محاور الاستبيان

يرجى اختيار إجابة واحدة فقط بوضع علامة (×) في الخانة المقابلة لإجابتكم

المحور الأول: متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي

رقم العبارة	العبارات	درجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الأول: الأطر القانونية الداعمة للتحول من التحصيل الجبائي المادي إلى التحصيل الجبائي الرقمي						
1	توجد تشريعات قانونية ضريبية كافية وواضحة لتنظيم وتأطير عمليات رقمنة التحصيل الجبائي					
2	تخضع كل معاملات التحصيل الجبائي الرقمي (بداية من عملية التسجيل إلى عملية الدفع) إلى القانون					
3	يلزم القانون المكلفين بالضريبة بالتسجيل في النظم الرقمية لإتمام عملية التحصيل الجبائي					
4	تم تغيير وتعديل التشريعات القانونية الضريبية بما يتماشى مع رقمنة الإدارة الضريبية وبالتالي زيادة التحصيل الجبائي					
البعد الثاني: إعادة هندسة الإجراءات الضريبية						
1	توفر نظم التحصيل الجبائي الرقمي إمكانية تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد وهو ما ساهم في زيادة التحصيل الجبائي					
2	توفر المديرية العامة للضرائب أدوات لمراقبة وتدقيق مختلف عمليات التحصيل الجبائي لضمان الأمن الالكتروني					
3	توفر نظم التحصيل الجبائي الرقمي خدمات الدعم والاستشارة اللتان يتم توفيرهما من خلال الفرق التقنية والقانونية التابعة للإدارة الضريبية					
4	توفر النظم الرقمية كالموقع الالكتروني أو رسائل sms إمكانية التفاعل مع المكلفين بالضريبة كالرد على التساؤلات والشكاوى					
البعد الثالث: بناء قدرات المورد البشري وتأهيله						

1	توفر الإدارة دورات تدريبية وتكوينية للأعوان للاستخدام الأمثل للبرامج الرقمية					
2	يستطيع الأعوان بمديرية الضرائب إيجاد حلول لكل الأعطال التي يمكن أن تواجههم والمكلفين أثناء القيام بأي عملية للتحصيل الجبائي					
3	تستقطب مديرية الضرائب خريجي الإعلام والآلي والرقمنة أكثر من تخصصات أخرى كالمحاسبة والتسيير					
4	يعتمد الأعوان على التعلم الذاتي عبر اليوتيوب مثلا لتعلم طرق التعامل مع نظم التحصيل الضريبي الرقمي					
البعد الرابع: تطوير النظم والمنصات الرقمية						
1	تتوفر التقنيات الرقمية اللازمة كأجهزة الكمبيوتر والانترنت التي تسهل عمل أعوان الإدارة الجبائية لزيادة مستويات التحصيل الجبائي الرقمي					
2	توفر المديرية العامة للضرائب موقع إلكتروني واضح يسهل على المكلف بالضريبة القيام بمختلف عمليات التحصيل الجبائي الرقمي					
3	توفر المديرية العامة للضرائب تطبيقات يمكن تحميلها على الهاتف النقال لتسهيل مختلف عمليات التحصيل الضريبي الرقمي					
4	تم إنشاء نظام معلومات محلي مركزي بكل ولاية وكل نوع ضريبة يغطي جميع المجالات كالوعاء الضريبي، التحصيل وغيرها					
5	ترى أن النظم الرقمية كالموقع الالكتروني كافية لضمان التحول من التحصيل الجبائي التقليدي إلى الرقمي					
6	تمكن النظم الرقمية إمكانية الاستفادة من شبكة من الشركاء كالبنوك لتسهيل عملية الدفع عن بعد					

المحور الثاني: تحديات رقمنة التحصيل الجبائي

رقم العبارة	العبارات	درجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الأول: عدم توفر الموارد المالية والتقنية						

1	لم تكتمل مرحلة رقمنة التحصيل الجبائي لأنها تتطلب تغطية مالية كبيرة					
2	لم تكتمل مرحلة رقمنة التحصيل الجبائي لعدم توفر تقنيات وتجهيزات رقمية متطورة					
3	لم تكتمل مرحلة رقمنة التحصيل الجبائي لعدم توفر الموارد اللازمة لتدريب كل الأعوان في مديريات الضرائب					
4	تواجه مديريات الضرائب تحديات في تغيير الأنظمة القديمة إلى الأنظمة الجديدة لصعوبة نقل البيانات ومعالجة حسابات المكلفين					
5	لم تكتمل مرحلة رقمنة التحصيل الجبائي لعدم توفر تدفق عالي للانترنيت					
البعد الثاني: عدم توفر مستوى من الوعي والتثقيف الضريبي للمكلفين						
1	لم تكتمل مرحلة رقمنة التحصيل الجبائي لعدم تقبل المكلفين بالضريبة رقمنة إجراءات التحصيل الجبائي					
2	لم تكتمل مرحلة رقمنة التحصيل الجبائي لعدم تمكن المكلفين بالضريبة من فهم ومعرفة طرق التعامل مع التقنيات الرقمية					
3	ينقص نظم رقمنة التحصيل الجبائي كالموقع الالكتروني بعض الإجراءات كالسداد عن بعد ما جعل المكلف بالضريبة يفضل العمل بالطريقة التقليدية					
4	غياب الوعي والتثقيف الضريبي لدى المكلف بالضريبة أثر سلبا على إكمال مرحلة رقمنة التحصيل الضريبي					
البعد الثالث: عدم توفر الكفاءات المؤهلة الكافية والقدرات التقنية لدى الأعوان						
1	يفضل أعوان مديرية الضرائب التعامل مع الطريقة الورقية التقليدية للقيام بعملية التحصيل الجبائي بدلا من النظم الرقمية					
2	يجد أعوان مديرية الضرائب صعوبة في التعامل مع نظم رقمنة التحصيل الجبائي					
3	يجد الأعوان صعوبة في التعامل مع نظم التحصيل الجبائي لعدم معرفتهم بتقنيات الإعلام الآلي					

4	عدد الدورات التدريبية التي يتحصل عليها الأعوان غير كافية للتعامل بطريقة جيدة وصحيحة بنظم التحصيل الجبائي الرقمي					

الملحق رقم 02: تنبيه

Série R, n° 9

إدارة الضرائب

مديرية الضرائب

تنبيه

يتعين إحضاره عند الحضور للسداد

إعفاء بريدي
أمر رقم 63-66
المؤرخ في 6 مايو 1963

مجموعة رقم

وثيقة رقم

ولاية :

بلدية :

قباضة الضرائب

لـ :

حساب الشيكات البريدية للإيرادات:

الجزائر رقم

مرسل إلى السيد :

المقيم بنهج : رقم :

في :

يتضح من الأوراد، وأوراق التحصيل، والحالات والعقود المشمولة بالنفاذ، الموضحة صورتها فيما يلي ان المسمّى، المبين إسمه أعلاه مدين بالمبالغ الآتية :

نوع الأوردة والديون	المواد: رمز	المواد: رقم	سنة أو فترة ربط الضريبة	المبالغ الواردة في الأوراد وأوراق التحصيل لمقبوضات بعد خصم الأقساط المسددة
أولا : ضرائب مباشرة ورسوم مشبهة بها				
ثانيا : أوراق تحصيل ضرائب غير مباشرة الضرائب على القيمة المضافة				
ثالثا : الحالات والعقود المشمولة بالنفاذ				

أسماء وألقاب المسؤولين	البلدية والبيئة الدائنة	الحالات المشمولة بالنفاذ – تواريخ: إرسال الحالة من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الرئيس أو المدير	الحالات المشمولة بالنفاذ – تواريخ: شمول الحالة بالنفاذ	العقود المشمولة بالنفاذ تاريخ العقود	مراد الأوراد أو سجلات المقبوضات	موضوع الديون	تواريخ الإستحقاق

يشهد المحصل الموقع أدناه بأن المدين الموضح إسمه أعلاه لم يقوم بالسداد. ومن ثم فعلى عامل الملاحقة القضائية المبين إسمه فيما بعد أن يلاحقه عن طريق التنبيه عليه بسداد كافة ما هو مطلوب من مبالغ واجبة الأداء من ضرائب ومستلومات بدون إخلال بما يستحق عليه من إجراءات و غرامات التأخير.

مجموع المبالغ الواجبة الأداء	
الجزاءات الضريبية	
المجموع الواجب تسديده	

حرر في ..... يوم .....

محصل الضرائب

تنبيه

في يوم ..... سنة ..... بناء على

أولا : الأوراد المشمولة بالنفاذ من والي الولاية التي تم بها ربط الضريبة (1)

ثانيا : أوراق التحصيل المشمولة بالنفاذ من مدير الضرائب للولاية التي تم فيها ربط الضريبة (2) والمعلنة بتاريخ .....

ثالثا : السند المعد بمعرفة (3) ..... المشمول بالنفاذ من ..... بتاريخ .....

رابعا : الصورة التنفيذية للعقد المشمول بالنفاذ الموثق بمعرفة الأستاذ (4) ..... موثق العقود الرسمية

في ..... بتاريخ ..... والمسجل تسجيلا قانونيا.

وبناء على طلب :

أولا : محصل الضرائب المشار إليه أعلاه فيما يتعلق بالضرائب.

ثانيا : مدير الضرائب ومحصل الضرائب المشار إليها أعلاه فيما يتعلق بأوراق التحصيل.

ثالثا : لـ (5) ..... ومحصل الضرائب فيما يتعلق بالحالات المشمولة بالنفاذ.

الضرائب المذكورة المشار إليها أعلاه فيما يتعلق بالعقود المشمولة بالتلازم محله المختار بالنسبة لبلدية
وكذلك البلدية التي يقع في دائرتها محل التبليغ

أنا الموقع أدناه ..... عامل الملاحقة أمام القضاء للضرائب المذكورة، وبناء على التفويض المخطى لي قد
نبهت - باسم القانون والعدل على السيد ..... المقيم ..... حيث إنتقلت
وتخاطبت فيه مع (ه) .....

- وفق ما قرر - وتركت للمخاطب هذه صورة هذا في ظرف مغلق عليه العنوان والختم وفقا للقانون، بأن يسدد لمحصل
الضرائب المذكور أعلاه - بمكتبه - مجمل المبالغ الواجبة الأداء الموضحة أسفل الجدول أعلاه، بدون إخلال بما يستحق عليه من
جزاءات وغرامات التأخير.

وأنذرته بأنه في حالة عدم دفع المبلغ المطلوب في خلال ثلاثة أيام من تاريخ إخطاره، سوف يجبر على ذلك بكافة الطرق
القانونية وعلى الأخص حجز وبيع منقولاته ومحاسيله وتركت للمخاطب معه المذكور أعلاه صورة هذا المحضر

عامل الملاحقة القضائية }

طـريـق تسـديـد الضـرائـب

أولا : التسديد النقدي بخزينة محصل البلدية التي تم فيها ربط الضريبة، أو أية بلدية أخرى بعد تقديم اخطار أو تنبيه.

ثانيا : التسديد في حساب الشيكات البريدية للمحصل المشار إليه أعلاه.

أ - نقدا بواسطة حوالة - بطاقية (نموذج رقم 1418 ب الجزائر)

ب - بشيك تحويلي (نموذج ش 1440 الجزائر)

ثالثا : شيك مصرفي مسطر باسم المحصل الواقع في دائرته مقر فرض الضريبة بدون ذكر الإسم الشخصي للمحصل.

رابعا : تحويل مصرفي يتم بواسطة بنك الجزائر أو بعض مؤسسات الإئتمان المصرح لها خصيصا بهذا الغرض.

خامسا : حوالة على الخزينة و تسديد بدون مصاريف من جميع مكاتب البريد أو من ساعي البريد ويقوم الإيصال مقام مخالصة
المحصل.

سادسا : حوالة - بطاقية - أو حوالة بريدية عادية.

تنبيـه هـام جدا :

في جميع الحالات يلزم ذكر إسم البلدية وسنة ربط الضريبة، ومادة الورد وإذا لزم الأمر، الخطاب السابق على هذه المادة
وكذلك نوع الضريبة وقيمتها.

المادة 402 من مجموعة الضرائب المباشرة.

1 - التأخير في تسديد الضرائب التي تحصل بطريق الورد يؤدي بقوة القانون إلى تحصيل غرامة مالية قدرها 10 / من قيمة
ما يلزم دفعه بعد المحاسبة، إذا تم التسديد بعد التاريخ المحدد للأداء.

ويزداد مقدار هذه الغرامة :

إلى 25 / إذا كان التنبيه بالأداء قد تبعه توقيع حجز.

الملحق رقم 03: إتفاقية التربص

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
نيابة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتقييم

الرقم:.../2023

إتفاقية التربص

المادة الاولى: هذه الاتفاقية تضبط علاقة جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة- ممثلة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير.

مع المؤسسة: مديرية الضرائب

مقرها: لنسة نزل الامير بسنة

ممثلة من طرف: عبد المالك فريدي نائب مدير الوظيفة: مفتش ضرائب قباض

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم:

1- صغير جيهان 2- عزيباً أحلام

ماستر التخصص مالية مؤسسة

عنوان المذكرة: دور الرقمنة المالية في الرفع من التحصيل الجبائي

الاستاذ المشرف: حريد حنان

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم:

1- صغير جيهان 2- عزيباً أحلام 3 /

4. / 5- /

ليسانس التخصص: /

عنوان تقرير التربص: /

الاستاذ المشرف: /

وذلك طبقا للمرسوم رقم: 88-90 المؤرخ في: 1988/05/03 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1989.

المادة الثانية : يهدف هذا التربص الى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم والمطابقة للبرنامج والمخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين

المادة الثالثة : التربص التطبيقي يجرى في مصلحة

الفترة من: 2024/03/25 الى: 2024/11/27

المادة الرابعة : برنامج التربص المعد من طرف الكلية مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية.

المادة الخامسة :

وعلى غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الاشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الامثل للتنفيذ الامثل للبرنامج وكل غياب للمتربص يلتبغي أن يكون على استمارة السيرة الذاتية المسلمة من طرف الكلية.

المادة السادسة: خلال التربص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي وعليه يحسب على المؤسسة أن توضع للطلبة عند وصولهم أماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن والنظافة وتبين لهم الاخطاء الممكنة.

المادة السابعة: في حالة الاخلال بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في انهاء تربص الطالب بعد إعلام القسم عن طريق رسالة مسجلة ومؤمنة الوصول.

المادة الثامنة: تاخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مجموع مخاطر حوادث العمل وتسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة: في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجه يجب على المؤسسة أن تلجأ الى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة الى القسم.

المادة العاشرة: تتحمل المؤسسة التكفل بالطلبة في حدود إمكانياتها وحسب مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب وإلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية القل ، المسكن ، المطعم.

إدارة المؤسسة المستقبلة

إدارة القسم

المدير الفرعي للوسائل
ف . عبد المالك

الملحق رقم 04: إذن بالطبع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
نيابة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتقييم

إذن بالطبع لمذكرة التخرج ماستر /تقارير التربص لسانس

أنا الممضي أسفله الاستاذ (ة) :.....

المشرف على مذكرة التخرج ماستر / تقرير تربص لسانس للسنة الجامعية : 2024/2023

فئة لسانس

فريق العمل	الاختصاص	عنوان التقرير بالتفصيل
-1*		
-2*		
-3*		
-4*		
-5*		

فئة الماستر

فريق العمل	الاختصاص	عنوان التقرير بالتفصيل
-1* صفيل جبيهان	مالية مؤسسة	دور الرقمنة المالية في الرفع من التحصيل الجبائي.
-2* عزيباأحلام		

أوفق على تقديم المذكرة أو تقرير التربص وهذا بعد المراجعة الكاملة .

اللقب والاسم	الامضاء	تاريخ الامضاء
أ.		2024/6/23

الادارة

الملحق رقم 05: مخرجات برنامج SPSS

```
CORRELATIONS
/VARIABLES= متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي تحديات رقمنة التحصيل الجبائي
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Notes

Output Created		06-MAY-2024 21:26:07
Comments		
Input	Data	C:\Users\bilel\Desktop\HAITHEM\Haithem spss.sav
	Active Dataset	$DataSet
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	40

Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each pair of variables are based on all the cases with valid data for that pair.
Syntax		CORRELATIONS /VARIABLES= متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي تحديات رقمنة التحصيل الجبائي /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

Reliability

متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي و تحديات رقمنة التحصيل الجبائي

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	40	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	40	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.902	31

Reliability

Scale: متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	40	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	40	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.903	18

Reliability

Scale: تحديات رقمنة التحصيل الجبائي

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	40	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	40	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.901	13

Correlations

	Pearson Correlation	1	.081**
	Sig. (2-tailed)		.157
	N	40	40
	Pearson Correlation	.117**	1
	Sig. (2-tailed)	.111	
	N	40	40

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

```
REGRESSION
 /MISSING LISTWISE
 /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA CHANGE
 /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
 /NOORIGIN
```

/DEPENDENT متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي

/METHOD=ENTER تحديات رقمنة التحصيل الجبائي.

Regression

Notes

Output Created		06-MAY-2024 21:55:58
Comments		
Input	Data	C:\Users\bilel\Desktop\HAITHEM\Haithem spss.sav
	Active Dataset	$DataSet
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	40
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.

Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA CHANGE /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي /METHOD=ENTER تحديات رقمنة التحصيل الجبائي.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.11
	Memory Required	3888 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي [b]	.	Enter

a. Dependent Variable:l تحديات رقمنة التحصيل الجبائي

b. All requested variables entered.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics		
						F Change	df1

1	.731[a]	.593	.593	8.94769	.600	5.756	1

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13.564	1	.661	7.001	.000[b]
	Residual	17.001	38	.697		
	Total	30.565	39			

a. Dependent Variable: متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي

b. Predictors: (Constant), تحديات رقمنة التحصيل الجبائي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	31.683	4.864		2.004	.001
		.661	.092	.633	3.170	.001

a. Dependent Variable: تحديات رقمنة التحصيل الجبائي

Coefficients[a]

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
متطلبات رقمنة التحصيل الجبائي	.556	.423		5.706	.000
	.829	.105	.782	7.080	.000

a. Variable dépendante: تحديات رقمنة التحصيل الجبائي

معامل anova للمتغيرات الوظيفية والشخصية

NOVA à 1 facteur						
		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
الجنس	Inter-groupes	4.132	1	.301	5.756	.000
	Intra-groupes	9.376	38	.509		
	Total	13.508	39			
العمر	Inter-groupes	13.564	1	.661	7.001	.000
	Intra-groupes	17.001	38	.697		
	Total	30.565	39			
العلمي_المؤهل	Inter-groupes	29.125	1	1.650	8.317	.000
	Intra-groupes	20.713	38	1.702		
	Total	49.838	39			
الخبرة	Inter-groupes	5.333	1	1.957	0.921	.093
	Intra-groupes	33.259	38	1.911		
	Total	48.500	39			
المنصب_الوظيفي	Inter-groupes	2.655	1	1.925	2.173	.000
	Intra-groupes	5.750	38	1.641		
	Total	7.405	39			

الملخص :

تهدف هذه الدراسة لمعرفة دور الرقمنة المالية في الرفع من التحصيل الجبائي، وبهدف الاجابة على اشكالية البحث المطروحة فقد تم الاعتماد على دراسة الحالة من خلال تصميم استبيان الذي تضمن الجوانب الرئيسية لمحاور الدراسة، حيث تم توزيع 40 استبيان على عينة عشوائية من موظفي مديرية الضرائب تبسة، بالاضافة الى دراسة وتحليل التحصيل الضريبي للمديرية محل الدراسة بالاعتماد على وثائق المديرية للفترة من 2018-2023

ومن خلال المعالجة الاحصائية للاستبيان باستخدام برنامج التحليل الاحصائي spss واختبار فرضيات الدراسة والتعليق على الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة تم التوصل الى جملة من النتائج منها توفر مديرية الضرائب تبسة متطلبات التحول من التحصيل الجبائي التقليدي الى التحصيل الجبائي الرقمي.

كما توصلت الدراسة الى ان الرقمنة المالية تقوم على معالجة او تحويل البيانات المكتوبة والمطبوعة بالاستناد على مجموعة من التقنيات، كما يؤكد أعوان مديرية الضرائب على أن عدم توفر برامج تدريبية للموظفين في الإدارة الجبائية لتعريفهم بالتقنيات الحديثة و كيفية استخدامها بفعالية يعيق اعتماد الرقمنة المالية في القطاع و الذي سيكون له اثار على إيرادات التحصيل الجبائي

الكلمات المفتاحية: الرقمنة المالية، التحصيل الجبائي، الادارة الالكترونية، الوعاء الضريبي، التهرب الضريبي.

Abstract:

This study aims to know the role of financial digitization in increasing tax collections, and in order to answer the research problem at hand, the case study was relied upon by designing a questionnaire that included the main aspects of the study's axes, where 40 questionnaires were distributed to a random sample of employees of the Tebessa Tax Directorate, In addition to studying and analyzing the tax collection of the directorate under study, based on the directorate's documents for the period 2018-2023.

Through statistical processing of the questionnaire using the statistical analysis program SPSS, testing the study hypotheses, and commenting on the financial situation of the institution under study, a number of results were reached, including that the Tebessa Tax Directorate fulfills the requirements for switching from traditional tax collection to digital tax collection.

The study also found that financial digitization is based on processing or converting written and printed data based on a set of technologies. Tax Directorate officials also confirm that the lack of training programs for employees in the fiscal administration to familiarize them with modern technologies and how to use them effectively hinders the adoption of financial digitization in the sector and Which will have impacts on tax collection revenues

Keywords: financial digitization, tax collection, electronic administration, tax base, tax